

جـــامـــعـــة الأزهــــــر – غـــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كـــلية الاقتـــصاد والعـــلوم الإدارية
برنـــامج مـاجستير العـلوم السـياسية

ممارسة السلطة والفعل الثوري

دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)

The Practice of Authority and Revolutionary Action

(Fateh and Hamas comparative study)

إعداد الباحث

عماد مصباح محمد مخيمر

إشراف الدكتور

عبير عبد الرحمن ثابت

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر – غزة

1434هـ - 2013م


بسم الله الرحمن الرحيم


وقل رب زدني علما

إهداء

إلى أبي الذي ارتحل عن دنيانا بعد أن منحنا زاد الصبر والإرادة وتخطي الصعاب .....

إلى شقيقي الشهيد موسى الذي كان بداية الألم الدافع لاستكمال المسيرة التعليمية والكفاحية .....

إلى أمي –أطال الله عمرها– والتي كانت عنوانا جميلا للعطاء والقوة والصبر والإرادة ....

إلى زوجتي والتي تحملت معي الكثير والكثير وقدمت لي كل الدعم وحملت العبء ....

إلى الشهيد / أبو إبراهيم ، ذلك الصديق الذي علمني كيف تصنع الحياة في حضرة وهجوم الموت

إلى كل شهداء فلسطين ،،،، شهداء البندقية الطاهرة ،،، والكلمة الصادقة ،،،، والذين حملوا الجرح ليصبحوا هم جرحنا الأجمل

شكر وتقدير

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمة العلم، الحمد لله الذي قال " قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ" ، والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمدا "صلى الله عليه وسلم".

أتقدم بعميق الشكر والامتنان إلى كل من مد لي يد العون في انجاز هذه الدراسة، من أساتذة كرام وأفاضل ، أتقدم بالشكر والعرفان للدكتور / عبير ثابت، والتي قامت بالإشراف والمتابعة وتزويدي بالتوجيهات والنصائح العلمية ومنحى الكثير من وقتها وجهدها في سبيل الخروج بدراسة علمية منهجية جادة قد تضيف شيئا للمكتبة الفلسطينية.

كما أتقدم بعميق الشكر والامتنان لكافة أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر والأساتذة الذين قاموا بتدريسي، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور / رياض العيلة (رئيس قسم العلوم السياسية)، والأستاذ الدكتور / أيمن شاهين، والأستاذ دكتور / كمال الأسطل، والأستاذ الدكتور / حمد الفرا وكذلك الأستاذ الدكتور / إبراهيم أبراش والأستاذ االدكتور / صلاح أبو ختلة

وكذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم.

وأتقدم أيضا بالشكر والتقدير إلى كافة الزميلات والزملاء في قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر

للجميع جزيل الشكر والتقدير والامتنان

الباحث

عماد مصباح مخيمر

ملخص الدراسة

بحثت هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين ممارسة السلطة والفعل الثوري، وذلك من خلال عقد مقارنة بين تجربتي حركتي فتح وحماس في الفعل الثوري وممارسة السلطة، ومدى انعكاس وتأثير ممارسة السلطة على الفعل الثوري على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني والقضية الفلسطينية برمتها ، وذلك في الفترة من 1965 إلى 2012. حددت هذه الدراسة مشكلة الدراسة بسؤال رئيسي: هل كان لممارسة السلطة دورا كبيرا في تراجع الفعل الثوري ؟ ومن هذا التساؤل تفرعت تساؤلات أخرى، وذلك في محاولة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في ممارسة السلطة كمتغير مستقل والفعل الثوري كمتغير تابع، وذلك من خلال قراءة مقارنة تحليلية تاريخية.

وهدفت هذه الدراسة إلى أهداف عدة أبرزها تتبع جذور القضية الفلسطينية من زاوية تطور ممارسة السلطة والفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني الفلسطيني وتبيان العلاقة بينهما، وإبراز دور الفعل الثوري في تحقيق الأهداف الوطنية، والتوضيح بأن القضية الفلسطينية هي أعقد من مجرد سلطة تمارس تحت وصاية الاحتلال، أو فعل ثوري يهدف للتحرر الوطني بدون منهجية توجهه.

وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على عدة مناهج بحثية : الأول المنهج المقارن وذلك بعقد المقارنة بين تجربتي حركتي فتح وحماس في ممارسة السلطة والفعل الثوري في محاولة للخروج بنتائج تقيم مسيرة كل منهما وأثرها على القضية الفلسطينية. الثاني المنهج الوصفي التحليلي وذلك من منطلق الوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات وكون هذه الظاهرة لازالت موجودة تُلقي بآثارها على الواقع الفلسطيني بكافة مستوياته. الثالث المنهج التاريخي وذلك في إطار البحث في الجذور وطبيعة العلاقات التاريخية بين متغيرات الدراسة.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها أن ممارسة السلطة أدت إلى حدوث تراجع في الفعل الثوري، إضافة إلى أن القضية الفلسطينية ما زالت بحاجة إلى فعل ثوري أكثر منه إلى ممارسة سلطة مقيدة بقيود الاتفاقيات مع الاحتلال، علاوة إلى نتائج أخرى تتعلق بنفس السياق.

Abstract

This research examined the nature of the relation between the practice of authority and the revolutionary action, through a comparison between Fatah and Hamas on the level of the revolutionary action and practice of authority and the impact of practice of authority on the revolutionary action, the political system, the Palestinian national project and the Palestinian cause at whole in the period between 1965 and 2012.

This study determined the problem of the research by a main question: "Did practice of authority have a big role in the revolutionary action backwards?"
This question led to other questions in an attempt to analyze the relation between the study variables represented in exercising authority as an independence variable and the revolutionary work as a dependent variable and that via making comparative, historical and analytical study.

The aim of this study to the objectives of several notably trace the roots of the Palestinian issue from the perspective of the evolution of the authority practice and the revolutionary action in the framework of the project of national liberation Palestinian and demonstrate the relationship between them, and highlight the role of the revolutionary action in achieving national targets, and to clarify that the Palestinian issue is more complex than just an authority which practice under the tutelage of occupation, or did the revolutionary aims of national liberation without systematic orientation.

To achieve its objectives, the study depended on many methods:
First: the comparative approach and that by making a comparison between the experience of Fatah and Hamas in the practice of authority and the national work to come up with results to revolutionary action of each of them and its impact on the Palestinian cause.

Second: the descriptive analytical approach in a way to know the nature of the relation between the variables, and because this phenomenon is still exists and has many impacts on the Palestinian life on all levels.
Third: the historical approach and that by discussing the roots and the nature of the historical relationships between the variables of the study.

The study came up with several results of the most important was that the practice of authority led to a decline in the revolutionary action, in addition to that the Palestinian issue is still need to revolutionary action more than practice authority constrained by agreements with the occupation, in addition to other findings relate to the same context.

فهرس المحتويات

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

- 1.1 المقدمة
- 2.1 مشكلة الدراسة
- 3.1 أهداف الدراسة
- 4.1 أهمية الدراسة
- 5.1 منهجية الدراسة
- 6.1 حدود الدراسة
- 7.1 مصطلحات الدراسة
- 8.1 مصطلحات إجرائية
- 9.1 الدراسات السابقة

1.1: المقدمة

يبدو أن مفهومي ممارسة السلطة والفعل الثوري (في إطار مشروع التحرر الوطني) يحملان نوعا من العلاقة، فممارسة السلطة تخضع لاعتبارات في معظمها تختلف عن تلك التي تخضع لها ممارسة الفعل الثوري، علاوة على أن ممارسة السلطة تعني ارتباط وثيق بالمؤسسة المدنية وبناء الدولة، غير أن ممارسة الفعل الثوري تعني هدم نظام قائم بهدف الوصول إلى الأفضل، ولمعرفة طبيعة العلاقة بين المفهومين فيما إذا كان وجود أحدهما ينفي الآخر أم هناك علاقة تأثيرية متبادلة بينهما أم أي شكل من أشكال العلاقة، فإنه يصبح لزاما علينا إدراك وفهم طبيعة كل من مفهومي السلطة وممارسة الفعل الثوري قبل الخوض في طبيعة العلاقة بينهما، ومن ثم يتم التحول نحو تحليل طبيعة هذه العلاقة بشكل علمي منهجي بعيدا عن التصورات المسبقة. مع استرجاع تجارب تعلقت بقيام الثورة الفلسطينية والمتمثلة بحركة فتح بممارسة نوعا من السلطة أثناء مسيرتها، وخصوصا في سوريا والأردن ولبنان وذلك في سبعينات القرن العشرين.

انطلقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " في العام 1965 - وإن كان تأسيسها يعود إلى قبل ذلك التاريخ- قبل وقوع قطاع غزة والضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، وهذا يشير إلى أن حركة فتح كانت تهدف إلى استعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل (إسرائيل) في العام 1948، مما يعني تبني حركة فتح لنهج الكفاح المسلح تحقيقا لهذا الهدف، وبعد عام 1967 ووقوع المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية تحت السيطرة الإسرائيلية، باتت هناك متغيرات إقليمية ودولية تفرض على حركة فتح تغيير برنامجها، فكان برنامج النقاط العشر في العام 1973م والذي اقترحته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وصاغته حركة فتح وتبنته منظمة التحرير الفلسطينية، هذا البرنامج كان يدعو لإنشاء سلطة وطنية فلسطينية على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها، مما شكل أول محاولة في اتجاه الحل السلمي للقضية الفلسطينية بالتوازي مع بقاء الكفاح المسلح كخيار أساسي.

تستند حركة فتح على أسس وطنية ديمقراطية وذلك من خلال تصورها لشكل الدولة الفلسطينية، كدولة ديمقراطية يتمتع فيها الجميع بالمساواة بغض النظر عن الدين والعرق والجنس، سياسيا فإن حركة فتح أقامت علاقات على أسس عملية، بعيدا عن المحددات التي فرضتها القوالب الأيديولوجية المتبناه من قبل هذا الحزب أو ذاك. و نتيجة لتطور الفكر السياسي والتغيرات البنيوية في حركة فتح المتماشية مع التغيرات الإقليمية والدولية – فقد تبنت العملية السلمية مع (إسرائيل) كأداة لإنجاز الحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني. صحيح أن هذه العملية شهدت العديد من الإخفاقات منذ انطلاقتها في أوسلو في العام 1993، ولا تزال حتى يومنا هذا تعاني إخفاقات، إلا أن حركة فتح

ترى في تلم العملية مصدر من مصادر استمراريتها كلاعب أساسي في الحياة السياسية الفلسطينية والإقليمية والدولية.

فيما تضع حركة المقاومة الإسلامية " حماس " تصورا لفضاء من العلاقات السياسية (سواء مع المجتمع أو مع المحيط الإقليمي والدولي) قائم على أسس أيديولوجية – دينية، علاوة على رفضها للعملية السلمية المتبناه من قبل حركة فتح، حاولت حركة حماس منذ العام 2006 تقديم نفسها كبديل لحركة فتح أكثر تماهيا مع الهم الوطني الفلسطيني؛ مما ساعدها على الفوز في انتخابات العام 2006م، ببرنامج سياسي يمجد المقاومة الوطنية (الكفاح المسلح) على حساب العملية السلمية، ويضع تصور لمؤسسات دولة أكثر شفافية قائمة على مبدأ سيادة القانون وفصل السلطات.

لكن عملية التحول الديمقراطي المحدود التي شهدها العام 2006 لم يكتب لها النجاح المستدام مما قد يكون سببا في دفع حركة حماس في نهاية المطاف، للجوء إلى القوة العسكرية للسيطرة حماس على مؤسسات السلطة الوطنية في العام 2007 وإدارة الشؤون المدنية لقطاع غزة، وتقود في نفس الوقت عملية التحرر الوطني من خلال المقاومة المسلحة (على الأقل على المستوى الرسمي المعلن) من داخل مؤسسات الدولة (السلطة الوطنية). وهنا واجهت حماس مسألة أو معضلة التوفيق بين متطلبات التحرر الوطني وبين متطلبات إعادة بناء مؤسسات دولة على أساس من الشفافية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، مما يدعو إلى البحث عميقا بتجرد وموضوعية في تجربة حركة حماس للوصول إلى نتائج تقترب من التأكيد حول مدى نجاح حركة حماس في تبني الفعل الثوري، مع قيامها بممارسة السلطة في قطاع غزة أو فشلها في ذلك.

هناك عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية – والتي لا تتعلق بالتركيب البنيوي لحركتي فتح وحماس– كان لها الأثر في إحداث التغيير على حركتي فتح وحماس، فاتفاقية أوسلو كان أحد نتائجها ممارسة فتح للسلطة في قطاع غزة والضفة الغربية، وإحداث التغييرات على بنيتها وتوجهاتها وبالتالي إحداث الأثر على فعلها الثوري، فيما يتعلق بحركة حماس فهناك عوامل تكون إلى إحداث التغيير في توجهاتها، ودخولها النظام السياسي الفلسطيني وذلك من خلال الانتخابات الفلسطينية في العام 2006م وما تلاها من انقسام فلسطيني، علاوة على أحداث أخرى مثل أحداث سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على اغتيال العديد من قياداتها المؤثرة كالشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وغيرهم، مما أدى إلى إحداث التغيير في بنيتها وتوجهاتها، وكان لها الأثر في موضوع تحديد العلاقة ما بين ممارسة السلطة والفعل الثوري.

إن تقييم ومراجعة تجربة فتح سواء في فعلها الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني، أو ممارستها للسلطة، وكذلك الحال مع حركة حماس، وعقد المقارنة بين هاتين التجربتين، قد يساهم

في توضيح تأثيرهما على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني، وتخرج منها الدراسة بعدة مفاهيم ستساعد في الوصول إلى نتائج تتعلق بطبيعة العلاقة ما بين الفعل الثوري وممارسة السلطة، وكذلك تحديد الظروف الملائمة للإجابة عن سؤال : متى وكيف يستخدم الفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني؟ ومتى تكون ممارسة السلطة تخدم تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية؟

2.1 : **مشكلة الدراسة**

تمر القضية الفلسطينية في مأزق كبير تجسد في حالة الانقسام الفلسطيني الذي جاء نتيجة للصراع بين حركتي فتح وحماس، هذا الانقسام أدى إلى التراجع في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، وتراجع الزخم الدولي والإقليمي المساند للقضية الفلسطينية، في مقابل تصاعد للسياسات الإسرائيلية الاستيطانية وتهويد المعالم الفلسطينية، لأجل ما سبق يتحتم البحث في العلاقة ما بين ممارسة السلطة والفعل الثوري (في إطار مشروع التحرر الوطني الفلسطيني)، كون أن حركتي فتح وحماس (طرفي الانقسام) مارستا الفعل الثوري والسلطة، والملاحظ أن ممارسة السلطة قد يشير إلى تغيرات في ممارسة الفعل الثوري، ولكن كل حركة تبرر هذه التغيرات وفقا لرؤيتها الأيديولوجية والسياسية، مما يحتم البحث في كيفية استخدام الفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني، وممارسة السلطة بما يعود بالفائدة على القضية الفلسطينية، ليبرز التساؤل المركزي والرئيسي لهذه الدراسة : هل كان لممارسة السلطة دورا كبيرا في تراجع الفعل الثوري ؟ ومن هذا التساؤل المركزي تبرز عدة تساؤلات فرعية :

1- إلى أي مدى يساهم الوعي بالتاريخ وبمفهومي ممارسة السلطة والفعل الثوري في الحفاظ على استمرار الفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني ؟
2- كيف أثرت بدايات ونشأة كل من حركتي فتح وحماس في تشكيل الفكر السياسي والتركيب البنيوي لكل منهما؟
3- إلى أي مدى ساهمت العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في التأثير على حركتي فتح وحماس في الانتقال من الفعل الثوري إلى ممارسة السلطة ؟
4- كيف أثرت تجربة حركتي فتح وحماس في الفعل الثوري وممارسة السلطة على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني ؟
5- هل القضية الفلسطينية بحاجة إلى فعل ثوري أكثر منه إلى سلطة واقعة تحت قيود اتفاقات موقعة مع الاحتلال؟

3.1 : أهداف الدراسة

1- تتبع جذور القضية الفلسطينية من زاوية تطور ممارسة السلطة والفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني الفلسطيني.
2- تبيان العلاقة ما بين ممارسة السلطة والفعل الثوري.
3- إبراز الدور الذي يلعبه الفعل الثوري في تحقيق الأهداف الوطنية في مواجهة احتلال يتصف بالعنصرية والوحشية وعدم خضوعه للمواثيق والقوانين الدولية.
4- نشر الوعي حول ممارسة السلطة التي تختلف عن الفعل الثوري، فالسلطة لها التزاماتها وقيودها، أما الفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني فهو يتحرر من الكثير من القيود والالتزامات كونه يملك الحق في الدفاع الشرعي في كافة المواثيق والأعراف الدولية.
5- إبراز بأن الجمع ما بين ممارسة السلطة والفعل الثوري قد يكون أحد المسببات المركزية في حالة الانقسام الفلسطيني الحالية بكل انعكاساتها السلبية الخطيرة على القضية الفلسطينية.
6- التوضيح بأن القضية الفلسطينية هي أعقد من مجرد سلطة تمارس تحت وصاية الاحتلال، أو فعل ثوري يهدف للتحرر الوطني بدون منهجية توجهه، لئلا ينحرف ويصبح مجرد فعل بدون أهداف ولا إستراتيجية مما يفقده التعاطف الدولي والدعم الشعبي.

4.1 : أهمية الدراسة

إن القضية الفلسطينية تكاد تكون أكثر قضايا العالم السياسية التي تم تحليلها ونقاشها ودراساتها، وهناك الكثير جدا من الدراسات ورسائل الدكتوراه والماجستير والكتب والدوريات التي تناولت هذه القضية من كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، ويظل الجديد في دراستنا هذه أننا حاولنا تناولها من زاوية حديثة لم يتم تناولها بشكل كبير ومكثف وعميق، طبيعة العلاقة ما بين ممارسة السلطة والفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، موضوع جديد نوعا ما بدأ من العام 1993 إلى وقتنا الحالي، وانعكاسات ونتائج هذه الممارسة على الفعل لم نتلمس نتائجها في العهد القريب وقد لا نخطأ إذا قلنا قبل أقل عقد من الزمن.

و تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التالي :

1- نظرا للظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية، وفي ظل الانقسام الفلسطيني، والذي ترك آثاره الخطيرة على القضية الفلسطينية، هذا الانقسام كان أحد مسبباته الصراع على الصلاحيات والشرعية في السلطة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، أي جاء كنتيجة

لممارسة السلطة والتي أدت بدورها عل التأثير على الفعل الثوري، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في طبيعة العلاقة ما بين ممارسة السلطة والفعل الثوري، من خلال عقد المقارنة بين تجربتي فتح وحماس طرفي الانقسام الفلسطيني.

2- هذه الدراسة تأتي استكمالا لدراسات سابقة، ولكن من زاوية جديدة نوعا ما تتعلق بالعلاقة ما بين ممارسة السلطة والفعل الثوري.

3- تستخدم هذه الدراسة عدة مناهج بحثية كالمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وما ما يشكل تميزا لها.

4- قد تشكل هذه الدراسة إضافة للمكتبة السياسية الفلسطينية خاصة والعربية عامة، في ظل قلة الدراسات المتعلقة بتناول تجربتي حركتي فتح وحماس في ممارسة السلطة والفعل الثوري.

5.1 : **منهجية الدراسة**

للوصول إلى الحقائق وإثبات الفرضيات والبحث في الروابط بين متغيرات الدراسة : ممارسة السلطة(متغير مستقل) والفعل الثوري(متغير تابع) فقد اُتبعت في هذه الدراسة عدة مناهج :

أولا / المنهج المقارن :

المقارنة بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، لكي نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق نميز بها الظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الظاهرة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها، يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز الظاهرة موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى. وبشكل عام يمكن القول أن المنهج المقارن يعني إجراء مقارنة بين ظاهرتين بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع و الحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين محل الدراسة أو بين مراحل تطور ظاهرة ما "خضر، 2008، ص 5".

ويعود استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة إلى التالي :

يمكن بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أوفي وأدق حيث تتوافر الشروط التالية :

1- تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين متغيرات الدراسة حركتي فتح وحماس.

2- لكي نسلط على الظاهرة موضوع الدراسة ضوءا أدق وأوفى سيتم جمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع وذلك من خلال المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

3- هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف يمكن ملاحظتها بين متغيرات الدراسة حركتي فتح وحماس وممارستهما للسلطة والفعل الثوري.

4- عدم المقارنات السطحية والتعرض من الجوانب أكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

ثانيا : المنهج الوصفي التحليلي :

يرتكز هذا المنهج على وصف تفصيلي ودقيق للظاهرة، على صورة نوعية أو كمية، وهذا المنهج يهدف إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونه، وهذا المنهج أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع ما خلال فترة زمنية معينة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، ويتميز هذا المنهج بأنه يعطي تفسيرا واقعيا للعوامل (المتغيرات وطبيعة العلاقة بينها) المرتبطة بالظاهرة أو موضوع الدراسة، تساعد بقدر معقول في عملية التنبؤ بالمستقبل"عبيدات وآخرون، 1999، ص47:46".

وفي هذه الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي للأسباب التالية :

1- نحن بصدد دراسة ظاهرة حاليا لا زالت تفاعلاتها ونتائجها تتوالد، بمعنى آخر هي ظاهرة مستمرة وبالتالي فإن المنهج الوصفي التحليلي هو أنسب وأنجع المناهج لدراسة مثل هذه الظاهرة.
2- إن المنهج الوصفي التحليلي يساعدنا على تبيان العلاقة ما بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في ممارسة السلطة كمتغير مستقل، والفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني كمتغير تابع، وبالتالي فإن هذا المنهج يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات من ناحية كونها طردية أو عكسية، إيجابية أو سلبية.

ثالثا : المنهج التاريخي

حيث أن هذا المنهج هو عبارة عن تحليل لأحداث الماضي، وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها، وبناء على ما سبق فإن هذا المنهج يستخدم لاسترجاع معلومات عن أحداث ذات طابع معرفي، وذلك لتحديد تأثير هذه الأحداث الماضية على القضايا التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحالي، فالأحداث التاريخية تعتبر مادة غنية عند القيام بتحليلها واستخلاص مضامينها المختلفة، بالتالي فهي تثري الأفكار والخبرات إضافة إلى تطوير المناهج العلمية المستخدمة من قبل الباحثين وتعميقها بشكل إيجابي "عبيدات وآخرون، 1999، ص36".

وعلى ما سبق فإن هذه الدراسة سيتم استخدام المنهج التاريخي للأسباب التالية :

1- دراسة جذور ومفاهيم المقاومة الفلسطينية والعلاقة ما بين ممارسة السلطة والفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني الفلسطيني.

2- دراسة جذور وعوامل تطور النظام السياسي الفلسطيني .
3- دراسة أهم المحطات التاريخية التي استطاع بها الشعب الفلسطيني ممارسة نوعا ما من السلطة على أرضه.
4- دراسة جذور الفعل الثوري في كافة مراحله وخاصة بداية من العام 1948.

6.1 : حدود الدراسة

الحد الزماني : من العام 1965م حتى 2012م.

الحد المكاني : قطاع غزة والضفة الغربية.

7.1 : مصطلحات الدراسة

1-حركة فتح : وهي الاسم المختصر لحركة التحرير الوطني لفلسطيني، والتي كانت نشأتها في العام ، هذه النشأة 1957 أتت في الحقيقة من تلاقي الأفكار الثورية لعدد من البؤر التنظيمية المنتشرة منذ عام 1948، هذه الأفكار التي مثلت لدى أعضائها، رداً على النكبة وعلى العدوان الثلاثي 1956، وعلى الرغبة في استقلالية العمل الوطني الفلسطيني. حيث عقد لقاء ضم ستة أشخاص هم: ياسر عرفات، وخليل الوزير وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ويوسف عميرة، وتوفيق شديد، حيث اعتبر هذا اللقاء بمثابة اللقاء التأسيسي الأول لحركة "فتح" ، وصاغ المؤسسون ما سمي "هيكل البناء الثوري" و"بيان حركتنا"، واتفقوا على اسم الحركة للأحرف الأولى للتنظيم مقلوبة من "حتوف" ثم "حتف" إلى "فتح"، وتبع ذلك انضمام أعضاء جدد منذ 1959 كان أبرزهم صلاح خلف وخالد الحسن، وعبد الفتاح حمود، وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار. قررت قيادة "فتح" الموسعة بدء الكفاح المسلح في 1964/12/31 باسم قوات "العاصفة" بالعملية الشهيرة، التي تم فيها تفجير شبكة مياه إسرائيلية تحت اسم عملية "نفق عيلبون"، ثم تواصلت عمليات حركة "فتح" تتصاعد منذ العام 1965 مسببة انزعاجا شديداً لإسرائيل والدول العربية، التي لم تجد معظمها مناصا فيما بعد من الاعتراف بها، وكان البيان السياسي الأول صدر في 1965/1/28 موضحا أن المخططات السياسية والعسكرية لحركة "فتح" لا تتعارض مع المخططات الرسمية الفلسطينية والعربية، وأكدت الحركة لاحقاً على ضرورة التعبئة العسكرية والتوريط الواعي للجماهير العربية "فتح ميديا، بدون سنة نشر".

2-برنامج النقاط العشر : وهو اتفاق سياسي جبهوي توصلت إليه فصائل المقاومة الفلسطينية في أيار (مايو) 1974، وأقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة المنعقدة في القاهرة في مطلع حزيران (يونيو)1974 م كبرنامج سياسي مرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد مثل

البرنامج طريقا وسطا بين التيارات المتشددة المعارضة لأية تنازلات، وبين التيارات الراغبة لإقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والظهور بمظهر الاعتدال أمام المحاولات الدولية والإقليمية لفرض تسوية سياسية سلمية على المنطقة العربية، وقد رفض البرنامج قرار 242، وأكد على استمرار النضال الفلسطيني بكل الوسائل لإقامة سلطة فلسطينية على كل جزء من أرض فلسطين يتم تحريره ، مع تأكيده على رفض مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن حق العودة والتنازل عن الحقوق الوطنية، يلاحظ اتصاف البرنامج بالمرونة والموازنة بين الطرفين المتشدد والمعتدل " الكيالي وعمارة وآخرون ، 1985، الجزء السادس ص 605".

3-حركة حماس : وهي الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية، وهي حركة مقاومة شعبية إسلامية تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني وخلاصه من الظلم وتحرير أرضه من الاحتلال الغاصب والتصدي للمشروع الصهيوني، انطلقت حركة حماس بتاريخ 14 كانون أول / ديسمبر عام 1987 مع بداية انطلاقة الانتفاضة الأولى حيث وزع بيانها التأسيسي، إلا أن جذورها الفكرية إلى الأربعينيات من القرن العشرين، كإمتداد تنظيمي وفكري لحركة الإخوان المسلمين في العالم "الأشقر، وبسيسو، 2003، ص 11".

4-المقاومة : هناك نوعان من المقاومة، النوع الأول مقاومة للطغيان والاضطهاد ويعني الحق الذي يمتع به الأفراد أو الجماعات في التصدي لكل التصرفات غير القانونية والجائرة التي تصدر عمن هم في موقع المسئولية، وقد أقرت العديد من المذاهب والمذاهب السياسية هذا الحق، على مستوى الممارسة لهذا النوع تكون المقاومة أما سلبية فاعلة لا تستهدف سوى العمل الغير قانوني والجائر أو عنيفة ضارية تسعي لقلب النظام القائم بالقوة.

أما النوع الثاني من المقاومة فهو الذي يستهدف التغيير بكافة وجوهه ويعني تلك المقاومة السلبية أو المعارضة الإرادية وغير الإرادية التي يعتمدها جماعة من الناس أو المؤسسات بغية إقرار تغيير شامل يتناول الأفكار والسلوك وقواعد التنظيم " الكيالي وعمارة وآخرون ، 1985، الجزء السادس ص 229:228".

4-منظمة التحرير الفلسطينية : وهي منظمة تضم العديد من الفصائل الفلسطينية تهدف إلى تحرير الأراضي الفلسطينية واستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وقد تم تأسيسها أثر القمة العربية الأول المنعقد بتاريخ 1964/1/13م تم صدور قرار بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني ويضم هيئة تطالب بحقوقه ، وتم تكليف أحمد الشقيري ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية بالإعداد لها الكيان ، وتم وضع الميثاق والنظام الأساسي ، حاليا منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني " الكيالي و عمارة وآخرون ، 1985، الجزء السادس ص 344".

8.1 : مصطلحات إجرائية

1-ممارسة السلطة : وهي تلك السلطة التي جاءت نتيجة لاتفاقية أوسلو وتمت ممارستها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونشير هنا إلى قيام الثورة الفلسطينية بممارسة نوعا من السلطة في أماكن تواجدها وخصوصا في الأردن ولبنان.

2-الفعل الثوري : وهو المقاومة المسلحة الفلسطينية والتي جاءت كرد فعل على احتلال الأراضي الفلسطيني من قبل (إسرائيل)، وهذا الفعل يهدف لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة وبناء الدولة الفلسطينية، واستعادة كافة الحقوق الفلسطينية.

9.1 : الدراسات السابقة

1- كتاب بعنوان : القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، تأليف د : محسن محمد صالح، وصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012 .

الهدف من الدراسة : تسليط الضوء على صعود حركة حماس وفوزها في الانتخابات التشريعية في العام 2006، وسيطرتها على قطاع غزة، إضافة إلى ارتباك مسيرة حركة فتح، وحالة الانقسام الفلسطيني، وتعطل عمل منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك قدمت هذه الدراسة تحليلا وسردا لوقائع بروز وتنامي الصراع بين حركتي فتح وحماس، سواء كان هذا الصراع على الصلاحيات والانقسام السياسي وانفصال الضفة عن غزة، أو الصراع على خلفية أيديولوجيا وبرنامج عمل وأساليب إدارة الصراع مع (إسرائيل)، مع إبراز المبادرات الهادفة لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني.

نتائج الدراسة : قدم الكاتب عدة نتائج شاملة في نهاية كتابة نوردها بشكل مختصر :

إن المقاومة الفلسطينية المعاصرة (منظمة التحرير الفلسطينية والعمل الثوري) التي تولت قيادة الساحة الفلسطينية، قدمت تضحيات كبيرة وكرست الهوية الفلسطينية، ولقيت اعتراف معظم دول العالم، غير أنها عانت من جوانب أدت إلى القصور في الأداء وتحقيق الأهداف مثل : إشكالية المنهج الذي استند على خط علماني بعيدا عن المنهج الإسلامي الأقدر على استنهاض الأمة وطاقاتها، إن صراع الصلاحيات أو الصراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس كان له آثاره على الفعل الثوري وبالتالي على المشروع الوطني الفلسطيني، فهذا الصراع نتج عنه إلى جانب الشرخ والانقسام السياسي شرخاً وانقساماً جغرافياً بين الضفة وغزة كان له نتائجه السلبية.

2- رسالة ماجستير (غير منشورة) بعنوان : إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004-2010)، من إعداد الباحث : عواد جميل عبد القادر عودة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011.

الهدف من الدراسة : البحث في إشكالية العلاقة القائمة بين حركتي فتح وحماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، كما أن هذه الدراسة هدفت إلى التوضيح على أن الصراع بين حركتي فتح وحماس والذي وصلت ذروته باستخدام حركة حماس للقوة المسلحة للاستيلاء على حكم قطاع غزة، أدى إلى إشكالية ديمقراطية يعيشها الشعب الفلسطيني.

منهجية الدراسة : اعتمد الباحث في دراسته على منهجين هما : المنهج التاريخي لتسليط الضوء على المراحل وظروف النشأة التي مرت بها حركتي فتح وحماس، أما المنهج الآخر فهو : المنهج الوصفي التحليلي كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة، ومن خلال الاعتماد على قاعدة المعلومات والبيانات المتوفرة حول موضوع البحث بشكل دقيق وموثق.

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نبرز أهمها : اتسمت العلاقة بين حركتي فتح وحماس، بنوع من التنافس والتوتر والصراع أحيانا وأن حالات الحوار والاتفاق أو التعايش كانت مؤقتة ومحدودة. تعتبر المشاركة السياسية لحركة (حماس) في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية 20052006 تحولا ايجابيا لصالح العملية الديمقراطية، لكن عدم قناعة حركة حماس في العملية الديمقراطية من أصلها حيث اتخذتها قضية ووسيلة للوصول إلى السلطة، مما دفعها للسيطرة على السلطة التي هي جزء منها بالقوة المسلحة والعنف مما ترك أثره على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين. لقد كان عام 2007 م الأسوأ في تاريخ الشعب الفلسطيني وقضيته عندما قامت حركة حماس بالسيطرة بالعنف والقوة العسكرية على السلطة في قطاع غزة، وحدوث الاقتتال والانقسام السياسي والجغرافي بين غزة والضفة. يعتبر وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الأرض من أهم العقبات والمعوقات أمام أي عملية تطور للنظام السياسي الفلسطيني والاتجاه نحو الديمقراطية، مما أدى إلى عدم التقدم في عملية التحرر والبناء الوطني ومستقبل الشعب الفلسطيني وإطالة أمد الاحتلال وتأخر وصعوبة إقامة الدولة.

3-أطروحة دكتوراه بعنوان : بعد نصف قرن الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل "بحث سوسيولوجي في تاريخية المنظمات الفدائية والجماعات الإسلامية، من إعداد / أكرم حجازي، جامعة تونس الأولى تموز / يوليو 1999، وتم نشرها في العام 2010.

الهدف من الدراسة : جمع بعض من التاريخ الراهن للحركة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين عامي1948 و 1998، وذلك من خلال العرض لمعظم التنظيمات الفلسطينية من ناحية نشأتها وأيديولوجياتها وخلافه،والعرض لأبرز أطروحاتها سوسيولوجياً وأيديولوجياً، إضافة إلى

البحث في إمكانية تحديد المجال الاجتماعي لثورة ظهرت في مجتمع مندثر وذلك بالبحث في مفهوم الثورة ومفهوم حركات التحرر، وهل ينطبق هذا المفهوم على الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح وبقية التنظيمات الفلسطينية الأخرى، إضافة إلى البحث في كافة المتغيرات التي أدت الوصول إلى التسوية السلمية متمثلة في اتفاق أوسلو 1993، وهدفت الدراسة أيضا إلى البحث في ماهية التنظيمات الإسلامية الفلسطينية وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والكشف عن المحصلة التاريخية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ لكل منهما تاريخية خاصة مختلفة عن الأخرى ومناقضة أحياناً أخرى ومتشابكة أيضا وذات علاقات معقدة ومتشعبة تمس ظاهرة المقاومة الفلسطينية في العمق وخصوصا حركة فتح.

منهجية الدراسة : اعتمد الكاتب على منهجين في دراسته، الأول هو المنهج التاريخي في استعراضه لتاريخ الحركة الفلسطينية، والثاني هو منهج تحليل المضمون وذلك من خلال توصيف وتحليل الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال المواقف والوثائق.

نتائج الدراسة : خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها : أن الثورة الفلسطينية، معبرا عنها بالمنظمات الفدائية، لم تنطلق فعليا كثورة تحريرية بقدر ما ولدت للملمة الشتات الفلسطيني وحمايته من الاضطهاد الواقع عليه واستعادة الشخصية والهوية الوطنية وإعادة صياغتها، وكذا الأمر فيما يتصل بالجماعات الإسلامية، في الوقت الذي كانت توقع فيه منظمة التحرير على اتفاق أوسلو سنة 1994 وتعترف بحق إسرائيل في الوجود وتنشأ بموجبه سلطة وطنية فلسطينية في الأراضي المحتلة سنة 1967، كانت التيارات الإسلامية تنمو بثبات على خلفية دينية، وتوجه الجماعات الإسلامية الفلسطينية نحو البحث عن حلول سياسية وسط انحطاط، غير مسبوق في النظام السياسي العربي.

4-دراسة بعنوان : قراءة سسيوثقافية في فقه الثورة والدولة (مراجعة شمولية لفكر إستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني) ، من إعداد دكتور : إبراهيم أبراش، نشرت على موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2009/12/17 .

الهدف من الدراسة : تسليط الضوء على مواقف مختلف الفصائل الفلسطينية وخصوصا حركتي فتح وحماس، وتحليل حالة التيه والتخبط السياسي الذي ينتاب الحركتين، بسبب وصول خياراتهما إلى طريق مسدود، سواء كان خيار المفاوضات والتسوية السلمية حركة فتح أو خيار المقاومة لدى حركة حماس ومن يشايعها،

نتائج الدراسة : توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

التفكير الاستراتيجي ضرورة لتجاوز المأزق الفلسطيني. الثقة بإمكانية تجاوز هذه المرحلة نتيجة للثقة بالشعب الفلسطيني وبعدالة قضيته والحضور بتاريخ فلسطيني متجذر في ارض فلسطين.

بالرغم من كل أشكال الفشل والمؤامرات التي تعرضت لها الأحزاب والقيادات السياسية إلا أنها لم تتخل عن الحقوق المشروع للشعب ، نعم فشلت في تحقيقها ولكنها لم تفرط بها. مصير الشعوب لا يرتهن بمصير نخب سياسية أو بموازين قوى آنية أو بإرتكاسات عابرة ، بل بإرادة الصمود والبقاء عند الشعب. فشل السلطة وفشل الحكومتين في غزة والضفة وفشل كل القوى السياسية لا يعني نهاية القضية الوطنية الفلسطينية ، بهم أو بدونهم سيستمر الشعب الفلسطيني في خوض معركته الوطنية ، بهم أو بدونهم سيكون هناك مشروع تحرر وطني فلسطيني.

5-دراسة بعنوان : اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، تأليف الدكتور / زهير إبراهيم المصري، صادر عن مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، غزة ، 2008.

الهدف من الدراسة : إلقاء الضوء على القضية الفلسطينية، وتقديم صورة شاملة للفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح والتسوية، مع رصد كل الظروف الموضوعية المؤثرة في تطور الفكر السياسي الفلسطيني وتحوله من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي، ومراحل هذا التطور وأساليبه وآلياته.

نتائج الدراسة : خلص الدارس إلى نتائج عديدة نورد أهم هذه النتائج تلك التي تهمنا في دراستنا هذه :

الكفاح المسلح الفلسطيني أدى إلى تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية وترسيخ الكيان الفلسطيني المجسد في منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الكفاح أوجد مساحة سياسية حددت الأهداف والاستراتيجيات، والتي يمكن من خلالها تعبئة وتنظيم الجماهير الواسعة حولها، وأكسب النخبة الوطنية الفلسطينية الجديدة الشرعية والسيطرة الداخلية، إضافة على كونه وسيلة أساسية لتأكيد الهوية الفلسطينية المتميزة داخل الهوية العربية الواسعة، وإبراز الكيان الفلسطيني بين منظومة الدول العربية وتحديده. عندما تبنى الفكر السياسي الفلسطيني فكرة التسوية السياسية ابتداء من عام 1974 ومرورا بعام 1984 وصولا إلى عام 1993، فتح ذلك المجال للدول العربية لعقد اتفاقيات سلام مع (إسرائيل) وتطبيع علاقاتها معها، منذ التحول نحو التسوية السياسية وبروز ذلك عقب اتفاقية أوسلو عاش الفكر السياسي الفلسطيني حالة من التخبط، حيث تم تهميش منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة.

6-كتاب بعنوان : صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، من إعداد مريم عيتاني وصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت في العام 2008.

الهدف من الدراسة : تسليط الضوء على الأوضاع الفلسطينية عقب فوز حركة حماس في انتخابات 2006، وبيان جذور الصراع بين حركتي فتح وحماس بداية من تلك المرحلة، حيث أن فتح احتفظت بسيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية ومنصب رئاسة السلطة وجهاز الخدمة المدنية، في مقابل سيطرة حماس على المجلس التشريعي وعلى قطاع غزة بشكل كامل، مع تقديم دراسة موضوعية لصراع الصلاحيات بين فتح وحماس أثناء ممارستهما للسلطة هذا الصراع كانت نتيجته خسارة الطرفان نتج عن ذلك معاناة للشعب الفلسطيني، مع تسليط الضوء على الجوانب القانونية وكيفية استغلال وتوظيف الطرفين لها مع حالة الشد والتنافر بين الطرفين.

نتائج الدراسة : خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

صراع الصلاحيات بين فتح وحماس لم يظهر بمجرد وصول حماس للسلطة ولكنه مع وصولها أصبح يعطل سير النظام الفلسطيني. الصراع بين فتح وحماس أصبح صراعا ذو أبعاد أعمق، صراع برامج وعناوين، صراع تسوية ودعم دولي مقابل مقاومة وإصلاح وشرعية شعبية. بعد سيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة تحول الصراع إلى عملية تجذر الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة وغزة. كل الأطراف الفلسطينية خاسرة في صراع المتضرر الأكبر منه هو المواطن الفلسطيني والقضية الفلسطينية. على جميع الأطراف الرجوع إلى مبادئ استيعاب الشراكة والتداول السلمي للسلطة واحترام القوانين، ووضع المصلحة العليا للوطن فوق أي اعتبار حزبي وسياسي.

7-كتاب بعنوان : البحث عن كيان – دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908- 1993، للكاتب ماهر الشريف، والصادر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، نيقوسيا – قبرص 1995.

الهدف من الدراسة : رصد تطور الفكر السياسي الفلسطيني وتحولاته وذلك منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، وحتى انعقاد الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، إضافة إلى البحث في تاريخية وجذور الفكر السياسي الفلسطيني، اعتبارا من العام 1908 كنقطة بداية وهو عام صدور صحيفة الكرمل كأول صحيفة فلسطينية تعبر عن بروز ملامح وعي لدى الشعب الفلسطيني أخذ يتبلور مدركا خطورة المشروع الصهيوني، انتهاءاً بعام 1993 تاريخ التوصل إلى اتفاق أوسلو والذي كان بداية ولادة أول كيان فلسطيني "مستقل" على الأرض الفلسطينية، إضافة إلى معالجة تطور الفكر السياسي الفلسطيني بتياراته المختلفة، ودخول الإسلام الجهادي إلى الساحة الفلسطينية تحت مظلة الانتفاضة.

نتائج الدراسة : خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها : الفكر السياسي الفلسطيني ومنذ البدايات شهد العديد من التحولات، إبراز الكيان الفلسطيني تمثل في قيام منظمة التحرير في العام 1964، تلاها ظهور المعبرين عن الوطنية القطرية الفلسطينية وانطلاقة حركة فتح، وأتت حرب 1967 لتشكل رافعة للكفاح المساح المتبنى من قبل حركة فتح، وبعد حرب تشرين / أكتوبر 1973 ساهمت عوامل عديدة إلى تبني المرحلية، إضافة إلى تطورات إقليمية وعالمية أخرى أدت إلى الوصول في نهاية المطاف إلى اتفاق أوسلو، وبناء أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية.

8-كتاب بعنوان : السلام الموعود – الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، للكاتب عمر مصالحة، وترجمة وديع اسطفان وماري طوق، والصادر عن دار الساقي، بيروت 1994.

الهدف من الدراسة : رصد الظروف والعوامل التي أدت إلى انتقال الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، وذلك من خلال دراسة الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية من ما قبل القرن التاسع عشر، وصولا إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، والوقوف على بعض الأحداث الكبرى مثل انطلاق حركة فتح وخروج الثورة الفلسطينية من الأردن ولبنان وحروب المنطقة وخلافه، وأثر كل ذلك على الفكر السياسي الفلسطيني وانتقاله من النزاع إلى التسوية، وهدفت هذه الدراسة أيضا إلى الدراسة القانونية لوضع الدولة الفلسطينية وعضويتها في المنظمات الدولية.

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها : أن فلسطين طوال تاريخها الطويل كانت ضحية صراعات وغزوات سياسية وأيديولوجية مثل الصليبيين وغيرهم وصولا إلى المشروع الصهيوني، حدث تطورات وتحولات مهمة في الفكر السياسي الفلسطيني الذي كان في بدايات لا يمكن سوى بالكفاح المسلح، ثن انتقل إلى الحلول السلمية والمرحلية إضافة إلى الكفاح المسلح، علاوة على أنه لا يمكن أن تظل فلسطين جزيرة لليأس والصراعات وإنكار الحقوق، لذا يجب اللجوء إلى الشرعية الدولية لفرض حل وإلا سيكون هناك حالة من عدم الاستقرار والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

التعقيب على الدراسات السابقة : تناولت الدراسات السابقة جوانب معينة من طبيعة وتجربة كل من حركتي فتح وحماس، **فالدراسة الأولى** تناولت القضية الفلسطينية وخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مع تشخيص لصعود حركة حماس وتراجع حركة فتح (حسب رأي الكاتب)، إضافة إلى التطرق إلى ممارسة السلطة والفعل الثوري بشكل غير مباشر في إطار محاولة تشخيص الواقع الفلسطيني تحت الانقسام، مع الحديث عن تيارين مختلفين عمل وطني وتيار إسلامي. **أما الدراسة الثانية** فقد تناولت الصراع القائم بين حركتي فتح وحماس وأثره على العملية الديمقراطية في فلسطين، مما يؤشر إلى ممارسة للسلطة، مع إيضاح الفروقات بين حركتي فتح وحماس من ناحية

إجارة الصراع مع (إسرائيل). **أما الدراسة الثالثة** فقد تعرضت للبحث في نشأة وأيديولوجيات معظم التنظيمات الفلسطينية، والبحث في مفهوم الثورة وحركات التحرر، وفيما إذا كان هذا المفهوم ينطبق على الحركات الفلسطينية، وعلى حركتي فتح وحماس، إضافة استعراض لكافة المتغيرات المؤدية إلى التسوية السلمية، وطبيعة العلاقات المتشابكة بين كافة التنظيمات الفلسطينية. **أما الدراسة الرابعة** فقد تناولت وصول خيارات حركتي فتح وحماس إلى طريق مسدود، سواء خيار المفاوضات لدى حركة فتح، أو خيار المقاومة لحركة حماس، مع الإشارة إلى ضرورة التفكير الإستراتيجي كضرورة لتجاوز المأزق الفلسطيني، إضافة إلى التأكيد إلى أن فشل السلطة سواء في الضفة الغربية أو غزة لا يعني نهاية القضية الفلسطينية. **أما الدراسة الخامسة** فقد تناولت اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني ما بين الكفاح المسلح والتسوية مع شرح لكافة المتغيرات والمؤثرات التي أدت إلى التوجه للتسوية السلمية، وهذه الدراسة تلتقي مع الدراسة الحالية في كونها تبحث في العلاقة ما بين الكفاح المسلح والتسوية، بمفهوم آخر الكفاح المسلح وممارسة السلطة والتي جاءت كنتيجة للتسوية السلمية، ولكنها لم تقم بعقد دراسة مقارنة بين تجربتي فتح وحماس في ممارسة السلطة والفعل الثوري. **أما الدراسة السادسة** فقد تطرقت لصراع الصلاحيات ما بين حركتي فتح وحماس في إدارة السلطة والذي أدى إلى حدوث الانقسام الفلسطيني، مع الإشارة إلى أن الصراع بين حركتي فتح وحماس ذو أبعاد أعمق، وأصبح معطلا للنظام السياسي الفلسطيني. **أما الدراسة السابعة** فقد كانت عبارة عن رصد لتطور الفكر السياسي الفلسطيني وتحولاته، والعوامل المؤثرة لانتقاله إلى التسوية السلمية. **أما الدراسة الثامنة والأخيرة** فقد قامت برصد الظروف التي أدت إلى انتقال الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية وما هية العوامل المؤثرة على الفكر السياسي الفلسطيني والتي أدت إلى هذا الانتقال.

الملاحظ أن كل الدراسات السابقة التقت مع الدراسة الحالية في جزئيات، ولكنها لم تتحدث وتقرن بشكل مباشر بين ممارسة السلطة والفعل الثوري في إطار مشروع التحرر الوطني الفلسطيني وذلك من خلال عقد المقارنة بين تجربتي حركتي فتح وحماس في الفعل الثوري وممارسة السلطة، وفيما يتعلق بالمنهجية، لم يلاحظ بأن أي دراسة اعتمدت على ثلاث منهجيات كحال هذه الدراسة والتي اعتمدت على كل من المناهج التالية : المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

الفصل الثاني

عن التاريخ والفعل الثوري وممارسة السلطة

- **2.1 مقدمة**
- **2.2 الفعل الثوري والوعي به**
- 1.2.2 عن التاريخ والوعي
- 2.2.2 مفهوم الثورة
- 3.2.2 الفعل الثوري
- **3.2 ممارسة السلطة والوعي بها**
- 1.3.2 مفهوم السلطة
- 2.3.2 ممارسة السلطة
- 3.3.2 الدولة وممارسة السلطة
- **4.2 جذور تاريخية (المشروع الوطني الفلسطيني)**
- 1.4.2 بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة
- 2.4.2 نشأة منظمة التحرير الفلسطينية
- 3.4.2 المشروع الوطني الفلسطيني
- **5.2 الثورة الفلسطينية وممارسة السلطة**
- 1.5.2 العمل السياسي وممارسة السلطة في سوريا
- 2.5.2 الثورة الفلسطينية وممارسة السلطة في الأردن
- **6.2 خاتمة**

1.2 : مقدمة

يظل الوعي والمعرفة التاريخية عاملا مهما في دراسة تجارب وخبرات الشعوب، وذلك للخروج بنتائج وعبر تمكن من تحليل الواقع، وصولا إلى معرفة المحددات والعوامل المؤثرة في حركة الشعوب في تطلعها نحو الأفضل والبحث عن مكان في هذا العالم الذي يموج بالصراعات والمتغيرات والتناقضات، ومن هذا المنطلق فإننا سنحاول البحث في هذا الفصل في الجذور التاريخية لموضوع دراستنا هذه.

إن مفهوم الفعل الثوري والبحث فيه، لازمة وضرورة للوقوف على مدى اقتراب الحالة الفلسطينية من هذا المفهوم، فمفهوم الفعل الثوري يخضع لعدة اعتبارات منها الدولية والقانونية وأخرى تتعلق بخصوصية فلسطينية، هذه الخصوصية كانت نتيجة طبيعية وامتدادا لطبيعة الصراع مع (إسرائيل)، ومدى تأثير عوامل دولية وإقليمية ومحلية في إدارة عملية الصراع.

بالتوازي مع مفهوم الفعل الثوري، يأتي مفهوم ممارسة السلطة، ومن هنا تتولد ضرورة ملحة للبحث في مفهوم السلطة بشكل عام، قبل الانتقال لإسقاط هذا المفهوم على الحالة الفلسطينية، وطبيعة ممارسة السلطة فلسطينيا وتجاربها السابقة والعوامل والمحددات المؤثرة على ذلك، وذلك في اتجاه البحث عن طبيعة العلاقة التي تربط بين مفهومي ممارسة السلطة والفعل الثوري.

2.2 : الفعل الثوري والوعي به.

تظل قضية الوعي بالتاريخ تشكل أساسا للبناء في اتجاه الأفضل، فبدون المعرفة والوعي بالتاريخ يظل القادم بدون ملامح واضحة، وللبحث في جذور أي مفهوم لابد من العودة إلى جذوره التاريخية والتي يمكن القياس من خلال أحداثها على مدى التناغم بين المفهوم المجرد والأحداث المرتبطة به، ومن هنا قبل الخوض في مفهوم الوعي الثوري والوعي به، لابد من فهم قضية الوعي بالتاريخ لتشكل لنا أرضية صلبه ننطلق من خلالها للإلمام بهذا المفهوم، وذلك ضمانا لأن تكون المفاهيم مستندة على أسس سليمة، مما يعني الانطلاق من وعي كامل وكاف يمنح القدرة على القياس والحكم السليم بموضوعية وتجرد، بعيدا عن العاطفة والانحياز الغير مبرر.

1.2.2 : عن التاريخ والوعي

تحمل كلمة تاريخ معنيين : الأول سلسلة الوقائع الماضية، والثاني الكيفية التي تسرد فيها الوقائع، ومن هنا فإن الصعوبات التي تواجه المفكرين عند محاولة تحليل مغزى التاريخ، تنحدر كلها من هذا الازدواج بالمعنى، فالوقائع لا تلمس إلا في السرد لكل حدث، حيث أن كل حدث لا

يصبح حدثا إلا عندما يوصف ويسرد، وهنا لا يتصور وصف يطابق الحدث الواقع بشكل كامل، فالإنسان اعتاد منذ بدأ يدون التاريخ المزج بين التسلسل الذي يقحمه في سرد الوقائع وبين ارتباط الحوادث الموضوعي الذي يفترضه الإنسان. إن التاريخ كفن والتاريخ كوسيلة تقييم الحاضر وتحديد المستقبل على طريق اختيار سياسة قومية لا تعني بالنظر إلى التاريخ كفلسفة "العروي، 2006، ص 78:77".

وهنا نحن معنيين بمفهوم أن التاريخ كوسيلة تقييم الحاضر وتحديد المستقبل، وذلك في اتجاه تحديد السياسة الأكثر ملائمة وتماهيا مع الواقع الفلسطيني، فكل مجتمع يتمايز عن المجتمعات الأخرى بمحددات وسمات، وبالتالي لابد من عدم إغفال هذه الخصائص والسمات المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني، لكي نتمكن من استخدام التاريخ في تحقيق نظرة شاملة على مجموع الأحداث والوقائع في الماضي، مما يمنح الفرصة لخلق حالة من الوعي الصحيح في اتجاه البحث عن التغيير بهدف الوصول إلى الأفضل.

إن الإنسان تاريخي بالتعريف، والوعي بالتاريخ له بداية وبالتالي نهاية، إن الإنسان بمجرد وعيه بتاريخيته اتجه إلى نفيها وذلك بالسرد التاريخي نفسه، الإنسان كلما اشتد وعيه بالتاريخ، تولد لديه الاتجاه والرغبة وقوة العزيمة على إحداث تغيير ينفي ما سبقه، تطلع الإنسان إلى نفي التغيير ظاهرة إنسانية مهمة، فهيغل يشير إلى تغيرات المفهوم في كتاب "المنطق"، وتغيرات الوعي في كتاب "ظواهرية الفكر" وتغيرات المجتمع في كتاب "فلسفة التاريخ" ... وعلى كل مستوى ينطلق من وحدة غير مميزة وغير وواعية لينتهي عبر تناقضات ذاتية وضرورية بين (الظاهر والباطن، الناقص والكامل، ...) إلى وحدة واعية بذاتها متصالحة مع نفسها، أي إلى العقل المطلق، "العروي، 1997، ص 9-11".

يظل الوعي قيمة لازمة للتطور والتغيير، والوعي بالتاريخ ضرورة للبحث عن التغيير ونفي واستبدال الواقع الذي لا يلبي الحاجات الأساسية لمجتمع ما، إلى واقع يلبي الحد الأدنى من هذه الحاجات، ومن هنا يشكل الوعي بالتاريخ أداة رئيسية لإحداث هذا التغيير، والوعي بالتاريخ يجب أن يكون على رأس أولويات الأمم الباحثة عن التغيير، والحالة الفلسطينية في أمس الحاجة إلى اكتساب مهارة الوعي بالتاريخ، كون المعضلات الحقيقية التي تعترض مسيرتها تتخذ أبعادا متعددة وعميقة، وبالتالي تصبح قضية الوعي ضرورة لا مجال فيها للاختيار.

2.2.2: **مفهوم الثورة**

"الثورة كمصطلح بقصد به التحول الجذري في التكوينات الاجتماعية والسياسية والنظام العام وفي العلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس، وقد يقصد به التغير الدائري الذي يكشف عن أنماط جديدة، والثورة مصطلح يقصد به مقاومة نظام الملكية ذاته، وليس مجرد التمرد والعصيان، وهناك الثورة الجماهيرية والثورة الشعبية والثورة الطبيعية" "عبد الكافي، 2005، ص 140".

إن الثورة اصطلاح يستخدم من قبل معظم المفكرين المعاصرين للدلالة على التغييرات الجذرية، التي تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية بهدف تغيير حكم قائم ونظامه الاجتماعي والقانوني بصورة فجائية وأحيانا عنيفة، وهناك نوع أخر من التغيرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية، وقد تتم ببطء ودون عنف كما هو الحال في الثورات العلمية والفنية والثقافية "الكيالي وآخرون ، 1985، الجزء الأول ص 870".

هناك عدة تفسيرات نظرية للثورة : **أولها التفسير التفاؤلي** للنظرية المادية الجدلية، ويقول بأن الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هي أدوات التقدم الحتمي للبشرية. **وثانيها المحافظ – التشاؤمي** الذي تمثل خلال الثورة الفرنسية 1789م وبعدها ويقول أن الثورات هي انفجارات شبه بربرية وانفعالات جماهيرية مدمرة. **وثالثها التفسير العلمي،** ويقول بأن كل تغيير فجائي وجذري وعنيف في نظام الحكم والمجتمع، يشكل ثورة حقيقية، طالما أمكن إثبات أن الحركة السياسية التي قامت بهذا التغيير تتمتع بتأييد قطاع عريض من الشعب، **أما آخرها فهو التفسير الحديث** الذي يرى بأن كل ما في الثورة هو فوضى "الكيالي وآخرون، 1985، الجزء الأول ص 870":871".

كلمة الثورة كتسمية أطلقت على عدد كبير من الظواهر المختلفة في شدتها، كأي تحرك مسلح أو غير مسلح ضد نظام سياسي ما بهدف إسقاطه أو استبداله.إن استخدام لفظ ثورة في وصف التمردات الشعبية جاء بشكل متأخر متأثرا بالأيديولوجيات الثورية في القرن العشرين، ويمكن تخيل أهمية الثورة الفرنسية 1789 وثورة أكتوبر1917 والثورة الصينية، وكوبا في النصف الثاني من القرن العشرين، ثم تحول مفهوم الثورة على الديكتاتوريات والنفوذ الأميركي في أمريكا اللاتينية إلى مصطلح رئيس في القاموس السياسي لمثقفي اليسار في العالم الثالث عموما، أما المؤرخون العرب فلم يستخدموا كلمة ثورة ولكن استخدموا كلمات أخرى كالخروج والفتنة والتي هي الصراع الأهلي الذي يمس بالعنف التوازن الاجتماعي القائم بين جماعات أهلية، وكلك بالنسبة للخروج الذي يعتبر تقويضا للعمران، والخروج يعتبر خروجا لطلب الحق، خروجا إلى المجال العام لإحقاق حق أو دفع ظلم لا على الجماعة، وهنا يكون مفهوم الخروج هو الأقرب لمفهوم الثورة المعاصرة "بشارة،2011، ص8:7".

إن مفهوم الثورة بشكل مجرد يعني التغيير الجذري للنظام الاجتماعي والاقتصادي وليس للنظام السياسي فحسب، حيث لا تكفي أن تسقط النخبة السياسية نخبة سياسية حاكمة بوسائل الانتفاض والضغط الشعبي، وحلول نخبة جديدة محلها، ولكي يمكن القول بأن هناك ثورة لابد ليس مجرد هدم نظام سياسي قائم، ولكن يجب أن يتزامن مع ذلك هدم النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، بمعني إحداث عملية هدم شاملة ومن ثم إحلال. إن الثورة هي حركة تراكمية إلى الأمام، وإن التقدم مرتبط بتحديد نوع الثورة وإن لم يحدث هذا التقدم، أصبحت ارتكاس للوراء وثورة مضادة "بلقزيز، 2012، ص 20".

إن الثورة لا تقتصر على جانب ثورة الشعوب ضد الاستعمار وأنظمة الحكم الاستبدادية، بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع جذريا سواء كانت طبيعية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، وهنا يوجد الثورات الحضارية التي تشمل الثورات الزراعية والصناعية ...، أما الثورات السياسية والاجتماعية والتي هي تحرك الجماهير الحاشدة التي تسعي لإحداث تغيرات في أوضاع اجتماعية وسياسية مرفوضة، وهذه الثورات قد تنجح وقد تفشل، وهناك ثورات التحرر الوطني والمقصود بها ثورة الشعب الخاضع للاحتلال ضد جيوش وقوات المحتلين(*). "أبراش،2011".

إن الثورة عملية تغير جذرية لنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي قائم، وهي حالة من الرفض لنظام سياسي واجتماعي واقتصادي، ونتيجة الإحساس بالقهر يتولد شعور جمعي لدى الشعوب للعمل على إحداث التغيير الفجائي، بوسائل متعدد سواء كانت عنيفة كاللجوء إلى القوة المسلحة أو وسائل سلمية، أي منها يحقق الهدف، بتغيير النظام الاجتماعي الذي يعتبر أحد أهم إفرازات النظام السياسي المراد تغييره وهدم أركانه.

3.2.2 : **الفعل الثوري**

في تعريف لمصطلح الفعل الثوري جاء فيه : هو أي فعل يهدف إحداث تغيرات فجائية وجذرية تتم في الظروف السياسية والاجتماعية، أي تغيير نظام حكم قائم – والنظام القانوني والاجتماعي المصاحب له – بصورة فجائية، وأحيانا عنيفة في حكم آخر، والفعل الثوري هو ذلك المعبر عن شأن متناقض مشحون بالفجائية، ينفجر فيه اللاشعور الجمعي لشعب من الشعوب، بكل ما ينطوي عليه من عوامل تقدمية ورجعية "الكيالي وعمارة وآخرون ، 1985، الجزء الأول، ص 870:"871".

(*) في هذا النوع من الثورات يكون الفعل الشعبي موجها ضد عدو خارجي يهدد الأمة، وقد ظهر هذا المصطلح مع الحرب العالمية الأولى مع تفكك الإمبراطوريات وظهور مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم انتشر مع تبني الأمم المتحدة لمبدأ تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية وقد تم إطلاق صفة الثورة على كل حركة تحرر ضد الاستعمار.

الفعل الثوري الهادف إلى التغيير الشامل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لنظام قائم، لا يتحصل على المشروعية إلا متى كان بإرادة من الشعب، وقواه الاجتماعية الفاعلة، ومن خلال أدواته وإمكانياته الذاتية الخاصة، فاستقلالية أي ثورة وبالتالي فعلها الثوري لا تأتي إلا من استقلالية إرادتها وقرارها، ومن وطنية القائمين عليها، وبعدهم عن شبهة الارتباط بأجندات أجنبية جانبية، تحت أي مبرر أو عنوان، حتى ولو كان باسم الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو خلافه، فالثورة التي لا تعتمد على شعبها وقرارها الوطني، لا يمكن تسميتها ثورة "بلقزيز، 2012، ص22".

إن الثورة وبما تشتمله من فعل هي عملية تاريخية استثنائية، وهذه العملية تكون نتيجة لتغيير تراكمي في الوعي شبه الجمعي للمجتمع، ويجسد هذا التغيير في أشكال التنظيم والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية والرمزية، إضافة لخبرات الأطراف المعارضة، وحركات الاحتجاج الاجتماعي والمطلبي والمهني التي لا يمكن استبعادها عند التأريخ للفعل الثوري، أو في العوامل التي مهدت لقيامه وأساليب الحشد والتعبئة والتنظيم التي أدت إلى إنتاج اللحظة الثورية وعملياتها على اختلافها واستمراريتها. إن الثورة وفعلها بالرغم من تفردها التاريخي فإنها لم تشكل واقعة تاريخية منفصلة عن عوامل تشكلها السياسية والاجتماعية والثقافية "عبد الفتاح، 2013 ص 62:61".

الفعل الثوري هو كل خطوة أو فعالية أو تحرك شعبي منظم أو غير منظم وعفوي، القصد منه إحداث التغيير الشامل، ويهدف إلى إحداث التأثير الذي من شأنه زعزعة النظام القائم، ليس فقط سياسيا ولكن على كافة المستويات، توخيا لاستبداله بنظام آخر قادر على التقدم، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

إن الوعي بالتاريخ قضية أساسية في إطار البحث عن التغيير، فالتغيير يجب أن يستند على وعي يوجهه، ولكي يتولد الوعي لابد من الإلمام بالتاريخ ودراسته، وبما أن التغيير لابد من ثورة للوصول إليه، إضافة إلى أن الوعي كضرورة لازمة للتغيير لا يتولد إلا من دراسة التاريخ بشكل يمكن من فهم الحاضر والمستقبل، ومن هنا فإن هناك علاقة تربط بين الوعي والتاريخ والتغيير الناتج عن الثورة. إن الوعي يلزمه دراسة التاريخ واستخلاص العبر، والتغيير يلزمه ثورة قائمة على الوعي، مما يشكل علاقة تسلسلية بين التاريخ والوعي والثورة الهادفة للتغيير.

3.2 : **ممارسة السلطة والوعي بها**.

تعني السلطة القدرة على الإجبار والإكراه بحكم قوة القانون والشرعية، وممارسة السلطة تعني القيام بكل ما يؤشر لوجود سلطة إكراه، وبالتالي هذه الممارسة تخضع لاعتبارات عدة ومحددات

كثيرة، وفي الحالة الفلسطينية لزاما قبل بادئ ذي بدء الإلمام بماهية السلطة، ومن ثم مفهوم ممارسة السلطة، علاوة على القضية الهامة في الوعي بالسلطة وممارستها، فممارسة السلطة عن وعي شئ، وممارسة سلطة بشكل اعتباطي شئ آخر قد يكون على النقيض، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إدراك معنى السلطة وممارستها من منطلق أرضية الوعي بها.

1.3.2 : **مفهوم السلطة**

حسب قاموس Le Petit Robert (القاموس الفرنسي المرجع) فإن السلطة تعني "الحق في الأمر" للسلطان فرض الطاعة. وهناك ثلاث سمات يمكن استخلاصها من هذا التعريف.**السمة الأولى :** التكافؤ بين السلطة والسلطان، وهنا فالسلطة تميل إذن إلى المفهوم المشترك للسلطان والذي يتوافق مع الفلسفة السياسية التقليدية أي علاقة أمر وطاعة. **والسمة الثانية** تتمثل في عنصر الاعتراف من حيث أن السلطان يمكن الاعتراف به أو عدمه. أما **السمة الثالثة :** فهي السلطة كصفة شرعية للسلطان. أما الموسوعة العالمية فعرفت السلطة بأنها "هي القدرة على الحصول على سلوك معين من قبل أولئك الذين يخضعون لها من دون اللجوء إلى إكراه جسدي" "دالون، ت. مطر، 2012، ص32-33".

وجاء في موسوعة السياسة الجزء الثالث بأن "السلطة هي المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ، أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة والفصل وبحقها في المحاكمة وإنزال العقوبات وبكل ما يضفي عليها الشرعية ويوجب الاحترام لاعتباراتها والالتزام بقراراتها" "الكيالي وعمارة وآخرون، 1985، الجزء الثالث ص 215".

السلطة بمعناها العام هي الحق في الأمر، أي هي علاقة بين طرفين متراضيين، يعترف الأول منهما بأن ما يصدره من أمر إلى الطرف الثاني ليس واجبا عليه إلا لأنه صادر عن حق له فيه، ويعترف الطرف الثاني منهما بأن تنفيذه للأمر مبني على وجوب الطاعة عليه وحق الطرف الأول في إصدار الأمر له، وعلاقة السيطرة تختلف عن علاقة السلطة كونها تتحدد بالإرغام والإكراه بدلا من الرضا والإقناع، وهنا القوة بكل أشكالها محدد أساسي في علاقة السيطرة، حيث يتمكن الطرف المسيطر من تعطيل مقاومة الطرف المسيطر عليه وحمله على تنفيذ أوامره والتقيد بتوجيهاته. خلاصة ما سبق مفهوم السلطان يتوسط المفهومين المتناقضين السلطة والسيطرة "نصار،2001، ص 7-10".

مفهوم السلطة يعني القدرة على الحصول على الطاعة من الآخرين، بمعني دفع الآخرين لتنفيذ ما هو مطلوب منهم في إطار الطاعة المفروضة عليهم، مقابل توفير التقدم والرخاء والأمن، السلطة

هي علاقة بين آمر ومأمور، ولكي تكون هذه العلاقة شرعية لابد من صفة القبول والاعتراف، بمعني آخر الشرعية، والشرعية صفة مميزة للسلطة الشرعية، أما سلطة السيطرة والديكتاتورية فلا تكون بحاجة للشرعية، بل تمارس نوعا من الإكراه والقوة في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها، الاعتراف يؤدي إلى اكتساب الشرعية، والشرعية هي المحدد الأساسي لنوعية وصفة السلطة من كونها شرعية أو غير ذلك.

2.3.2 : **ممارسة السلطة**

وتعني الحق في فرض الإرادة والقيادة والفصل والمحاكمة وإنزال العقوبات، وبكل ما يضفي عليها الشرعية ويوجب الاحترام لاعتباراتها والالتزام بقراراتها، وتمثل الدولة أعلى شكل لممارسة السلطة التي لا تعلوها سلطة في الكيان السياسي، والسلطة تنبع من حاجة الحياة الاجتماعية إلى النظام والسلم والأمن وإلى أهمية توافر الاستقرار وتحديد الحقوق والواجبات، وفي الدولة الحديثة يتم التمييز بين سلطات ثلاث : التنفيذية والقضائية والتشريعية، إلا أن البعض يستخدم السلطة السياسية للدلالة على الجهة الممثلة لإرادة موحدة في الدولة تصدر عنها القرارات العليا بموجب السياسة الأساسية للدولة "الكيالي وعمارة وآخرون، 1985، الجزء الثالث ص 215".

انطلاقا من أن الحق الذي تقوم عليه السلطة محدود من جهتين، الجهة الأولي السلطة نفسها مصدره، والجهة الثانية هي ميدان الحق ونطاقه ومداه، إن كل سلطة مبررة هي سلطة في ميدان معين ولهدف معين، ومن هنا يمكن التمييز بين السلطة والتسلط، حيث أن التسلط هو انتحال للحق في الأمر والإجبار من دون تبرير. إن ممارسة السلطة تتعلق بالقدرة التأثيرية الأمرية، بمعنى آخر الحكم للآخرين الذي هو سلسلة مفتوحة من القرارات في الشئون الحياتية التي تهمهم، أي أن الحكم هو الممارسة العينية للسلطة، أي العملية التي تخرجها من عالم المجرد والمبدئي إلى عالم الحسي والحقيقي، ولكن من الممكن أن هذه القدرة التأثيرية تتخذ شكل السيطرة، وعليه لا يمكن أن يكون الحكم تحقيقا خالصا للسلطة أو السيطرة إلا إذا كان تحقيقا لسلطة خالصة، أو لسيطرة خالصة، ومن هنا يتبين أن صفة الشرعية من صفات ماهية السلطة وممارستها، حيث إن السلطة لا تكون سلطة بمعناها الحقيقي إذا كانت فاقدة للشرعية. "نصار،2001، ص 7-14".

إن السلطة علاقة تبادلية بين طرفين، الأول يدين للثاني بالطاعة، في حين أن الطرف الثاني يعمل على تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء والحفاظ على النسيج الاجتماعي، ومن هنا يمتلك الطرف الثاني سلطة الإكراه والإجبار وإنزال العقوبات في إطار. وتشكل الدولة أعلى مستويات السلطة وممارستها بما تملكه من سيادة، وقدرة على سن القوانين وفرضها وإنزال العقوبات .

3.3.2 : **الدولة وممارسة السلطة**

لقد عززت تحليلات السلطة عند رجال القانون، والمؤرخين وعلماء الاجتماع، أكثر مما تناولها الفكر السياسي الفلسفي الذي تناولها في حالة تناوله للسلطان والدولة والسيادة تناول مسألة السلطة، إلا انه لم يعتبرها تقريبا شرطا نظريا سابقا على مسألة طرح الدولة، السلطة هي بديهية للسلطان التي يستمد منها شرعيته، ومن هنا ينبغي إعادة التمسك بطريقة صارمة بالتمييز بين السلطة والسلطان والتساؤل ما إذا كانت السلطة – كما تفهم غالبا– ليست سوى ملحق يضفي نوعا من الشرعية على ممارسة السيطرة "دالون، ت. مطر، 2012، ص30–32".

قيام الدولة الحديثة ارتبط بقدرتها على توفير النظام والأمن وحكم القانون وحماية حقوق الملكية وكذلك السماح بظهور العالم الاقتصادي. تتمتع الدولة عموما بمدى واسع من الوظائف المختلفة، تسخره لخدمه أهداف سلبية وإيجابية على حد سواء. سلطة القسر والإكراه التي تتيح للدولة حماية حقوق الملكية وتوفير الأمن والسلامة العامة، هي السلطة ذاتها التي تمنحها الحق في مصادرة الأملاك الخاصة والاعتداء على حقوق مواطنيها، كما أن احتكار شرعية السلطة التي تمارسها الدول يشكل أساس النزاعات والحروب على الصعيد الدولي. لذلك فإن علم السياسة الحديث حاول ولا يزال يحاول تقييد سلطة الدولة، وتنظيم ممارساتها في ظل حكم القانون، وتوجيه نشاطاتها نحو أهداف تعتبر شرعية بنظر الشعوب التي تحكمها "فوكوياما، ت. الامام،2007، ص 42:41".

في محاولة للربط بين موضوع الدولة وممارسة السلطة وإسقاطه على الحالة الفلسطينية، نجد أن نشأة السلطة الفلسطينية جاءت نتيجة لاتفاق سياسي (اتفاقية أوسلو)، هذا الاتفاق كان لعدم نجاح الحركة الوطنية الفلسطينية في تصفية الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى نشوء سلطة ينظم عملها الاتفاق مع الاحتلال، سلطة تفتقر إلى السيادة، وتقتصر سلطتها على إقامة أجهزة بيروقراطية لبناء القطاعات ضمن نطاقها، وتوفير الوظائف لقاعدة السلطة السياسية وتوسيعها، في ظل ظروف أزمة اقتصادية ونضوب موارد الدخل من عائدات العمل في (إسرائيل) ومنطقة الخليج العربي "بشارة، 2011، ص 32".

ممارسة السلطة بمفهومها المجرد في الحالة الفلسطينية كان مشوها، يرتكز على المزاج الإسرائيلي، فكل ممارسة هي في دائرة وقيود الاتفاقيات والالتزامات، وهذا يعني ممارسة سلطة لا تملك القرار ويقتصر دورها على تطبيق ما تم الاتفاق عليه، بعيدا عن ممارسة سيادة واستقلالية كاملة.

4.2 : **جذور تاريخية (المشروع الوطني الفلسطيني).**

المشروع الوطني الفلسطيني وجد ليواجه مشروعا صهيونياً عنصرياً توسعياً عسكرياً يتمتع بفضاء تمثل في الحركة الاستعمارية سابقا، وحاليا الحركة الامبريالية العالمية، وتمنحه كافة أشكال الدعم، يسعي لاقتلاع الشعب الفلسطيني من جذوره، في مقابل المشروع الوطني الفلسطيني الذي لا يجد حجم الدعم من فضائه العربي والإسلامي، ومن هنا يصبح لزاما أن يكون المشروع الوطني الفلسطيني منطلقا من أرضيات صلبة ومفاهيم شاملة دقيقة لبلوغ أهدافه.

1.4.2 : **بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة**

كان التخوف من الخطر الصهيوني عاملا مساهما في ظهور الإرهاصات الأولى للحركة الوطنية الفلسطينية، والتي بقيت مندمجة في الحركة القومية العربية حتى مطلع العشرينيات من القرن العشرين، باعتبار فلسطين جزءا من سوريا الكبرى، وجاءت اتفاقية سايكس – بيكو 1916، ووعد بلفور 1917، لتؤدي إلى انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في مدينة حيفا في شهر كانون الأول / ديسمبر 1920(*)، حيث تمت الدعوة إلى تشكيل حكومة وطنية في فلسطين دون الإشارة إلى الوحدة مع سوريا، ليشكل هذا المؤتمر نقطة انطلاق حقيقية للحركة الوطنية الفلسطينية، لكن دون الانسلاخ عن القومية العربية "الشريف، 1995، ص 27:26".

واستمر النضال الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية حتى الأول من تموز/ يوليو 1920 وقبل عامين من موافقة عصبة الأمم على انتداب بريطانيا لفلسطين، أقيمت أول حكومة انتداب بريطانية على فلسطين برئاسية هربرت صموئيل، بهدف تنفيذ بنود وعد بلفور، وتوفير الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، والتمهيد للهجرة اليهودية إليها، بعد موافقة عصبة الأمم المتحدة على الانتداب البريطاني لفلسطين، بدا التنظيم العملي لمسألة الهجرة اليهودية حسب الإمكانيات الاقتصادية للاستيعاب في فلسطين، نتيجة لذلك وفي نهاية العام 1939 وصل عدد اليهود في فلسطين إلى 445457 أي ما يقارب 30% من عدد السكان البالغ 1501698 "سميث، ت.الخوري 1991، 55:54".

(*) المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث : عقد في مدينة حيفا في شهر كانون الأول / ديسمبر 1920، دعا إلى تشكيل حكومة وطنية في فلسطين مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من السكان الذين وجدوا في البلاد قبل الحرب (العالمية الأولى)، دون أن يشير بشكل واضح إلى الوحدة مع سوريا، فكان هذا المؤتمر نقطة الانطلاق الحقيقية للوطنية الفلسطينية، كحركة قطرية ذات أهداف خاصة، لكنها لم تنسلخ تماما عن جذورها القومية.

بعد أن أنهت بريطانيا مهمتها في تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، وتمليك السلاح والأراضي لهم في مقابل حرمان العرب من ذلك، قامت وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 1947/4/2 بتوجيه رسالة إلى هيئة الأمم المتحدة بهدف إحالة قضية فلسطين إليها، نتيجة لذلك أوفدت الأمم المتحدة لجنة (U.N.S.C.O.P) (*)، وبتاريخ 1947/6/17 وصلت اللجنة إلى فلسطين، جوبهت برفض فلسطيني لها، وخرجت اللجنة بمشروعين الأول : مشروع الأقلية ويقضي بتشكيل دولة اتحادية من اليهود والعرب، والثاني مشروع الأكثرية ويقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية "جبارة، 1998، 278:278". (أي التمهيد لصدور قرار التقسيم الشهير).

تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني / نوفمبر 1947 قرار تقسيم فلسطين حيث تقوم دولة يهودية على مساحة 56% من مساحة فلسطين تضم الجليل والنقب ومعظم السهل الساحلي، وما تبقى تقوم فيه دولة فلسطينية، شكل هذا القرار طعنة نجلاء للشعب العربي وقوبل باستنكار واسع في أرجاء الوطني والإسلامي، ونتيجة لهذا القرار بدأت الهجمات الفلسطينية ضد القوات الصهيونية، وبعد تفاقم الأوضاع قررت الدول العربية دخول جيوشها إلى فلسطين، ولظروف عدة داخلية وخارجية أدت لهزيمة الجيوش العربية، وقبول العرب بقرار مجلس الأمن لوقف القتال في 18 تموز / يوليو 1948، ومن ثم الإعلان عن قيام دولة (إسرائيل) "ياغي، 1983، ص 124-127".

رفض الفلسطينيون والعرب قرار التقسيم، وفي نفس الوقت فإن الوكالة اليهودية أيضا رفضت هذا القرار وإن تظاهرت بقبوله، وقد أعلن مناحيم بيغن زعيم عصابة الأرجون الصهيونية وقتها : بأن التقسيم الوطني عمل غير شرعي ولن يقبل به أبدا ....، وبالنظر إلى الخطط العسكرية الإسرائيلية في ربيع 1948 فقد كانت تشير إلى مدى ضآلة مراعاتهم لحدود التقسيم، وفي منتصف ليل 14 أيار/ مايو 1948 وبعد انسحاب آخر جندي بريطاني من فلسطين، تم الإعلان عند قيام دولة (إسرائيل)، ونتيجة للإعلان عن قيام دولة (إسرائيل) والهجمات الإسرائيلية والمجازر المرتكبة بحق الفلسطينيين، وفي 15 أيار/ مايو دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، لتندلع حرب 1948، والتي انتهت بهزيمة الجيوش العربية "جيلمور، 1993، ص 70-74".

(*) (U.N.S.C.O.P) : اختصار لـ United Nation Special Commission On Palestine (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين)، وكانت اللجنة مؤلفة من ممثلين عن أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وغواتيمالا والهند وهولندا وإيران وبيرو والسويد وأوروغواي.

انتهت حرب 1948 باستيلاء (إسرائيل) على 78% من أرض فلسطين، وتشريد ما يجاوز 61% من مواطنيها العرب، تمزق الكيان الفلسطيني ولم يبق من المؤسسات السياسية الفلسطينية سوى الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني، التي طرحت نفسها ممثلة للشعب الفلسطيني، وقامت الهيئة بمحاولة إنشاء كيان سياسي يعبر عن الهوية الفلسطينية، وفي الأول من تشرين أول / أكتوبر للعام 1948 عقد أول مؤتمر وطني في غزة(*). وفي الضفة الغربية نشطت الحكومة الأردنية في سحب شرعية حكومة عموم فلسطين منذ إعلانها في غزة، حيث تم عقد مؤتمر عمان في نفس يوم مؤتمر غزة، وفي الأول من كانون أول / ديسمبر 1948 عقد مؤتمر أريحا (**) "فيصل، 2012، ص 185-187".

إن المحاولات الأولى لبناء حركة وطنية فلسطينية، تكون ممثلا للشعب الفلسطيني وتحافظ على هويته، جوبهت بالمعوقات، وهذا ما لوحظ في محاولات الأردن ونجاحها في ضم الضفة الغربية، إضافة إلى أن حكومة عموم فلسطين نفسها جوبهت بالعقبات حتى أصبحت بلا أي تأثير، فالأردن لا يعترف بها، ومصر وبقية الدول العربية الأخرى والجامعة العربية نزعت عنها كل صلاحياتها، وهكذا فإن أول محاولة لإنشاء حركة وطنية فلسطينية بعد حرب 1948 أجهضت وفشلت.

لقد عالجت الأنظمة العربية القضية الفلسطينية وحتى العام 1964 بمعزل عن الفلسطينيين، مع التسويق بأن الخطر الصهيوني هو خطر على الأمة العربية بكاملها، إلى جانب الاعتقاد بأن احتلال فلسطين من جانب الحركة الصهيونية والاستعمار العالمي يشكل عائقا أمام تحقيق الوحدة العربية، لقد كان لقيام ثورة 1952، وانتصار ثورة الجزائر، ووصول حزب البعث صاحب الايدولوجيا القومية الاشتراكية إلى سدة الحكم في سوريا والعراق، حافزاً كبيراً لاعتناق الفلسطينيين القومية العربية التي تتبنى شعار (الوحدة العربية الطريق إلى تحرير فلسطين)، مع الإيمان بعدم مقدرة الفلسطينيون على تحرير وطنهم بمعزل عن العالم العربي "فيصل، 2012، ص189-191".

(*) تمخض عن المؤتمر الوطني في غزة تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي باشا، ولكن هذه الحكومة واجهت معارضة أردنية، أما الحكومة المصرية فقد أظهرت تأييدها في البداية ثم حجمت دورها حتى أجبرتها على إلى مغادرة قطاع غزة إلى القاهرة، إضافة إلى امتناع الجامعة العربية عن دعوتها لحضور الاجتماعات لتصبح عبارة عن رئيس وسكرتير وأربعة موظفين، لا يلتفت أحد إلى تقاريرها ومطالبها.

(**) قرر مؤتمر أريحا برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل مبايعة الملك عبد الله بن الحسين ملكا على فلسطين، في ظل الوحدة الأردنية الفلسطينية، مما واجه معارضة من الجامعة العربية ومصر والسعودية وسورية وحكومة عموم فلسطين إلا أن ذلك لم يثن الحكومة الأردنية عن إجراءاتها العملية لضم الضفة الغربية حتى صدر قرار الوحدة في 24 نيسان / أبريل 1950.

2.4.2 :**نشأة منظمة التحرير الفلسطينية**

لعبت القضية الفلسطينية دورا كبيرا في تغيير جزء من النظام الرسمي العربي، وخصوصا النظام المصري من خلال دفع عبد الناصر للفكر القومي، والربط بين التحرر من النفوذ الأجنبي في المنطقة وبين تحرير فلسطين، ولكن بناء القدرات اللازمة للتحرر من النفوذ الأجنبي كقاعدة لمشروع وحدوي سيستغرق وقتا طويلا، مما لا يجوز الانتظار لتوفير شروط عملية التحرير، وترك الشعب الفلسطيني بدون دور في عملية التحرير، مما أدى إلى تفكير عبد الناصر بإقامة كيان فلسطيني لتجميع الشعب الفلسطيني وتنظيمه وتوحيده وجعله طليعة لعملية التحرير المستقبلية وإبراز الهوية الفلسطينية في مواجهة الهوية الإسرائيلية "أبو نحل، شراب، وآخرون،2012، ص30:31".

جاء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بالتزامن مع أحداث وتحولات سياسية مهمة جرت في معظم الدول العربية المحيطة ب(إسرائيل) كتسارع الاستقلال الوطني السياسي وقيام الدول القطرية، ونمو التيارات الفوق قومية، والتحاق الناشطون السياسيون الفلسطينيون بالحركات القومية والإسلامية، إلحاق الضفة الغربية بالأردن، وإخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية، كل ذلك ساهم في اختفاء الحقل السياسي الوطني الفلسطيني، كنتيجة لتأثير الحركات السياسية القومية وهيمنة شعارات الوحدة العربية الاشتراكية، مما أدى لغياب الحركة الوطنية الفلسطينية، ومعها حقل سياسي وطني، "هلال،1998، ص47".

تحولت الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميز في مطلع الستينات من القرن الماضي إلى حركة عارمة، هذه الرغبة الفلسطينية تقاطعت مع رغبة عربية متزايدة في إنشاء كيان يتولى التحدث باسم الفلسطينيين. فكان تأسيس منظمة التحرير برئاسة أحمد الشقيري تتويجا لجهود ومحاولات بلورة كيان فلسطيني يخلف حكومة عموم فلسطين، وبالتالي كانت رحلة البحث عن كيان سياسي يبلور الشخصية الفلسطينية لأكثر من نصف قرن، بداية من العام 1908، حين كتب نجيب نصار في جريدة الكرمل بهذا الخصوص لمواجهة التنظيم الصهيوني في فلسطين، وكذلك جهود راغب الدجاني من خلال تكتل وجهاء فلسطين وأعيانها لمواجهة النشاط الصهيوني "أبو نحل، وشراب، وآخرون، 2012 ص31−34".

بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، كانت أولى الخطوات للحركة الوطنية الفلسطينية بعد نكبة 1948، وكما سبق الإشارة إليه أن قرار إنشاء المنظمة كان عربياً وبالأخص ناصرياً، جاء في ظل متغيرات في الفكر والنظام المصري والعربي.

3.4.2 : **المشروع الوطني الفلسطيني**

ظهرت فكرة المشروع الوطني الفلسطيني لأول مرة بعد حدوث النكبة في العام 1948، عندما نشرت نشرة "فلسطيننا"(*) المعبرة عن رأي حركة فتح قبل تأسيسها الفعلي، أحد أعدادها "أما معركة فلسطين التي اتخذت شكلاً قومياً من البداية لا بد أن نردها إلى مرتكزاتها الأساسية، وعواملها في حدودها القطرية لتضمن لها النجاح والنصر في الجولة القادمة". وكان يتم التعبير عن الفكرة الوطنية بالهوية الوطنية وبالكيانية الفلسطينية، وقد حَمَلَت نشرة فلسطيننا التيار القومي العربي مسئولية ما آلت إليه القضية الفلسطينية. "أبراش،2010".

إن المشروع الوطني الفلسطيني المعاصر قد تبلور كنتيجة لهزيمة 1967، واحتلال (إسرائيل) كل الأراضي الفلسطينية، مما يعني فشل لمضمون شعار (طريق الوحدة العربية هو الطريق لتحرير فلسطين)، لقد استبدلت حركة فتح الشعار القومي بشعار وطني، هذا الشعار طرح أولوية تحرير فلسطين على هدف الوحدة القومية، ورفعت شعار (تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية) لقد تمحور الحقل(النظام) السياسي الفلسطيني بعد حرب 1967 حول إستراتيجية إقامة الدولة الفلسطينية، مع عدم تجاهل البعد العربي في الصراع مع (إسرائيل)، وقد هيمن على هذا الحقل خطاب الدولة المستقلة وتقرير المصير والعودة "جميل، 1998، ص49:48".

المشروع الوطني الفلسطيني الهادف إلى التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مر بمراحل متعددة، وهناك محطات هامة تم ذكرها أدت إلى أحداث التغيير والتحولات في هذا المشروع، ففي البداية ومع إنشاء منظمة التحرير بقرار عربي، لم يكن وجود لمشروع وطني مستقل، أو الإشارة لدولة فلسطينية، وشكلت هزيمة 1967 علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني المعاصر، فهذه الهزيمة شكلت إشارة البدء في صياغة المشروع الوطني الفلسطيني بعيدا عن التبعية والوصاية والاحتواء العربي.

(*)نشرة فلسطيننا: المنبر الإعلامي لحركة فتح ونفذت بواسطتها إلى شتى التجمعات الفلسطينية، وقد صدر أول أعدادها في شهر تشرين ثاني / أكتوبر 1959، وتواصل صدورها على امتداد 40 عددا كان آخرها في 1964/11/1، حيث توقفت عشية أولى العمليات المعلنة لحركة فتح "حجازي، 2010، ص 176:175".

5.2 : الثورة الفلسطينية وممارسة السلطة

شكلت الثورة الفلسطينية كيانية في أماكن وجودها وذلك في سبعينات القرن العشرين، وقد تركز هذا الوجود في دول الطوق سوريا ولبنان والأردن بحكم تواجد أعداد كبيرة من المهجرين الفلسطينيين عقبة نكبة 1948، نتيجة لذلك فقد قامت الثورة الفلسطينية بممارسة نوعا من العمل السياسي أو السلطة، وذلك لتحديد العلاقة ما بينها وبين النظام الرسمي القائم، وكذلك في إطار العمل على تنظيم حياة المهجرين الفلسطينيين والحفاظ على حقوقهم وتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني، وشكل العمل السياسي في سوريا والأردن ولبنان نموذجا لذلك.

1.5.2 : العمل السياسي وممارسة السلطة في سوريا

اتسمت تجربة الثورة الفلسطينية في العمل السياسي في سوريا بطابع سياسي مدني تمحور حول الأنشطة التنظيمية والإعلامية والجماهيرية، لم تشهد هذه التجربة أيضا انتشار ظاهرة التفرغ في الفصائل، نظرا لاندماج الفلسطينيين في الحياة الاقتصادية وتوفر فرص عمل،إن البنى الفصائلية تمحورت حول ذاتها مما أدى إلى إحداث حالة من الغربة بين المجتمعات والحالة الفصائلية، وترسخ العلاقات البطريركية في الفصائل. إن التجربة السياسية الفلسطينية في سوريا لم تكن تجربة حاسمة اتسمت علاقات السلطات السورية مع منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها بالتذبذب، والصعود والهبوط، وفيما يتعلق بالعمل الثوري والنضالي الفلسطيني ضد (إسرائيل)، فإن السلطات السورية وخصوصا فترة حكم الرئيس السوري حافظ الأسد أبقت كافة الأمور تحت سيطرتها، وجعلت الفعل الثوري الفلسطيني الموجه ضد (إسرائيل) خاضعا لرغباتها وسماحها بذلك، فيما يتعلق بالمخيمات الفلسطينية فقد ظلت هي الأخرى واقعة تحت السيطرة الرسمية السورية، وعلى الرغم من وجود عشرة مخيمات فلسطينية إلا أن الثورة الفلسطينية لم تستطع ممارسة السلطة عليها، كما هو الحال مع لبنان والأردن "صالح، 2002، ص 78:77".

2.5.2 : الثورة الفلسطينية وممارسة السلطة في الأردن

في الأردن منح الفلسطينيون الجنسية الأردنية وكافة حقوق المواطنة بعد توحيد الضفة الغربية والشرقية في العام 1950، وبعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، والاعتراف العربي بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني في العام 1974 أثر قمة الرباط، إضافة لوقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام وخسارة الأردن سيادته عليها1967، كل ذلك جعل ازدواجية في التمثيل، وجاءت أحداث أيلول / سبتمبر 1970 لتوجد شرخا بين السلطات الأردنية والثورة الفلسطينية، حيث أن معارك أيلول استهدف الجيش الأردني من وراءها سحق الثورة الفلسطينية وسلبها نفوذها في الأردن "صالح، 2002، ص 74".

تمكنت الثورة الفلسطينية من إرساء دعائم بناء كياني فلسطيني في الأردن بشتى صوره، توسيع في صفوف منظمات المقاومة بمؤسساتها العسكرية وشبه المدنية، إنشاء اتحادات العمال والشبيبة ومؤسسات الخدمة الاجتماعية وما شابه، مع إضفاء الطابع الفلسطيني عليها، مما أدى في أوائل العام 1970إلى خلق وضعين متجاورين على أرض واحدة، مما أدى إلى خلق ازدواجية سلطوية بين الثورة الفلسطينية ذات السلطة غير المعلنة والحكومة الأردنية ذات السلطة المعلنة وأكثر من ذلك فقد رفعت بعض فصائل المقاومة في تلك الآونة شعارات تدعو على القضاء على ما تبقي من سلطة أردنية، فكان الشعار "لا سلطة تعلو فوق سلطة المقاومة""أبو نحل، وشراب، وآخرون، 2012، ص 192- 194".

3.5.2 : **الثورة الفلسطينية وممارسة السلطة في لبنان**

أدت أحداث أيلول / سبتمبر 1970 وتموز / يوليو 1971 بين الثورة الفلسطيني والنظام الأردني، إلى إخراج العمل الفدائي من الأردن، الذي توجه إلى لبنان حيث استطاعت الثورة والمقاومة الفلسطينية ترسيخ قاعدة لنفوذها في لبنان، ونظرا لطبيعة لبنان والطائفية المسيطرة عليه، فإن الثورة الفلسطينية وجدت نفسها تدخل في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية، مما استنزف الكثير من طاقات المقاومة الفلسطينية، وأضعف من قدرتها على التركيز ضد العدو الصهيوني، واستمر وجود الثورة الفلسطيني في لبنان حتى اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان صيف 1982، وبعد المواجهة كان اتفاق وقف إطلاق النار الذي اقتضت ترتيباته خروج الثورة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان "صالح، 2012، ص 89-92".

نجحت منظمة التحرير في بناء مؤسساتها وترسيخ وجودها على الأرض اللبنانية، وأصبحت أحد أهم القوى السياسية والعسكرية العاملة على الساحة اللبنانية خاصة للتواجد البشري الفلسطيني، واتجاههم للانخراط في صفوف المقاومة، وأصبحت المنظمة نظاما سياسيا عربيا- لا حركة فدائية- توفرت له مقومات النظام من أرض وشعب ومؤسسات شرعية، على نحو أطلق عليه "دولة الثورة" أو "جمهورية الفاكهاني"، اسم الحي الذي كان يتخذ منه عرفات مقرا في بيروت ويستقبل فيه سفراء الدول، وأنشأت الهيئة السياسية العليا في جميع المخيمات ومنها : لجنة الإعلام وشكلت هذه اللجان قاعدة المنظمة في المخيمات "فرج، 1998، ص 209:208".

هناك عدة نماذج لقيام الثورة الفلسطينية بممارسة السلطة، النموذج الأول كان خاصا بسوريا ولاحظنا أنه في هذا النموذج كانت هناك حالة سياسية . أما في نموذج الأردن في فقد كان هناك حالة واضحة للممارسة الثورة الفلسطينية للسلطة. وفي نموذج لبنان فقد كان قريب الشبه من نموذج الأردن، سلطة فلسطينية ومؤسسات مدنية وعسكرية، مقار تستقبل السفراء، ومناطق مخصصة للفلسطينيين، أي سلطة داخل سلطة.

6.2: **خاتمة**

يلعب الوعي بالتاريخ دورا كبيرا ومحوريا في إطار استخلاص العبر من خلال قراءة وتحليل أحداث الماضي، وربطها بالحاضر بهدف العمل على تحسين شروط ومعطيات الحاضر، فمن منطلق أن التاريخ عبارة عن سلسلة حلقات مترابطة من الأحداث تشكل كل حلقة إرهاصا لما بعدها وخبرة وتجربة لما قبلها.

وفي إطار الفهم الصحيح للمصطلحات، فإن الثورة كحالة من التغيرات الفجائية تستهدف تغيير أوضاعا اجتماعية واقتصادية وسياسية في إطار البحث نحو الأفضل، إضافة إلى أن الفعل الثوري الذي هو كل عمل يصب في اتجاه تحقيق التغيير المقصود.إن السلطة هي علاقة أمر ومأمور، لها شرعيتها وخصائصها التي تميزها عن مفاهيم أخرى، فالاعتراف والقبول يلعبان دورا أساسيا في مدى شرعية السلطة ومن ثم التمييز بينها وبين المفاهيم الأخرى كالتسلط والسيطرة، ثم إن ممارسة السيطرة تخضع لعدة محددات كونها قد ترتبط بالدولة أو بأي شكل آخر يمتلك القدرة على فرض الإرادة.

بعد الوقوف على مفاهيم الثورة وفعلها والسلطة وممارستها تم الربط بين ذلك وبين موضع الدراسة ممارسة السلطة والفعل الثوري من خلال الحالة الفلسطينية (تجربة حركتي فتح وحماس) وفي البداية تم تناول جذور المشروع الوطني الفلسطينية من تناول انبعاث الحركة الوطنية وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وصياغة البرنامج الوطني الفلسطيني، وتم اختتام الفصل بتناول نماذج لممارسة الثورة الفلسطينية للسلطة في ثلاث تجارب في التواجد في سوريا والأردن ولبنان، وذلك فيل الانتقال للحديث عن حركتي فتح وحماس من ناحية البدايات والنشأة الفكر والممارسة والتركيب البنيوي.

من خلال ما سبق فقد تمت الإجابة في هذا الفصل التساؤل الأول : إلى أي مـــدى يســـاهم الـــوعي بالتاريخ وبمفهومي ممارسة السلطة والفعل الثوري في الحفاظ على استمرارالفعل الثوري في إطـــار مشروع التحرر الوطني ؟

الفصل الثالث

حركتي فتح وحماس البدايات والفكر السياسي والتركيب البنيوي

- **1.3 مقدمة**
- **2.3 البدايات والنشأة لحركتي فتح وحماس**
- 1.2.3 بدايات ونشأة حركة فتح
- **2.2.3** بدايات ونشأة حركة حماس
- **3.3 الفكر والبرنامج السياسي لحركتي فتح وحماس**
- 1.3.3 الفكر والبرنامج السياسي لحركة فتح
- .3.3 1.1 منطلقات وسمات الفكر السياسي لحركة فتح
- .1.3.3 2 البرنامج السياسي لحركة فتح
- 2.3.3 الفكر والبرنامج السياسي لحركة حماس
- .2.3.3 1 منطلقات وسمات الفكر السياسي لحركة حماس
- .2.3.3 2 البرنامج السياسي لحركة حماس
- **4.3 التركيب البنيوي لحركتي فتح وحماس**
- .4.3 1 التركيب البنيوي لحركة فتح
- .4.3 2 التركيب البنيوي لحركة حماس
- **5.3 خاتمة**

1.3 : **مقدمة**

للوصول إلى فهم أي ظاهرة بشكل عام فلابد من البحث في جذور هذه الظاهرة، ومن هذا المنطلق ولأن هذه الدراسة تتعلق بحركتي فتح وحماس والمقارنة بينهما، فإنه لابد من البحث في البدايات والنشأة لكلا من الحركتين، حتى يتم التمكن من فهم واقعهما.

دراسة البرنامج السياسي لحركتي فتح وحماس وتحليله، ومعرفة الظروف والبيئة المحيطة بالفترة الزمنية التي تمت فيها صياغة هذا البرنامج، سيكون له أثرا كبيرا في فهم التوجهات السابقة والحالية وحتى اللاحقة لكلا الحركتين، البرنامج السياسي يدلل على المنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي صاغت البرنامج السياسي والفضاء الذي يحكم علاقات وتحالفات كلا الحركتين مع محيطهما وعمقهما الإقليمي والعالمي.

بالتأكيد فإن التركيب البنيوي لعب دوره في توجيه المسار لحركتي فتح وحماس، وهذا التركيب لعب دوره في صياغة البرنامج السياسي بما يتماهي ويتوافق مع هذا التركيب، ولتوضيح طبيعة التغيير في الفكر والبرنامج السياسي لابد من إدراك وفهم ظروف وطبيعة التركيب البنيوي، إضافة إلى العوامل التي أدت إلى هذا الشكل من التركيب البنيوي، ولعبت الدور الحاسم في إحداثها.

2.3 : **البدايات والنشأة لحركتي فتح وحماس**

تشكل نشأة وبدايات أي ظاهرة سياسية أساسا صلبا للوقوف على خصائص تلك الظاهرة، ومن هنا فإن بدايات ونشأة كل من حركتي فتح وحماس، ومعرفة الظروف والعوامل التي أدت إلى وجودهما سيكون له الأثر الكبير في عقد المقارنة بين هاتين الحركتين، ومعرفة الفوارق التاريخية التي لعبت دورها في صياغة التوجه وآليات العمل والعلاقات وغيرها.

1.2.3: **بدايات ونشأة حركة فتح**

بدأت حركة فتح بفكرة بسيطة في ظاهرها، في حال التعامل معها كحركة تحرر وطني شهد العالم العديد منها في دول العالم الثالث، وإذا نظرنا إليها من العمق نجد أنها فكرة تهدف إلى ما يشبه المستحيل، ليس فقط لطبيعة العدو الذي يحتل الأرض وقوته وتشعب وامتداد علاقاته الخارجية، بل لواقع العالم العربي الذي يفترض أن يشكل حاضنة للشعب الفلسطيني، هذا الواقع لم يكن يرغب أو يرحب بالوافد الجديد حركة فتح، حركة فتح بدأت فكرة لعدة أشخاص ثم فكرة وفكر لتنظيم ثم مشروع وطني متكامل، وتم إقرار الريادية لحركة فتح من غالبية الشعب الفلسطيني "أبراش، 2007".

جاءت هزيمة 1948 لتشكل ضربة قاسية للحركة الوطنية الفلسطينية، فقد نتج عن هذه الهزيمة انحلال كافة هذه الحركات، وشتات عدد كبير من الشعب الفلسطيني في البلدان العربية المجاورة وفي الضفة الغربية وقطاع غربية، ولكن الشعب الفلسطيني سرعان ما لملم جراحه وعمل على بعث حركة التحرر الوطنية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، مستفيدا من التصاعد المستمر في المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية في قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان ومصر وبقية البلدان العربية، هذه المشاركة أدت إلى ظهور خلايا العمل الفدائي ومنظمات سياسية أشهرها حركة التحرير الوطني الفلسطيني –حركة فتح– (*) "بهلوان، و صالح، 1998، ص 384".

مع العدوان الثلاثي على مصر وباحتلال قطاع غزة في العام 1956، هذا الأمر أدى إلى بدء تطور صورة للمعركة مع (إسرائيل)، هذه الصورة جديدة في مضامينها وانقلابية في أفكارها، وأساسها جماهير الشعب الفلسطيني والتي يجب أن تجمعها وحدة وطنية عريضة تمهد لثورة شعبية مسلحة، وهذه الصورة تحدثت عنها إحدى الوثائق الصادرة عن حركة فتح من خلال مجلة فلسطيننا وفي عددها الأول الصادر في تشرين الأول / أكتوبر 1959، حيث أن حركة فتح تحدثت بشكل لا لبس فيه عن دور الشعب الفلسطيني في النضال من أجل التحرير والعودة، في نفس الوقت طالبت حركة فتح دعمها كطليعة طامحة لمثيل الشعب الفلسطيني والتعبير عن آماله "الشريف، 1995، ص 88:87".

تشير الدلائل إلى أن هناك قيادات من حركة فتح نشأت في البداية في أحضان حركة الإخوان المسلمين، ولكن المبادرة بإنشاء هذه الحركة لم تكن بقرار من قيادة الإخوان المسلمين، فقد قام خليل الوزير بتقديم تصور إلى زعيم الإخوان في قطاع غزة هاني بسيسو يقضي بإنشاء تنظيم لا يحمل لونا إسلاميا في مظهره، ويركز على تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، ولكن قيادة الإخوان لم تستجب لهذا التصور، وأهملته نتيجة لسياسة الحذر الأمني والتركيز على التربية حفاظا على الجماعة من ملاحقة عبد الناصر لها، ولكن عددا من الإخوان ممن اقتنعوا بتصور خليل الوزير من أمثال سعيد المزين وغالب الوزير، قاموا بالدعوة للانضمام للحركة (**) "صالح، 2002، ص 222".

(*) تكونت نواة حركة فتح من 12 شابا فلسطينيا في قطاع غزة خلال شهر تشرين ثاني / نوفمبر 1956، حيث كانت تضم صلاح خلف وخليل الوزير وياسر عرفات، وفي العام 1956 توجهت هذه المجموعة إلى الكويت حيث انضم إليهم فاروق القدومي وخالد الحسن وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار، وفي الكويت تم تأسيس حركة فتح، ثم نقلت مركزها إلى قطاع غزة.

(**) انضم عدد من الأخوان أمثال سليم الزعنون وصلاح خلف وأسعد الصفطاوي ومحمد يوسف النجار وكمال عدوان ورفيق النتشة، وهناك مصادر تشير إلى أن القيادة الأولى لحركة فتح كانت من خمسة وهم : خليل الوزير وعبد الفتاح حمود ويوسف عميرة وسليمان حمد وياسر عرفات، والأربعة الأوائل كانوا كلهم من الإخوان أما ياسر عرفات فقد كان مؤيدا ومحسوبا على التيار العام للإخوان المسلمين.

يرجع أساس فكرة إنشاء حركة فتح إلى تجربة "جبهة المقاومة الشعبية" والعلاقة التي جمعت الإخوان المسلمين مع الناصريين فيما عرف بكتيبة الفدائيين خلال الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، حيث ظهرت قيادات مثل خليل الوزير وصلاح خلف وياسر عرفات حيث تم تشكيل النواة الأولى لحركة فتح وتم الإعلان الرسمي عن انطلاقتها في 1965/1/1 من خلال العملية العسكرية التي أدت إلى تفجير نفق عيلبون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1948(*) "عودة، 2011، ص 95:94".

شكلت نشأة حركة فتح منعطفا في مسيرة الشعب الفلسطيني، ففي الوقت الذي كان النظام الرسمي العربي يعمل على فرض وصايته على القضية الفلسطينية، تجسد ذلك في إنشاء منظمة التحرير بقرار رسمي عربي في إطار المحاولة لفرض السيطرة والهيمنة على القضية الفلسطينية، برزت حركة فتح لتعبر عن شخصية فلسطينية بملامح وطنية مستقلة، وتشكل بروز المشروع الوطني الفلسطيني في شكله المعاصر، وتقول بفكر يخالف التيار القومي السائد القائل بأن الوحدة هو سبيل التحرير، حيث أكدت حركة فتح أن التحرير هو طريق الوحدة.

كان التفكير في إنشاء حركة فتح في المرحلة بعد 1956 مرتبطا بأزمة الخيارات داخل التيار الإسلامي الفلسطيني، وخصوصا الإخوان المسلمين في مرحلة المد القومي الناصري، إذ بدأت خلايا فتح الأولى في التكون، واعية للمفاهيم التي حملتها جبهة التحرير الجزائرية المتمثلة في الالتقاء نحو هدف وليس حول مفاهيم أيديولوجية، ودعت حركة فتح إلى ضرورة التقاء الفلسطينيين حول أهدافهم الوطنية في التحرير والعودة، بغض النظر عن الخلفيات الفكرية والأيديولوجية، ودعت أيضا إلى البدء بالكفاح المسلح كطريق لإنهاض الوضع العربي وتحقيق وحدته لا العكس مخالفة بذلك القرار الرسمي العربي "نافع، 1999، ص 149-151".

وفي أعقاب حرب حزيران / يونيو 1967 شكل الدور النضالي النشط الذي قادته ونفذته منظمة التحرير الفلسطينية من خلال فصائلها وعلى رأسها حركة فتح في أعقاب حرب 1967، قاعدة لخلق وترسيخ ارتباط عضوي مصيري بين الداخل والخارج الفلسطيني، علاوة على أن النواة الصدامية والطليعية لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الوطن المحتل والممثلة بحركة فتح، كانت دوما جاهزة للقيام بمهمات تفجير عفوي وتحديد أهداف مرحلية وتأكيد على الأهداف التاريخية، كما

(*) نتيجة لظهور حركة فتح ونشاطها اندمج فيها العديد من التنظيمات الفلسطينية الصغيرة مثل : منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين فرقة خالد بن الوليد في 1968/6/30، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني في 1968/9/13، وجبهة ثوار فلسطين في 1968/11/25، وقوات الجهاد المقدس في 1969/6/12.

تم تجسيد هذا المفهوم في انتفاضتي الحجارة 1987 والأقصى 2000، حيث لعبت منظمة التحرير دورا في الحفاظ على ديناميكية الانتفاضة وتطويرها ودفعها باتجاه تحقيق الأماني المنشودة "عبد الرحمن، الزرو، 2002، ص 59".

2.2.3: بدايات ونشأة حركة حماس

"ظهر اسم "حركة المقاومة الإسلامية" قبل الانتفاضة مرتين طبقا لما أورده زئيف شيف الذي يستقي معلوماته من أجهزة الأمن الإسرائيلي، " كانت المرة الأولى في آذار / مارس 1987 في منشور أنذر فيه الصيادلة بوجوب مد يد العون لمكافحة المخدرات، والثانية في منشور وزع في تشرين الثاني / نوفمبر 1987 ودعا فيه إلى اتقاء مناورات مصلحة الأمن العام" ويؤكد أحد كوادر حركة المقاومة الإسلامية على المشاركة في مواجهة الاحتلال قبل انتفاضة الحجارة بشهرين وأن قطاعا واسعا من (جماعة الإخوان) قد انخرط في الانتفاضة التي اندلعت في السابع من كانون أول / ديسمبر عام 1987م ، ولكن ذلك كان يتم دون قرار رسمي "أبو العمرين، 2000، ص 257:256".

جاء تأسيس حركة حماس ليشير إلى انتقال نوعي مفاجئ في إستراتيجية الإخوان المسلمين من مرحلة الإعداد إلى العمل المباشر، وقد تألفت القيادة الأولى لحركة حماس من سبعة أعضاء يرأسها أحمد ياسين، وبعد اعتقاله في أيار/ مايو 1989 برز عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار في الصدارة، واشتهر من قادة الحركة في الضفة الغربية حسن أو كويك، فضل صالح، وحسن يوسف، ومن خارج فلسطين موسى أبو مرزوق، خالد مشعل، إبراهيم غوشة، محمد نزال و(عماد العلمي، أسامة حمدان حيث تواجدوا في غزة وتم إبعادهم فيما بعد). سلكت حماس منذ البداية موقفا سياسيا قوامه عدم الانخراط في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والاستقلال عنها "أبو فخر، 2011 العدد 87، ص 90".

لقد كان دور الإخوان المسلمين بعد عامي 1967-1975 يقوم على الإعداد البنيوي والتعبئة، وجاء تأسيس المجمع الإسلامي في العام 1973 أولى الخطوات العملية التي ساعدت على تطور الحركة الإسلامية، حيث أصبح المجمع الإسلامي واجهة علنية لجماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى تأسيس الجامعة الإسلامية في غزة عام 1979، حيث مارس المجمع الإسلامي النفوذ الواسع والسيطرة على الجامعة الإسلامية بعد حلقات من الصراع مع حركة فتح، وجاء اندلاع انتفاضة الحجارة في العام 1987 لتساهم في انطلاق حركة حماس ليصدر أول بيان بتوقيع حركة المقاومة الإسلامية ردا على استشهاد حاتم السيسي (أول شهيد في انتفاضة 1987)، وكان تاريخ البيان 1987/12/14، والذي اعتبر تاريخ انطلاقة حركة حماس "عودة، 2011، ص 102-105".

ويذكر انه مع مطلع الثمانينيات وحتى اندلاع انتفاضة الحجارة، بدأت الساحة الفلسطينية تعرف انبثاقا وتصاعدا سياسيا للحركة الإسلامية، نتيجة مؤثرات كنجاح الثورة الإسلامية في إيران، تصاعد تأثير الحركات الإسلامية في الساحة العربية، في حين كانت الساحة الفلسطينية (تشهد تضعضع في مكانة منظمة التحرير)، إضافة إلى تمدد نفوذ الحركة الإسلامية الفلسطينية في الخارج وتحولها للعمل السياسي والإعلامي والخيري، كما كان لاندلاع الثورة الأفغانية ضد الاحتلال الروسي عام 1979 الأثر لاندفاع التيار العام نحو دعم الحركة الإسلامية "أبو عيد، وعمارة، 1999، ص 35:34".

تعد حركة حماس أبرز الحركات المعبرة عن الخط الأيديولوجي فلسطينيا، حيث عرفت الحركة نفسها بعيد انطلاقتها بأنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين"، بدءاً بنضال الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936 (كما تدعي حركة حماس)، إلى جهاد الفلسطينيين والإخوان المسلمين وجهودهم عام 1948، وصولا إلى العمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968 وما بعده "أبو عيد، وعمارة، وآخرون، 1999، ص 30".

مر تطور الفكر الإخواني الفلسطيني في تعامله مع القضية الفلسطينية منذ عام 1967 في أربع مراحل ، الأولى مرحلة البناء الهادئ وتمتين الدعائم وامتدت من 1967 إلى 1976، الثانية إقامة المؤسسات وتوسيع قاعدة الحركة وامتدت من 1976 إلى 1984، الثالثة استكمال بناء الأجهزة وبداية الانتقال لأعمال المقاومة وامتدت من 1981 إلى 1987، أما الرابعة فهي مرحلة الجهاد ضد الاحتلال الصهيوني وامتدت من 1987 وحتى الوقت الحالي. حيث تم في التاسع من كانون الأول / ديسمبر 1987عقد اجتماع في منزل الشيخ أحمد ياسين في غزة بهدف تأسيس حركة حماس (*). لقد مثلت حركة حماس نتاجا لحالة تفاعل داخل حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة على مدى سنوات عديدة، أفرزت في النهاية إطارا تنظيميا مقاوما للاحتلال حمل اسم حركة حماس " أبو عيد، وعمارة، 1999، ص 35-38".

(*) كان الاجتماع بحضور كل من : عبد العزيز الرنتيسي، محمد شمعة، إبراهيم اليازوري، صلاح شحادة، عبد الفتاح دخان، عيسى النشار، إضافة إلى أحمد ياسين نفسه، واعتبر هذا الاجتماع هو التأسيسي لحركة حماس، ليصدر أول بيان باسم الحركة بتاريخ 1988/1/16، تبعه ميثاق حماس في 1988/8/18.

"تلازم إنشاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مع بداية انتفاضة، وأصدرت بيانها الأول في 1987/12/14 واعتبرت نفسها من أكثر الأطراف فعالية، إن لم تكن أبرزها (في بداية الانتفاضة كان الأكثر بروزا فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح)، وقد عرفت حماس نفسها على أنها جناح عسكري للإخوان المسلمين وامتداد لهم، وذكرت في ميثاقها أنها " تعتبر الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها، وإليه تحتكم، منه تسترشد خطاها". وهدفت إلى تحرير فلسطين وإقامة دولة الإسلام على أرضها، ودعت إلى تربية متكاملة للأجيال لتحقيق الغايات المرجوة" "صالح، 2012، ص 105".

إن بدايات ونشأة كل من حركتي فتح وحماس تلتقي في نقاط وتختلف في نقاط أخرى، حماس تعتبر نفسها امتداد لنضال الإخوان المسلمين في فلسطين منذ ثلاثينيات القرن العشرين، في حين أن فتح بدأ الإعداد الفعلي لوجودها في العام 1956، حركة حماس تتبنى الأيديولوجيا الإسلامية، في حين أن حركة فتح نأت بنفسها عن تبني أي أيديولوجيا، فيما يتعلق بالوصاية فحركة فتح في بداياتها ونشأتها رفضت الوصاية العربية، في حين أن حركة حماس تنتمي إلى حركة الإخوان المسلمين الدولية والتي في أساسها حركة مصرية كبرت لتصبح حركة عالمية، أما الهدف فكلا الطرفان ومنذ بداياتهما ونشأتهما هدفا إلى تحرير فلسطين بالكفاح المسلح.

3.3 : **الفكر والبرنامج السياسي لحركتي فتح وحماس**

تحت هذا العنوان سيتم تناول الفكر والبرنامج السياسي لكل من حركتي فتح وحماس، وذلك من ناجية الجذور وأبرز الملامح الأساسية، وذلك للوقوف على المحددات والمؤثرات التي تتحكم في صياغة فكرهما الذي انعكس على البرنامج السياسي لكل من الحركتين، في محاولة لفهم الأسباب التي كانت وراء العديد من المواقف لكل من الحركتين في الساحة الفلسطينية.

1.3.3: **الفكر والبرنامج السياسي لحركة فتح**

1.1.3.3 : منطلقات وسمات الفكر السياسي لحركة فتح

أدت نكبة 1948 إلى توجيه ضربة هائلة إلى الحركة الوطنية الفلسطينية، أصيب على أثرها الفلسطينيون بحالة من الغيبوبة الوطنية، وأدى إلى تدهور وضع اللاجئين بعدما تم دمج أراضيهم في الضفة الغربية تحت حكم الأردن، وأصبح قطاع غزة تحت الحكم المصري، وأبناء الشتات أصبحوا مجرد لاجئين في وضع وجودي هش بلا أرض أو هوية، وهنا قادت حركة فتح ثورتها ضد هذا الانزلاق والذوبان الوطني. إذ تمكنت حركة فتح من تشكيل حركة وطنية – شاملة ضمت

الطبقة الوسطى من الفلسطينيين في الكويت، ومن مخيمات اللاجئين في الأردن، والناشطين في غزة والضفة الغربية (*) "الخالدي، 2008، العدد 74-75، ص 6 ".

وبرز بشكل واضح تأثير النموذج الجزائري على فكر حركة فتح، فمنذ العام 1960 أخذت مجلة فلسطيننا تشير إليه، مؤكدة على إيمان الشعب الفلسطيني بالثورة المسلحة طريقا للعودة والتحرير، هذا الإيمان نبع من الاقتداء بتجربة الجزائريين الأبطال، فتوفيق الخوري المشرف على مجلة فلسطيننا كتب في إحدى افتتاحياتها أن الحركة الفلسطينية القادرة على تفجير هذه الثورة يجب أن تكون "حركة فدائية شاملة، غير تابعة ولا منحازة ... تجمعها العقيدة وتوحدها الفكرة ولا توجد لنفسها قيادات وهمية بل تخلق قياداتها بنفسها في أرض المعركة... حركة فدائية لا ترتبط بأحزاب أو هيئات أو حكومات حتى لا تضع مصيرها على كف عفريت ملعون اسمه السياسة والسياسيون " "الشريف، 1995، ص 94:93".

وأصبحت حركة فتح أولى التنظيمات السياسية الفلسطينية، والتي أعلن عن انطلاقتها في الأول من كانون ثاني / يناير 1965، ولكن بدايات تأسيس الحركة يعود إلى العام 1956 عقب الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، حيث تم عقد اجتماع بين مؤسسي حركة فتح وتم التوافق على مجموعة من المبادئ القائمة على التحرر الكامل من الفئوية والحزبية، والانطلاق من وحدة وطنية حقيقية، بهدف تحرير فلسطين، وقد حددت حركة فتح منطلقاتها الفكرية في المبادئ التي تضمنها الميثاق التأسيسي الذي تم صياغته في مؤتمرها الثاني في العام 1968(**)، تحت عنوان "مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح" (***) "أبو مطر،2012، ص54:53".

(*) شكلت حركة فتح مع الحركات اليسارية التي انضمت إليها لاحقا، أداة لصحوة وطنية جديدة، أدت إلى عودة الفلسطينيين إلى الواجهة الرئيسية في نهاية الستينيات من القرن الماضي لصبحوا المدافعين الأساسيين عن حقوقهم، أن مساهمة حركة فتح وحركات ما بعد 1967 في بلورة حركة وطنية لا ينكر، أكثر من ذلك شكلت هذه المساهمة إحساسا متجددا بالهوية الفلسطينية.

(**) أنظر ملحق رقم (1) النظام الأساسي لحركة فتح (الجزء الثاني والثالث) "موقع فتح أون لاين، 2011".

(***) هذا الميثاق تميز عن غيره من مواثيق المنظمات الفلسطينية الأخرى، بعدم وجود تنظيرات فكرية أو دلالات حزبية، وقد أكد ياسر عرفات في وقتها بأن حركة فتح حركة تقدمية وليست جهة أو حزبا وأنها حركة تحرير وطني فلسطيني شمولية للشعب الفلسطيني بكل مشكلاته، إضافة إلى عدم التدخل في الشئون الداخلية العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

إن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في العام 1956، أثر على الفكر السياسي الفلسطيني، الذي تبلور مستندا على اكتشاف الذات، ولكن بدون التخلي عن الالتزام القومي العربي، تجسد ذلك في حركة فتح وفكرها السياسي، الذي استند على أن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا من خلال الفلسطينيين أنفسهم، لا من خلال الدول العربية، إضافة أن حركة فتح كانت ترى أن تحرير فلسطين لا يتم بحرب تقليدية مع (إسرائيل) وإنما بكفاح طويل على شكل عصابات وحرب شعبية ويمر بأربعة مراحل : مرحلة الكر والفر ومرحلة المواجهات المحدودة ومرحلة الاحتلال المؤقت للمناطق المحررة، والمرحلة الأخيرة مرحلة السيطرة الدائمة على المناطق المحررة "المصري، 2008، ص 56-58".

ركزت حركة فتح عند نشأتها على أن الكفاح المسلح قادر على الترفع والتسامي عن التباينات الأيديولوجية، وبالتالي يصبح دافعا للوحدة، فالعنف الثوري هو الطريق الوحيد المؤدي لتحرير الوطن، ولابد أن يمارس في المرحلة الأولى على الأقل من قبل الجماهير الفلسطينية نفسها، بقيادة مستقلة عن الأحزاب والأنظمة العربية، ولكن مع الانتباه إلى أن دعم العالم العربي الفعل هو أمر لا غنى عنه لنجاح المشروع الوطني الفلسطيني، على أن يحتفظ الشعب الفلسطيني بسلطة التقرير وبالطليعة. إن حركة فتح كانت تناقض أطروحات قومية عربية سادت تلك الحقبة وهي تلك أن الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين وليس العكس، وكانت مهمة فتح الرئيسية في خريف عام 1959 إنهاض الحركة التي ستتيح شن الكفاح المسلح، وأن تصبح حركة جماهيرية "خلف، 1996، ص 67:66".

كان طموح فتح أن تكون الجبهة الوطنية العريضة التي تنصهر في داخلها كافة القوى والاتجاهات الفلسطينية، واعتمدت حركة فتح عبر مسيرتها على منطلقات أساسها التحرك نحو القضية الفلسطينية من منطلق فلسطيني، والإيمان بأن الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين، والإدراك بأن الزمن في صالح العدو أي أن المعركة يجب أن تكون اليوم لا الغد(*)، وإفلاس العمل السياسي العربي، وممارسة العمليات الفدائية تمهيدا لحرب تحرير شعبية، والشعب العربي يمثل مادة الكفاح المسلح ويمثل الشعب الفلسطيني طليعته، وضرورة التعاون مع المنظمات والهيئات الفلسطينية الأخرى غير المنظمة، على أرض المعركة على أساس استمرار القيادة بأيدي الشعب الفلسطيني "فرج، 1998، ص 136:135".

(*) انظر ملحق رقم (2) : البيان الأول لقوات العاصفة (الجناح العسكري لحركة فتح) "مجلة فلسطين،2012".

في الوقت الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتبنى البعد القومي، كانت حركة فتح تتجه نحو البعد الوطني، حيث أن مؤسسيها رأوا أن الساحة العربية تغرق بالصراعات الداخلية ملحقة الضرر بالقضية الفلسطينية، لذا رأوا أن على الشعب الفلسطيني أن يدخل حلبة الصراع المسلح ضد (إسرائيل)، من خلال الإيمان بأن الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين، مع عدم التدخل في الشئون الداخلية العربية، مع الإصرار على ضرورة عدم تدخل الآخرين بالشئون الفلسطينية، حركة فتح حرصت على عدم تبني طروحات فكرية والاكتفاء برفع شعار الكفاح المسلح، لهذا فتحت الأبواب أمام الفلسطينيين على مختلف معتقداتهم ومشاربهم الفكرية للانضمام إلى صفوفها "قاسم، 1998، ص 8:7".

ركزت حركة فتح في منطلقاتها الفكرية على الطابع الوطني للصراع مع (إسرائيل)، وأهمية تحرير الأرض، وعبرت عن ذلك بالقول بأن أي مضمون اجتماعي يحتاج إلى ثلاثة أمور أساسية : وحدة اجتماعية، وحدة جغرافية، ووحدة سياسية، وفي فلسطين بوصفها الحالي تفتقد هذه العوامل المكونة للمضمون الاجتماعي للثورة، من ناحية أخرى تظهر الاتجاهات الأيديولوجية لدى تنظيمات فلسطينية أخرى، على سبيل المثال فإنه من وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فإن الصراع مع الكيان الإسرائيلي هو صراع قومي ذو مضامين طبقية، وترى منظمة الصاعقة ضرورة الربط بين الوجود الصهيوني في المنطقة والوجود الاستعماري فيها "أبو زهيرة، 2003".

إن حركة فتح أنشئت في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، ولكن الحركة تعتبر أن الأول من عام 1965 وهو اليوم الذي نفذ فيها فدائيوها أول عملية عسكرية ضد (إسرائيل) هو يوم تأسيسها، لقد عرف الكثير من مؤسسي حركة فتح وعلى رأسهم ياسر عرفات بأنهم كانوا قريبين من حركة الإخوان المسلمين، علاوة على أن آخرين من المؤسسين كانت لهم علاقات مع تنظيمات قومية ويسارية، إن حركة فتح عرفت بشكل واسع بعد خرب حزيران / يونيو 1967، هذه الحركة قررت أن تكون براجماتية غير متأثرة بالجذور الفكرية لمؤسسيها، والاكتفاء بكونها حركة وطنية فلسطينية تتسع لكل فلسطيني يؤمن ببرنامجها "البرغوثي، 2012، ص32:31".

لقد أفرزت حرب 1967 جملة من النتائج، حيث تمكنت الظاهرة العلنية للمقاومة الفلسطينية المسلحة من الانتشار والتوسع، وكانت حركة فتح هي المستفيد الأول من ذلك كون وجودها قبل وبعد الحرب، ذلك مكنها من الاستفادة من شروط اللحظة السياسية، حيث دعت إلى دورة مجلس وطني في القاهرة في الفترة 17-1968/1/19، وذلك بهدف انتزاع منظمة التحرير الفلسطينية من الإطار الرسمي العربي وإلباسها ثوب المقاومة، وفي نفس العام وفي مطلع تموز/ يوليو انعقدت الدورة

الرابعة للمجلس الوطني عقب الاتفاق بين فصائل الثورة المسلحة، ليتم التأكيد على سيطرة هذه الفصائل بشكل نهائي على منظمة التحرير الفلسطينية، وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني "الغول، 1992، ص 29:28".

إن المنطلقات الفكرية التي ميزت حركة فتح عن غيرها من التنظيمات التي كانت سائدة وقت ظهور حركة فتح يمكن إجمالها على النحو التالي "أبراش، 2007" :

<u>أولا : فكر الوسطية والاعتدال والانفتاح</u> : حركة فتح جسدت الوسطية والاعتدال والانفتاح على كل العقائد والتيارات الفكرية، يساري إسلامي قومي وطني، حيث أن الكل كان يجد ذاته داخل الحركة.

<u>ثانيا : كسر المعادلة من لاجئين إلى شعب صاحب قضية سياسية :</u> إن حركة فتح حولت المسألة الفلسطينية المهملة في أدراج الأمم المتحدة إلى قضية شعب ثائر وحركة تحرر وطني.

<u>ثالثا : إبراز الشخصية الوطنية والكيانية السياسية :</u> أبرزت حركة فتح الأهمية الكامنة في الكفاح المسلح لبلورة الشخصية الفلسطينية، وتأكيد وجودها أمام محاولات الطمس والتغييب.

<u>رابعا : استقلالية الهوية والقرار</u> : أوضحت حركة فتح أن إحياء الهوية الوطنية الفلسطينية لا يعد انسلاخا عن قضايا النضال القومي العربي.

لقد كانت رسالة فتح بسيطة وهي أن فلسطين لن يحررها غير الفلسطينيين من خلال خوض الحرب الشعبية واستنزاف دولة الاحتلال، وما دون ذلك يعد أمرا ثانويا، فلا مجال للمناقشات الأيديولوجية والثورة الاجتماعية، ومثل هذه الأمور لاحقة لعملية التحرير وليست سابقة لها، حيث لا يتم سوى مسألة واحدة وهي استعادة فلسطين، لذا فإن حركة فتح جذبت واستقطبت جميع الفلسطينيين بغض النظر عن طبقتهم أو مهنتهم ممن يؤيدون حركة المقاومة. إن واقعية فتح وبعدها عن الجمود العقائدي ورفضها إضاعة الوقت في منازعات أيديولوجية لا فائدة منها، أسهمت في هيمنة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قرارها السياسي "جيلمور، 1993، ص 177".

2.1.3.3 : البرنامج السياسي لحركة فتح

إثر احتلال (إسرائيل) قطاع غزة 1956–1957 تشكل وعي سياسي حاد اتضح في الانتقال إلى النضال المسلح، مستلهما تجربة الجزائريين والفيتناميين والكوبيين واليمنيين والأفارقة، الأداة السياسية في غزة أنشأت عام 1957 حركة فتح ، والمشروع السياسي لحركة فتح تضمن اعتماد إحياء الكيان الفلسطيني كنقطة انطلاق للمقاومة، الدعوة إلى المقاومة المسلحة، خلق دولة ديمقراطية يتعايش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون، إن شعار فتح يمكن تلخيصه في الآتي : لا للوصاية، لا للتبعية، لا للاستيعاب السياسي "مصالحة، 1994، ص 189".

إن حركة فتح ومنذ نشأتها ركزت على فكرة تحرير فلسطين، مع التأكيد على الهوية الوطنية الفلسطينية، واستقلالية القرار الفلسطيني، استبعاد الأيديولوجيات من هوية الحركة، لتوحد الجميع في معركة التحرير، وعليه يمكن اختصار مبادئ واستراتيجيات ورؤية حركة فتح في النقاط التالية "صالح، 2002، ص 224" :

1- لا يمكن استرداد فلسطين إلا عن طريق الحرب الشعبية طويلة الأمد والنضال العسكري.
2- معركة التحرير لها الأولوية على أية تناقضات فكرية أو سياسية أو اجتماعية، وتكون الهوية التي تجمع الجميع هي البندقية "هويتي بندقيتي".
3- تحرير فلسطين هو الطريق لتوحيد الوطن العربي وليس العكس.
4- ضرورة تحرير الإرادة الفلسطينية والحفاظ على استقلاليتها في القرار والقتال.
5- فتح حركة وطنية ثورية مستقلة.
6- معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني.
7- الكيان الصهيوني مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغازية، وقيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية – يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق متساوية – على أنقاض هذا الكيان أمر حتمي.
8- بعد حرب 1973 أضاف المجلس الثورة لحركة فتح مبدءا يقول أن للشعب الفلسطيني وحده الحق في ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره.

انطلاقا من المبادئ السابقة نستطيع القول أن حركة فتح حددت لنفسها جملة من الأهداف والغايات نوجزها على النحو التالي "عودة، 2011، ص 11:110" :

1- تحرير فلسطين تحريرا كاملا، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني بكافة المستويات.
2- إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على التراب الفلسطيني، تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية على أسس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها.
3- بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكل المواطنين.
4- المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية وبناء المجتمع العربي الموحد.
5- مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها في تحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.
6- تؤمن الحركة أيضا بضرورة الحياد في طريقها، لن تنحاز لأي جبهة ضد الأخرى ولكنها ستكون بالمرصاد لأي جبهة تضر بمصالح القضية الفلسطينية، وهي مستقبل الشعب.

نخلص إلى القول أن حركة فتح التي عرفت نفسها في المبدأ العاشر من مبادئها، بأنها حركة وطنية ثورية طليعية، تسعى للتغيير الجذري للواقع من خلال التمرد على الاحتلال ومواجهته، وصولا لبناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان، ويكفل الحريات العامة لكافة الموطنين، في ضوء رؤية تقدمية، تعزز فيها سيادة القانون وعدم القبول بالفوضى والفلتان الأمني، في ظل دولة ديمقراطية قائمة على العدل والمساواة.

بعد انهيار الأمل الفلسطيني المرتبط بالقومية العربية عقب هزيمة 1967، تصدرت الحركات الفدائية وعلى رأسها حركة فتح المشهد، وفي هذه المرحلة جرى التعامل مع الكفاح المسلح كأسلوب وحيد، لقد نجحت حركة فتح في الربط بين الكفاح المسلح والإرادة الفلسطينية المستقلة وبين التحول الفعلي من شعب لاجئ إلى شعب يقرر مصيره من خلال المقاومة، إضافة إلى ترسيخ الكيان الفلسطيني من خلال إنشاء مؤسسات شبه حكومية وعقد اتفاقيات مع حكومات عربية كرست حضورا فلسطينيا مستقلا، وإيجاد قنوات للمشاركة الجماهيرية في السياسة الوطنية كالمجلس الوطني والاتحادات الشعبية والنقابات والتنظيمات الجماهيرية "عبد الحميد، العدد 87، 2011".

أعلنت حركة فتح في 10 تشرين أول / أكتوبر 1968 وفي مؤتمر صحفي وعلى لسان صلاح خلف ، بأن هدف حركة فتح الاستراتيجي هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية على امتداد فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود في وفاق وعلى قدر كامل من المساواة، ولكن مع عدم الإقرار بنظام صهيوني يستعبد العرب ويحرمهم من حقوقهم الطبيعية، وقد تبني المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة من 1 إلى 4 شباط / فبراير 1969 قراراً يؤكد هدف حركة فتح الاستراتيجي "خلف، 1996، ص 152".

تعتبر حركة فتح أول جهة فلسطينية تحدد هدف النضال الفلسطيني بإقامة دولة ديمقراطية تتعايش فيها كل الطوائف بتساوي (*)، فحركة فتح حددت هدفا فلسطينيا يتجاوز الغموض، وفي العام 1969 تم التأكيد على الهدف بشكل أوضح بالقول نحن نقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم... مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي...)، إن طرح شعار الدولة الديمقراطية العلمانية كان بحاجة إلى تغيير جذري في المواقف والعقليات وإلى حدوث مصالحة تاريخية ودينية وذلك لتحويله إلى واقع "أبراش، 2011".

(*) كلفت حركة فتح صلاح خلف "أبو إياد" بطرح عن ذلك، وتم الإعلان عن هذه الفكرة في العاشر من تشرين أول / أكتوبر 1968، حيث تم الإعلان عن أن الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود في وفاق دون أي تمييز عنصري.

شكلت خصائص الفكر والبرنامج السياسي لحركة فتح الذي انطلقت به في العام 1965، أبرز منطلقات فكر حركة فتح، والذي جاء لإبراز الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية بعيدا عن محاولات الهيمنة الرسمية العربية، ولإعطاء القضية الفلسطينية طابعها الحقيقي كونها قضية شعب ثائر مقاتل لا مجرد شعب من اللاجئين ينبغي معالجة قضيتهم إنسانيا، وحددت حركة فتح فكرها الذي اتسم بالاعتدال وعدم الانزلاق في متاهات الإيديولوجيات، انطلاقا من جملة مبادئ فتح شكلت أساس مشروعها وبرنامجها السياسي في صورته قبل اتفاقية أوسلو.

2.3.3: **الفكر والبرنامج السياسي لحركة حماس**

1.2.3.3 : منطلقات وسمات الفكر السياسي لحركة حماس

تأسست حركة حماس في فلسطين في 1987/12/14 كامتداد لحركة الإخوان المسلمين، حيث أن هناك تلاقي في الأهداف بينها وبين حركة الإخوان المسلمين، وفي ميثاقها الذي صدر في العام 1988جاء فيه أن حركة حماس هي حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزو الصهيوني، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين، وتتخذ حركة حماس من الإسلام منهجا تستمد منه أفكارها مفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان "عودة، 2011، ص 106".

افتقد الإسلاميون الفلسطينيون منذ نهاية الخمسينيات وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي دورا فاعلا في الساحة السياسية، نظرا لوقوعهم لرغبتهم في عدم الصدام مع النظام القومي العربي، وتركيزهم على أسلمة المجتمع العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى ابتعادهم عن الصدام مع (إسرائيل)، ومع اندلاع انتفاضة الحجارة 1987، قدم الإسلاميون خطابا مختلفا عن الرؤية الوطنية للصراع تتعلق بثلاث دوائر: فلسطينية، وعربية، وإسلامية. يرى الإسلاميون أن تحرير فلسطين مشروعا للنهوض بالأمة ككل، فهدف تحقيق الهوية الوطنية على جزء من فلسطين ليس مكافئا لمخاطر إنهاء الصراع، والذي هو صراع ذو إطار حضاري بين الإسلام والغرب الجديد المادي والإمبريالي "نافع، 1999، ص 179:178".

بدأت مظاهر الصحوة الإسلامية في فلسطين بالظهور في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وكانت أبرز ملامح هذه الصحوة من خلال أعادة تفعيل حركة الإخوان المسلمين- فرع فلسطين وتشكيل ما سمي بالكتل الإسلامية في الجامعات الفلسطينية الناشئة، وتأسيس حركات سياسية إسلامية كحركة الجهاد الإسلامي التي تشكلت في بداية الثمانينيات، وكانت حركة حماس المنبثقة عن الإخوان المسلمين والتي تشكلت في العام 1987 أحد أبرز هذه الملامح وأبرز سمات الصحوة الإسلامية في فلسطين "البرغوثي، 2012، ص 11".

هذا وتتدرج تجربة الإسلاميين الفلسطينيين في سياق التجربة التقليدية لحركات الإخوان المسلمين بمشروعها حول الأسلمة للمجتمع، فمنذ العام 1987 وحركة حماس تشكل بعد التحرر الوطني من الاحتلال الإسرائيلي، إن المشروع الصهيوني وقيام دولة (إسرائيل) كان له الأثر البارز والهام في تشكيل كثر من الرؤى والقناعات داخل التيار الإسلامي الفلسطيني، حيث تولد هناك رؤيتين – قبل بروز حركة حماس– وجد بينهما توترا، حيث أن الأولى تقول بضرورة أسلمة المجتمع، والثانية تقول بأولوية مواجهة الاحتلال حيث حقيقة واقع الاحتلال لا يمكن تأجيلها، وهي الأكثر فعالية في سياق نظرية الإعداد للتحرير. إن الفكر الاجتماعي والثقافي للحركة الإسلامية الفلسطينية لم يتبلور في نظريات وبرامج معمقة تعالج تعقيدات الاجتماع السياسي والثقافي الفلسطيني "الحروب، 2008، ص 42".

كان تشكيل حركة حماس هو بمثابة انتقال جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين من مرحلة التنظير إلى مرحلة الجهاد العسكري، ليتساوق مع اندلاع انتفاضة الحجارة في العام 1987، بالرجوع إلى المنطلقات الفكرية لحركة حماس ومن خلال من ميثاقها نجد التأكيد على أنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين وتعتبر حركة حماس أن الإسلام هو المظلة التي يتعايش في ظلها كل الديانات في أمن وأمان"المصري، 2008، ص284–291".

صدر ميثاق حركة حماس محددا الأهداف في المادة التاسعة، ولكن الملاحظ أن هذه الأهداف فضفاضة وغير دقيقة التعبير سياسيا، وتميل لعدم القابلية للقياس، وبمتابعة الأدبيات وتصريحات قادة حركة حماس نستطيع الوصول إلى مجموعة من الأهداف : **هدف عام** يتمثل في إقامة الدولة الإسلامية على كامل التراب الفلسطيني، وهذا الهدف يتطلب تجزئته إلى أهداف عديدة وضمن مراحل متعددة تمليها الظروف الذاتية للحركة وللمحيط المحلي و الدولي، لتكون **الأهداف المرحلية** والتي بتحقيقها تكون حركة حماس قد أسست جملة من الحقائق والمعطيات السياسية التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف الاستراتيجي، بينما **الأهداف الظرفية** هي المتعلقة بظرف سياسي زماني "أبوعيد، وعمارة، 1999، ص 60".

إلى جانب ذلك تنطلق حركة حماس في فكرها السياسي من عدة مرتكزات (*)، **أولها المرتكزات الدينية** باعتبار أن فلسطين أرض وقف إسلامي، والمعركة مع الاحتلال الإسرائيلي هي معركة عقيدة ووجود وحياة، **وثانيها المرتكزات التاريخية** حيث ترى حركة حماس أن ارض فلسطين تاريخيا هي ملكا للعرب وللمسلمين طيلة أكثر من ألفي عام ولم يكن لليهود فيها أي شئ، **وثالثها**

(*) أنظر الملاحق : ملحق رقم (3) : ميثاق حركة حماس (من المادة 1 إلى المادة 15) "قناة الأقصى،2013".

المرتكزات القانونية حيث ترى حماس أن الدولة الصهيونية لا تستند في قيامها على الحق والعدل، فهي دولة من المهاجرين الذين جاءوا من جميع أنحاء العالم، وهم غزاة محتلين غاصبين، كما أن قرارات الهيئة الدولية لا تغير هذه الحقيقة "أبو العمرين، 2000، ص 321-323".

كما وتنطلق حركة حماس في تحليلها للصراع مع (إسرائيل) من مفاهيم إسلامية لطبيعة هذا الصراع، بوصفه صراعا حضاريا شاملا بين الأمة العربية والإسلامية من جهة، وبين الصهيونية المدعومة من الغرب من جهة أخرى، وشكلت رؤية حركة حماس أكثر نضجا من رؤية حركة الإخوان المسلمين للصراع مع (إسرائيل)، لتكييف هذا الصراع وحسمه بشكل قاطع على أنه صراع حضاري بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية ودينية، وتعتقد حركة حماس أن الهجمة على فلسطين تستهدف تدمير الأمة الإسلامية بمجموعها "أبو عيد، وعمارة، وآخرون، 1999، ص 118:117".

هذا ويتسم الفكر السياسي لحركة حماس بمجموعة من السمات هي :

1- الفكر السياسي لحركة حماس يعتبر امتدادا لفكر الإخوان المسلمين.
2- ينطلق الفكر السياسي لحركة حماس على أساس القاعدة الدينية، وتتبني المنهج الإسلامي في تفسير طبيعة الصراع مع (إسرائيل)، وفي فهم طبيعة الصراع نفسه.
3- هناك ثلاث أبعاد ترتبط بقضية الصراع مع (إسرائيل) وهي البعد الفلسطيني، والبعد العربي، والبعد الإسلامي.
4- طبيعة الصراع مع (إسرائيل) هو صراع حضاري بكل ما تحتويه هذه الكلمة من مفاهيم ومضامين وارتباطات.
5- تتجه حركة حماس في فكرها السياسي إلى الارتباط الوثيق بالدائرة الإسلامية من خلال ارتباطها وانتماءها إلى حركة الإخوان المسلمين، والتي تعد حركة إسلام سياسي عالمية.
6- تحرير فلسطين واجب كل المسلمين والعرب، وعليه يجب تضافر الجهود لتحقيق هذا الهدف وحشد الطاقات.

2.2.3.3 : البرنامج السياسي لحركة حماس

تتمحور استراتيجيات حركة حماس في إدارة الصراع مع (إسرائيل) حول أربعة محاور رئيسية وهي على النحو التالي "أبو عيد، وعمارة، 1999، ص 124:122" :

1- **أسلمة المجتمع الفلسطيني** : الاعتماد على الإسلام كمرجعية أساسية تحكم المجتمع، وتبني مفاهيم الإسلام في المقاومة، والإصرار على الحق الفلسطيني الكامل في فلسطين، والارتباط بالأمة العربية والإسلامية، بما يشكل قاعدة مشروع حضاري لحركة حماس.

2- **الجهاد والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي** : حيث تعتمد حماس أسلوب المقاومة في إطار الجهاد في سبيل الله كأساس في تعاملها مع الاحتلال.
3- **استهداف تحرير كل فلسطين** : انطلاقا من الفهم والقناعة الدينية والسياسية بأن فلسطين أرض وقف إسلامي، فإن حماس تضع تحرير كل فلسطين هدفا استراتيجيا لها.
4- **دعم الوحدة الوطنية والعربية والإسلامية** : من أجل نجاح برنامج حركة حماس في الأسلمة والتحرير ومواجهة المشروع الصهيوني، فإن حركة حماس تعتقد بأن توحيد جهود الشعب الفلسطيني وطاقاته ودعم الوحدة الوطنية أمر لازم وأساسي.

من خلال قراءة استراتيجيات ووسائل حركة حماس، نجد أن هذه الاستراتيجيات ستواجه صعوبة في تحقيقها، وكما هو معروف فإن لهذه الاستراتيجيات وسائل لتحقيق الأهداف، فإذا كان تحقيق الاستراتيجيات صعبا، فكيف الحال مع الأهداف والتي هي بطبيعة الحال أكثر صعوبة في التحقق، علاوة على كون الوسائل أو الاستراتيجيات لابد وأن تتصف بمواصفات قابلة للوجود أو التنفيذ، إضافة للمرونة والقابلية على التطور لا العكس.

يمكن الاقتراب بشكل واقعي من البرنامج السياسي لحركة حماس من خلال النداء الذي وجهته إلى الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 1988/11/10، والذي تضمن برنامج سياسي يقوم على أساس : التأكيد على أرض فلسطين كاملة غير منقوصة حق للشعب الفلسطيني وللأمة كلها، والتخلي عن مسيرة الحلول السلمية والمؤتمرات والقرارات الدولية وعدم التفاوض مع العدو، واعتماد الجهاد طريقا وحيدا للتحرير، وربط القضية الفلسطينية بعمقها الإسلامي والعمل على حشد طاقات الأمة لتحرير المسجد الأقصى، والالتفات الصادق إلى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها والعمل على تثبيت وجوده على الأرض "الشريف، 1998، ص 377:376".

بالرجوع إلى ميثاق حركة حماس الصادر في العام 1988 نجد أنها حددت أهدافها على النحو التالي : "أما الأهداف فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الآذان معلنا قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح. والله المستعان" " مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1988".

من منطلق أن هذه الأهداف فضفاضة وغير دقيقة التعبير سياسيا، وتميل لعدم القابلية للقياس، إلا أنها ترتكز على مجموعة أهداف : **هدف عام** يتمثل في إقامة الدولة الإسلامية على كامل التراب الفلسطيني، ويتطلب تجزئته إلى أهداف عديدة، وضمن مراحل متعددة تمليها الظروف الذاتية للحركة وللمحيط المحلي والدولي، لتكون **الأهداف المرحلية** والتي بتحقيقها تكون حركة حماس قد

أسست جملة من الحقائق والمعطيات الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف الاستراتيجي، بينما الأهداف الظرفية هي المتعلقة بظرف سياسي "أبوعيد، وعمارة، آخرون، 1999، ص 60".

لقد فرضت انتفاضة الحجارة 1987، والمطالب التي أعلنتها القوى الوطنية الأخرى إلى إعلان حركة حماس عن أهداف مرحلية أكثر واقعية، فهناك أهداف وقتية تمثلت في إطلاق سراح المعتقلين ورفض الاستيطان وسياسة الإبعاد والاعتقال الإداري...، أما الأهداف الكلية فتمثلت في رفض الحلول الاستسلامية بما في ذلك خط كامب ديفيد، ومشروع الحكم الذاتي، وفكرة عقد المؤتمر الدولي...، كما أن لحماس أهداف معنوية وهي إحداث تغيير جذري في الوعي العربي من خلال التحرك من موقع الفعل، كما اعتبرت حركة حماس أن فلسطين أرض وقف إسلامي لا يصح التفريط بها أو التنازل عنها، أو عن أي جزء منها، أما الطريق الوحيد للتحرير فهو الجهاد "المصري، 2008، ص 293:292".

من خلال استعراض البرنامج السياسي لحركتي فتح وحماس، نجد أن الفكر السياسي لحركة فتح جاء من منطلق الحفاظ على الشخصية الوطنية المستقلة والحفاظ على القرار الفلسطيني المستقل والبعد عن الوصاية الرسمية العربية، مع عدم التخلي عن البعد العربي، إضافة إلى اعتماد الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير الأرض، أما حركة حماس فجاءت انطلاقتها امتدادا لفكر ونهج الإخوان المسلمين لحركة عالمية، مستمدة فكرها السياسي من الإسلام نهجا ونظام حياة ومحدد علاقات، مع اعتمادها على المقاومة بمفهوم إسلامي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والعمل على تحرير كامل التراب الفلسطيني.

4.3: **التركيب البنيوي لحركتي فتح وحماس**

يلعب التركيب البنيوي دورا هاما في إحداث الأثر على التوجهات والأهداف السياسية الموجهة لمسيرة أي حركة، بالتأكيد فإن التركيب البنيوي كما يؤثر على الأهداف فإنه يؤثر على الوسائل والاستراتيجيات، بمعني عند تغير الأهداف قد تصبح إحدى الاستراتيجيات أو الوسائل غير صالحة، أو قد تؤدي لفشل الوصول للهدف المحدد، ومن هنا يكون معرفة التركيب البنيوي وإدراكه لزاما لفهم أي تغيرات تصاحب أي حركة أو تنظيم سياسي.

1.4.3 : **التركيب البنيوي لحركة فتح**

اتسمت نشأة حركة فتح بعدة سمات ميزت تركيبها البنيوي، **أولى هذه السمات** أن نشأة حركة فتح كانت على أيدي رواد جاء معظمهم من حركات إسلامية أو قومية أو ماركسية. **ثاني هذه السمات** أن رواد فتح الأوائل وغالبية مناصريها جاءوا من أوساط اللاجئين، وذلك أضفى على حركة فتح

مزاج اللاجئين وضيقهم بأوضاعهم السياسية والمعيشية وخيبة أملهم بالأنظمة العربية. **ثالث هذه السمات** حركة فتح أظهرت استهانة واضحة سافرة بالعمل السياسي ومرتكزاته الفكرية لحساب الدعوة إلى الكفاح المسلح. **رابع هذه السمات** أن حركة فتح توخت على الدوام أن توجد قواعد إسناد لنفسها لدى هذا النظام أو غيره (*) "الحوراني، 1999، ص 112:111".

<u>تتكون البنية التنظيمية لحركة فتح</u> "صالح، 2002 ص 228" :

1- المؤتمر العام : وهو السلطة العليا داخل الحركة، ومن الناحية النظرية يجب أن يعقد كل ثلاث سنوات.

2- المجلس الثوري : ويتكون من مسئولي وقادة الأجهزة والأقاليم والقوات إلى جانب 25 عضوا منتخبا من المؤتمر العام، وعشرة أعضاء من ذوي الكفايات تضمهم اللجنة المركزية، ومجموع أعضائه 120 عضوا.

3- اللجنة المركزية : وهي القيادة المركزية للحركة، ويقوم المؤتمر العام بانتخاب أكثر من ثلثي أعضائها، وتتكون من 18 عضوا.

اعتمدت حركة فتح في أوج صعودها على عقيدة تنظيمية، استبعدت دمج الجماهير في بنى سياسية منظمة قادرة على تمكين الحركة الوطنية من إشراك القطاعات الواسعة والعريضة في صياغة القرارات وفي الرقابة والتصويت، لقد اندفعت حركة فتح نحو بناء الأجهزة العسكرية والإدارية والمالية ذات البنى البيروقراطية، مما ساهم في غلق الأبواب أمام المشاركة الجماهيرية الواسعة، مما ساهم في نشأة بنى تنظيمية مركزية تقوم على احتكار القرار، وترتب على ذلك نشوء نمط أبوي جديد يتولى الإدارة السياسية بشكل فردي، لقد افتقد تنظيم فتح صيغة تنظيمية تستوعب الطاقات المتدفقة، وباتت فتح تنظيما يوحده الرمز الأب الذي يمسك بجميع الخيوط الإطارية والمالية "عبد الحميد، 2011، العدد 87، ص 45".

لقد طرحت فتح نفسها كإطار جبهوي عام، ولكنها لم تعمل بالدرجة الملائمة على تطوير هذا المفهوم، ولم ترسخه في ثقافتها السياسية، ولم تترجمه في مكوناتها الداخلية والتنظيمية، إن حركة فتح لم تعترف تماما بواقع التعددية فيها أو بالتيارات المتنوعة، مما أدى إلى عدم قدرتها على تنظيم عملية التعايش والتفاعل والتكامل بين الكل الفتحاوي على أسس ديمقراطية مؤسساتية، نتيجة لذلك لم

(*) هذه السمة ازداد تأثيرها بعد 1967، حيث باتت معظم الأنظمة بحاجة لدور حركة فتح بالدعوة إلى العمل العسكري بعيدا عن التأثير الفكري والسياسي.

تتحول إلى حزب سوى من الناحية التنظيمية أو الناحية الفكرية، ولم تتحول حتى لإطار جبهوي منظم، هكذا فإن ميزة فتح بعدم تبنيها أيديولوجيا محددة، هذه الميزة أصبحت على النقيض، مما أدى إلى إضعاف بنيتها، وشجع على التسرب والانقسام في صفوفها "كيالي، 2012، العدد 92، ص 45:44".

إن حركة فتح في المقام الأول هي حركة تحرر وطني، وبالتالي فهناك ضرورات فرضت عليها اتخاذ الكثير من الإجراءات بحكم أن حركات التحرر تكون عادة بحاجة إلى إخفاء الكثير من أوراقها، والقول بأن حركة فتح استبعدت دمج الجماهير في بنى سياسية قادرة منظمة للمشاركة في صنع القرار، هو مبالغ فيه حيث أن صنع القرار في حركات التحرر يكون عادة ضمن محددات المشروع الوطني وفي دائرة ضيقة من القيادات، والقول بأن حركة فتح لم تعمل على تطوير نفسها كإطار جبهوي عام، ولم تعترف بواقع التعددية فيها، أيضا مبالغ فيه، حيث أن حركة فتح استطاعت بعدم تبنيها أيديولوجية معينة من اجتذاب الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني، لتصبح هي التنظيم الأكبر والأهم على الساحة الفلسطينية، لقد حددت حركة فتح هدفا واحد وهو عملية التحرير، هذا الهدف يشكل ضمانة للالتفاف الجماهيري حول الحركة، بمعنى آخر عدم وجود أيديولوجية معينة هي ميزة تحسب لحركة فتح، صحيح هناك بعض السلبيات لذلك الأمر، إلا أن الايجابيات تفوق السلبيات.

لقد كانت فكرة التنظيم الفكري الصارم متواجدة مع بدايات حركة فتح نظرا للطابع السري الذي حكم عمل الحركة ذلك الوقت، ولكن مع علنية الحركة في العام 1965 وهزيمة 1967 ومعركة الكرامة 1968، مما أدى إلى الإقبال الشديد للانتماء لحركة فتح، مما أدى إلى انشغال حركة فتح بالتعبئة العسكرية أكثر من اهتمامها بالبناء التنظيمي الحزبي، ونظرا لحالة التوتر بين النظام القائم – في الأردن– وقيادة فتح (في سبعينيات القرن العشرين)، فإن الظروف السياسية لم تسمح لفتح بحرية العمل الحزبي والتنظيمي دائما "أبراش، 2007".

وبقراءة التركيب البنيوي لحركة فتح وما طرأ عليه من تغيير في الساحة الأردنية (في فترة سبعينيات القرن العشرين وما تلاها)، على سبيل المثال نجد أن حركة فتح من الناحية الرسمية لا تطرح أي برنامج مخصص للساحة الأردنية خارج برنامجها الوطني، ولكن من ناحية أخرى كان هناك حضور من نوع آخر، تجسد في النوادي والنقابات المركزية والتنسيق المركزي، ولكن واقع وحال فتح في الساحة الأردنية كان منطبقا مع واقعها في الساحات الأخرى، من حيث ضبابية وعدم وضوح الأشكال التنظيمية، وتعدد المرجعيات والارتباطات وإمكانية التنقل بينها، ومع ظهور ما يسمى بيسار فتح الذي كان مهتما بالتنسيق مع القوى الوطنية الأردنية، على أساس اهتمامات مشتركة بالشأن المحلي من موقع المعارضة "النمري، وآخرون، 1999، ص 64:63".

بعد خروج الثورة الفلسطينية من الأردن وتوجهها إلى لبنان، ومنذ العام 1973 استطاعت حركة فتح تعزيز قوتها في منظمة التحرير، وتعزيز تواجدها المسلح في الجنوب اللبناني وبيروت والمخيمات الفلسطينية، وفي لبنان مرت حركة فتح بالعديد من التجارب الغنية، حيث مارست العمل السياسي والعسكري، ولكنها مقابل ذلك تعرضت لضغوط متزايدة نتيجة لقيام (إسرائيل) بعملية عسكرية في الجنوب اللبناني في منتصف أيلول / سبتمبر 1972 قتل فيها 30 فدائيا و 18 جنديا لبنانيا، مما دفع بأحزاب اليمين التي يسيطر عليها الموارنة إلى المطالبة بإلغاء اتفاقية القاهرة 1969 التي نظمت العلاقات الفلسطينية اللبنانية "أحمد، 2007، 27:26".

إن الانشقاقات الداخلية والخلافات مع القوى اللبنانية، علاوة على الخلافات بخصوص مبادرات ومشاريع السلام، كل ذلك أدى إلى بروز عدة تيارات في عمق حركة فتح مثل : تيار يسار فتح مثل جماعة السوفييت بزعامة نمر صالح وسعيد مراغة، نتيجة لهذه الأوضاع المتشابكة بدأت تبرز إلى الواقع آراء ومقترحات وخطط وبرامج متنوعة، ومن أبرز التغيرات التي طرأت على حركة فتح ذلك الانعطاف الحاد والتحول بشأن الحل السلمي، وقبول إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره. ليأتي الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 لينهي الوجود الفلسطيني في لبنان بشكله المعهود كقوة ذات تأثير، إضافة إلى معاناة حركة فتح من انشقاقيين أحدهما أثر بشكل حاد عليها (انشقاق فتح الانتفاضة 1983) "أحمد، 2007، ص 27- 29".

بالنظر إلى الحالة التنظيمية والبنيوية لحركة فتح نجد أنها كالتالي "البرغوثي، 1999، ص 106":

أولا توجد داخل فتح مؤسسات : لجنة مركزية، ومجلس ثوري، ولجنة حركية عليا، ولجان أقاليم، ورغم أن هذا هو التسلسل التنظيمي للحركة، إلا أن كل ذلك ليس شريكا في صنع القرار وإن كان مؤيدا، ويعود ذلك إلى غياب القادة التاريخيين للحركة مثل أبو جهاد وأبو إياد، مما أدى إلى تمركز القرار في يد واحدة أي شخص أبو عمار.

ثانيا عدم تواجد تمثيل أصيل للداخل (الضفة الغربية وقطاع غزة) داخل أطر حركة فتح، أي أن قادة تنظيم فتح في الداخل والتي قادت العمل العسكري والتنظيمي عبر ثلاثين عاما وأكثر لم تأخذ مواقعها داخل حركة فتح.

ومع نمو التيار الديني(في فترة ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها) أصبح شكل المواجهة الرئيسي في النقابات المهنية بين القوائم الوطنية والإسلامية، حيث كانت حركة فتح منحازة وبقوة إلى القوى الوطنية، وكانت القوى الوطنية تنجح بانتظام في دفع نقباء من الصف الوطني منهم من كان محسوبا على حركة فتح، ونتيجة لقيام تحالفات واقعية بين رموز من فتح وبين التيار الديني الذي أصبحت قوائمه تحصل على أغلبية المقاعد، مما أدى إلى تراجع وانحسار حضور فتح في النقابات

المهنية إلى الصفر تقريبا، هذا الأمر ارتبط بعدة ظواهر : ظهور حركة حماس، توقيع اتفاقية أوسلو وظهور السلطة الفلسطينية " النمري، وآخرون، 1999، ص 64".

شكلت تجربة حركة فتح في كل من الأردن ولبنان نموذجا للتغييرات البنيوية التي طرأت على حركة فتح، هذين النموذجين جسدا ماهية التغييرات البنيوية التي طرأت على حركة فتح والعوامل التي أدت إليها وما أفرزته من تغيرات في المواقف والتوجهات لحركة فتح في تعاطيها مع الصراع مع (إسرائيل) وانتقالها من مربع الفعل الثوري إلى مربع التسوية السلمية، في اتجاه الوصول إلى ممارسة السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2.4.3 : **التركيب البنيوي لحركة حماس**

للوقوف على التركيب البنيوي لحركة حماس يتأتى من خلال معرفة آلية اتخاذ القرار، الذي يمر بآلية معقدة عبر مجلس الشورى والمكتب السياسي وقيادة الداخل وقيادة السجون، فمجلس الشورى : ويعني بوضع السياسات العامة، ويقر الخطط والموازنات وتوفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاطات الحركة وقراراتها السياسية، وهو أعلى مرجعية للحركة ويمثل فيه الداخل والخارج، وهو الذي ينتخب المكتب السياسي. أما المكتب السياسي فيعني بالشئون السياسية ويعمل كهيئة مركزية في اتخاذ القرارات. أما بالنسبة للجناح العسكري فهو ملتزم بالقرار السياسي، وهو منفصل عن الحركة وأطرها التنظيمية (يعمل كوحدة مستقلة ولكنها تعمل ضمن سياسات الحركة) "عزام، 2007، ص 49- 53".

هناك نصان مرجعيان يحددان هوية حركة حماس، **النص الأول** : يعرف حركة حماس بأنها حركة فلسطينية متميزة مع اعتبارها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين، بناء على ذلك فإن حماس حركة عالمية بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهجها في كل بقاع العالم ويعملون على مناصرتها وتبني مواقفها وتعزيز جهادها. أما النص الثاني : فيعرف حركة حماس بإنها فلسطينية الوجه نظرا لكونها فلسطينية النشأة والتوجيه وفلسطين قضيتها المركزية، وهدفها تحرير الأرض والإنسان من الاحتلال اليهودي، وغايتها إقامة دولة فلسطين الإسلامية، وقبل ذلك هي الحركة الجهادية للإخوان المسلمين "حجازي، 2010، ص 362".

من خلال النصين السابقين يلاحظ الوضوح التام في الهوية السياسية، ولكن يقابله غموض نسبي في الهوية التنظيمية، إن تعويم الهوية التنظيمية بين العام "الإخوان المسلمين كحركة عالمية" والخاص "الإخوان المسلمين كحركة فلسطينية" أو بين الخصوصية القطرية والعالمية الإسلامية، يطرح تساؤل حول المنزلة التنظيمية التي تشغلها حركة حماس في إطار جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم عالمي،

ويدفع إلى البحث عن الأسباب التي تدفع بحركة حماس لأن تنتسب تارة إلى أحد أجنحة الإخوان المسلمين الفلسطينيين، وتارة أخرى إلى حركة الإخوان العالمية "حجازي، 2010، ص 363:362".

في محاولة للوقوف على البنية التنظيمية لحركة حماس نجد أنها مكونة على النحو التالي "حجازي، 2010، ص372- 374" :

1- الجناح المؤسس : وتكون من ستة شخصيات من قادة المجمع الإسلامي أو من مجلس الشورى، أو من المكتب الإداري للإخوان المسلمين، وهم الشيخ أحمد ياسين، عبد العزيز الرنتيسي، إبراهيم اليازوري، صلاح شحادة، عيسى النشار، محمد شمعة، عبد الفتاح دخان.
2- الامتدادات التنظيمية : وضح أن الجماعة في غزة هي الجناح المسئول عن إنشائها، وكان الامتداد الأول بطبيعة الحال باتجاه الضفة الغربية، كان حلقة الوصل الشيخ جميل حمامي أحد خطباء المسجد الأقصى، وتم الاتفاق على أن يكون حمامي هو حلقة الوصل بين الشيخ أحمد ياسين وقيادة حماس في الضفة، وبين الشيخ أحمد ياسين وقيادة الجماعة في الأردن.

في 18 آب أغسطس 1988 أصدرت حركة حماس ميثاقها، وبدأت عملياتها العسكرية باختطاف وقتل جندي إسرائيلي في شباط / فبراير 1989 مما أدى إلى قيام القوات الإسرائيلية باعتقال معظم قادتها، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين، وتوالت حملات الاعتقال ورغم ذلك امتلكت حماس القدرة على تقديم قادة جدد، وتطوير العمل العسكري من خلال إنشاء كتائب "الشهيد عز الدين القسام" في 1992، كجناح عسكري ضارب للحركة، وشكلت عملية إبعاد 415 معظمهم من قيادات ورموز وعناصر حركة حماس من قبل (إسرائيل) إلى مرج الزهور في لبنان في العام 1993، علامة فاصلة حيث نجحت حماس في المعركة الإعلامية واضطرت (إسرائيل) إلى إعادتهم "صالح، 2002، ص 243".

ويذكر هنا أن منظمة التحرير الفلسطينية أصرت على إعادة مبعدي مرج الزهور إلى مناطق سكناهم كشرط للاستمرار في مفاوضات السلام (سواء المعلنة من خلال مؤتمر مدريد، أو تلك السرية والتي أفضت إلى اتفاقيات أوسلو وبناء السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة). إذ أن قادة منظمة التحرير الفلسطينية (التي على رأسها حركة فتح) علقوا مشاركتهم في المفاوضات على موافقة إسرائيل على إعادة المبعدين إلى أراضيهم، إضافة إلى محاولتهم دبلوماسيا حث الدول والمنظمات الدولية على استصدار قرار من مجلس الأمن يجيز فرض عقوبات على إسرائيل أو إجبارها على إعادة مبعدي مرج الزهور لأراضيهم "صالح، 1993".

مع تفجر انتفاضة الحجارة في العام 1987، أعلنت حركة الإخوان المسلمين انطلاقة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، ومنذ بدايات انطلاقتها اعتمدت حركة حماس موقف المتحدي لمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال سلوك طريقا مختلفا عن القوى الوطنية، وفشلت القيادة الفلسطينية في إقناع حماس بالانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية، موقف حماس جاء منسجما مع علاقتها بحركة الإخوان المسلمين، وبارتباطاتها المالية العالمية، إن موقف منظمة التحرير تجاه حركة حماس لم يستند على فهم عميق للإسلام السياسي وما يتوفر له من دعم هائل ونتائج توظيفه اجتماعيا وسياسيا، أو محاولاته لأسلمة القضية الفلسطينية "حجازي، 2011، العدد 87، ص 60".

إن حركة حماس هي ذراع جهادي للإخوان المسلمين، يأتي هذا في إطار التوصيف النفعي، حيث أن الإخوان المسلمين جماعة دينية ذات بعد عالمي وليست حركة سياسية إقليمية، وتأييدها أو تقديم العون والمساندة لها يقع في سياق الحفاظ على تماسك الجماعة وتعزيز مصداقيتها وشرعيتها سواء كانت فرعا أو مركزا، ومن جانب آخر فإن حركة حماس تعد جناح من أجنحة الإخوان المسلمين الفلسطينيين، وهذا التوصيف يحمل جانبان أحدهما يحدد الهوية الإقليمية للجهة المؤسسة ويحملها مسئولية كل النتائج الآنية والمستقبلية دون المس بالمركز أو الفروع، والآخر أيديولوجي يقتصر على أولئك الذين يمكن وصفهم بالتيار الجهادي سواء كانوا داخل الأرض المحتلة أو خارجها "حجازي، 2010، ص 376".

من خلال ما سبق عرضه للتركيب البنيوي والتنظيمي لكل من حركتي فتح وحماس، وجد أن حركة فتح في تركيبها البنيوي كان تتسم بالوضوح، إلا أن حركة فتح شابها الكثير من السياسة الأبوية وخصوصا بعد غياب العديد من القادة التاريخيين والمؤسسين، هذا الأمر ألقى بظلاله السلبية على الحركة بشكل عام، أما حركة حماس فموضوع ارتباطها بحركة عالمية جعل هويتها تتأرجح بين المحلية والإقليمية والعالمية، مما ترك أثرا على برامجها وتحديد أولياتها وتفسيرها للصراع مع (إسرائيل)، فقد اتصف التركيب البنيوي لحركة حماس على الرغم من امتلاكها لهيكلية تنظيمية بالغموض وعدم الوضوح نتيجة لعدم وضوح مكانتها ومنزلتها في تنظيم الإخوان المسلمين العالمي.

5:3 : **خاتمة**

إن نشأة حركة فتح جاءت للحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية استقلالية القرار الفلسطيني، والخروج من طوق الوصاية العربية، إن تأسيس حركة فتح جاء على أيدي رواد كان بعضهم ينتمي لحركة الإخوان المسلمين وحركات أخرى قومية وماركسية وخلافه، ومن ناحية الفكر السياسي والمنطلقات لحركة فتح فإنها لم تتبني أيديولوجية أو فكر محدد، وعوضت ذلك بتبني الكفاح المسلح كضمانة تجمع الكل الفلسطيني حوله، علاوة على اتسام حركة فتح بالاعتدال والمرونة واستيعابها

لكافة المشارب الفكرية بين أعضائها. ومن ناحية البرنامج السياسي فإن حركة فتح اعتمدت في بداياتها الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، ولكنها ما لبثت أن أضافت وسائل أخرى إلى جانب الكفاح المسلح استجابة للظروف الإقليمية والدولية.

أما حركة حماس فبدايتها كانت مع بداية انتفاضة الحجارة في العام 1987، ولكن هذه البداية كانت مجرد الانتقال من مرحلة الإعداد إلى مرحلة الجهاد، حيث أن حركة حماس تنتمي إلى حركة الإخوان المسلمين وتعتبر رافدا من روافدها، لذا فإن منطلقات الفكر والبرنامج السياسي لحركة حماس يأتي من منبع الإخوان المسلمين، حيث أن حركة حماس تنتهج الإسلام في الفكر والممارسة وتهدف لتحرير فلسطين وإقامة الدولة والمجتمع الإسلامي، وتعتبر أن الصراع مع (إسرائيل) يحمل أبعادا فلسطينية وعربية وإسلامية، فيما يتعلق بالتركيب البنيوي لحركة حماس فهناك تأرجح بين الهوية الفلسطينية والإقليمية والدولية نظرا لارتباط حركة حماس بحركة الإخوان العالمية، مما أثر على عدم وضوح التركيب البنيوي لحركة حماس.
وبذلك فقد تمت الإجابة عن التساؤل الثاني لهذه الدراسة : كيف أثرت بدايات ونشأة كل من حركتي فتح وحماس في تشكيل الفكر السياسي والتركيب البنيوي لكل منهما؟

الفصل الرابع

حركتي فتح وحماس من الفعل الثوري إلى ممارسة السلطة

- **1.4 مقدمة**
- **2.4 : المؤثرات الداخلية**
- 2.4: 1: اتفاق أوسلو وتأثيراته على حركة فتح
- 1.1.2.4: إرهاصات اتفاق أوسلو الداخلية
- 2.1.2.4: اتفاق أوسلو وتأثيراته
- 2.2.4: حماس والنظام السياسي الفلسطيني
- 1.2.2.4 : دخول الحركة الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني
- 2.2.2.4: أثر النظام السياسي الفلسطيني على حركة حماس
- 3.2.4 : الانقسام الفلسطيني وتأثيراته
- 1.3.2.4 : جذور ومسببات الانقسام
- 2.3.2.4: الانقسام وأثره على المشروع الوطني الفلسطيني
- **3.4: المؤثرات الإقليمية**
- 1.3.4 : حركة فتح والمؤثرات الإقليمية
- 1.1.3.4: حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد
- 2.3.4 : حركة حماس والمؤثرات الإقليمية
- **4.4: المؤثرات الدولية**
- 1.4.4 : حركة فتح والمؤثرات الدولية
- 2.4.4: حركة حماس والمؤثرات الدولية
- **5.4 خاتمة**

1.4 : مقدمة

لعبت الإحداث الداخلية والإقليمية والدولية دورا كبيرا في إحداث التغيير على حركتي فتح وحماس، فكلتا الحركتان لا تعيشان بمعزل عن محيطهما الداخلي والإقليمي والدولي، وبالتالي فمن الطبيعي أن تترك هذه الأحداث بشقيها الدولي والإقليمي أثرها في تشكيل توجهات الحركتين، وفي أهدافهما وبرامجهما السياسية، كردة فعل طبيعية تجاه التفاعل مع السياسات والمتغيرات الإقليمية والدولية والتي لها علاقة بالقضية الفلسطينية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

هناك أحداث فارقة وعلامات بارزة تركت أثر جوهري على حركتي فتح وحماس، فعلى السبيل المثال لعبت أحداث إقليمية كالحروب التي شهدتها المنطقة إضافة إلى اتفاقية أوسلو دورا مركزيا في إضفاء التغيير على حركة فتح، أما حركة حماس فكان دخولها النظام السياسي الفلسطيني إضافة إلى ما سبق ذلك من أحداث عالمية وإقليمية وخصوصا ما تعلق بالحرب على الإسلام السياسي وسلسلة الاغتيالات في صفوفها وغيرها من الأحداث، كل ذلك أدى إلى إحداث التغيير وانتقالها إلى مربع ممارسة السلطة.

2.4 : المؤثرات الداخلية

2.4: 1: اتفاق أوسلو وتأثيراته على حركة فتح

يشكل اتفاق أوسلو علامة فارقة في التاريخ السياسي الفلسطيني المعاصر، كذلك هذا الاتفاق كان له أثره الواضح على حركة فتح في انتقالها لممارسة السلطة، ومن ثم اعتمادها الوسائل السلمية لتسوية الصراع مع (إسرائيل) إضافة للكفاح المسلح، فحركة فتح عند انطلاقتها اعتمدت الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة للتحرر الوطني وتحقيق المشروع الفلسطيني، ثم في مرحلة لاحقة أضافت الوسائل السلمية، لتنتهي كنتيجة لذلك إلى اتفاق أوسلو.

1.1.2.4: إرهاصات اتفاق أوسلو الداخلية

أولا : انتفاضة 1987

جاءت انتفاضة 1987 على خلفية تراكم مواجهات مع الاحتلال في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كنتيجة لوقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، مع بروز منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي يحمل هوية وطنية تحررية، وكممثل وحيد للشعب الفلسطيني، أي أن هناك مشروعين سياسيين متناقضين ومتصارعين (الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية)، إضافة إلى بروز التأطير الملحوظ للحركات الاجتماعية والتي شكلت امتداد طبيعي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، مثل اللجان النسائية والعمالية ومجالس الطلبة والشبيبة والروابط المهنية، ويظل التحول الأهم الذي شهدته الضفة والقطاع، والذي تمثل في تشكيل قيادة

وطنية من قيادة التنظيمات السياسية تستند إلى قيادة جماهيرية تشمل كل الأراضي الفلسطينية "هلال، 1998، ص 156:155".

بعد أشهر قليلة من انعقاد الدورة التوحيدية الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في نيسان / أبريل 1987 في الجزائر، وفي 1987/12/9 انفجر الغضب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في وجه الاحتلال، حالة إحباط تفجرت في انتفاضة عارمة، شارك جميع الناس فيها بمختلف فئاتهم الاجتماعية ومستوياتهم العمرية وانتماءاتهم السياسية والفكرية والدينية،هذه الانتفاضة فاجأت جميع القوى الدولية والإقليمية، واستجابة لذلك التقى في الضفة الغربية ممثلين عن فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، وتم الاتفاق على تبني إطارا قياديا يوجه الحركة الشعبية، وفي أوائل كانون ثاني / يناير 1988 تم تشكيل "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة" ليصدر البيان الأول، وقد رفضت قيادة حركة حماس الانخراط في هذا الإطار القيادي الوطني الجامع، وطرحت تنسيق العمل، وبدأت في إصدار بيانات ونشاطات مستقلة، مع تحديد أيام للإضراب مخالفة لما تعلنه القيادة الوطنية الموحدة "نوفل، 2000، ص 107-110".

حققت انتفاضة 1987 عدة نتائج يصعب حصرها وشرحها، ولكن يمكن إلقاء الضوء على النتائج المتعلقة بزيادة القدرة الفلسطينية في إدارة الصراع مع (إسرائيل) وصولا إلى الحقوق الكاملة والعادلة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته التراب الفلسطيني "عبد الكافي، وهيبة، بدون، ص 36-41" :

- القضاء نهائيا على الأسطورة التي روجت لها (إسرائيل) بعدم وجود شعب فلسطين.
- النجاح في توضيح وإعلان الموقف السياسي للداخل والخارج، حيث قامت القيادة الموحدة للانتفاضة بإصدار ما يقارب الأربعين بيانا، تضمنت العناصر الأساسية للانتفاضة وأهدافها.
- إخراج أجيال من القادة المحللين.
- الاعتراف الإسرائيلي لأول مرة بحقوق الشعب الفلسطيني، مما أدى للتفاوض المباشر مع الفلسطينيين وتوقيع اتفاقات أوسلو وواشنطن وغيرها.

إن الجيل الذي خاض تجربة انتفاضة 1987 ولد ونشأ في ظل تجربتين : التجربة الصهيونية الإسرائيلية التي مارست عليه الضغوط المبرمجة لتفريغه من كل ما هو إيجابي، وتجربة المقاومة الفلسطينية التي سعت إلى الحفاظ على توازن الإنسان الفلسطيني، وتثبيت إيمانه بهويته وبأرضه، لقد جاءت الانتفاضة لتسجل نجاح الاستجابة الفلسطينية لتحدي الغزوة الصهيونية، مؤكدة انحياز هذا الجيل لانتمائه الوطني والقومي وثقافته الأعمق تاريخيا، ورغبته في أن يكون الرافعة التي تساعد على نقل واقع شعبه وأمنه نحو آفاق مشرقة "الأزعر، 1991، ص 100".

رشحت عن انتفاضة 1987 عدة نتائج **أولها** : نهاية حرب المخيمات التي قادها مؤيدو سوريا ضد الفلسطينيين الذين يدعمون منظمة التحرير. **ثانيها** : ظهور خطوط الهدنة العائدة إلى عام 1949 والتي تفصل (إسرائيل) عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس التي عادت شرقية وغربية. **ثالثها** : إظهار الوجه الحقيقي ل(إسرائيل) في الغرب كقوة احتلال، وإظهار الفلسطينيين كضحايا للاحتلال الإسرائيلي ، هذا الانقلاب لصورة (إسرائيل) لم يكن إعلاميا فقط، بل كان سياسيا، بحيث أن نعسكر رفض الحلول السلمية سيكون متجسدا في (إسرائيل) وعلى وجه الخصوص حزب الليكود، بل أن كان متجسدا في الدول العربية "مصالحة، 1994، ص236:237".

ثانيا : إعلان الاستقلال 1988

استطاعت انتفاضة 1987 كسر الجمود المخيم على عملية البحث عن حلول للصراع مع (إسرائيل)، وبتأثير التعاطف الدولي المتزايد مع نضال الفلسطينيين، بادرت الإدارة الأمريكية مبادرة سياسية من خلال وزير خارجيتها جورج شولتز في العام 1988، هدفت هذه المبادرة إلى إقامة سلام شامل في الشرق الأوسط، يضمن الأمن لكل دول المنطقة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإجراء مفاوضات مباشرة بين جميع الأطراف على أساس القبول بقراري مجلس الأمن 242و واستنكار العنف والإرهاب338، على أن يكون هناك مشترك أردني – فلسطيني يقوم بإجراء مفاوضات مباشرة مع (إسرائيل). وهذه المبادرة لم تتحمس لها (إسرائيل)، في حين رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية رفضا حازما "الشريف، 1995، ص 365:364".

خلق تخلي الأردن رسمياً عن المسئولية عن الضفة الغربية، تحدياً كبيرا أمام منظمة التحرير، إضافة إلى شعور قيادة المنظمة بالحاجة الماسة إلى طرح مبادرة سياسية فلسطينية ملموسة، وذلك بعد النشاط الدولي الرامي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، بالتزامن مع بروز مناخ دولي جديد بالعودة إلى سياسة الانفراج بين القوتين العظميين، كل ذلك ساهم في أن تقوم الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني والمنعقدة في الجزائر بتاريخ 1988/11/15 في ختام أعمالها، بإعلان الاستقلال (*)، حيث تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين وعاصمة القدس، هذا الإعلان تضمن موافقة منظمة التحرير لأول مرة على قرار تقسيم فلسطين رقم 181، وكذلك الموافقة الصريحة على قراري مجلس الأمن رقم 242 و338 كأساس لمشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي بعد ربطهما بحق تقرير المصير "الشريف، 1995، ص 366–371".

(*) أنظر ملحق رقم (4) : نص إعلان الاستقلال 1988/11/15م "مؤسسة ياسر عرفات، بدون سنة نشر".

منذ العام 1958 وحتى الخامس من آب / أغسطس 2009، عقدت حركة فتح ستة مؤتمرات عامة، كان الخط البياني لحركة فتح يشير إلى جمع كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني تحت عنوان مرن منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف الحرص على امتصاص الخلافات والتجاذبات الإقليمية والدولية. وفي مؤتمرها الخامس في تونس 1989 كانت التحولات السياسية الكبرى قد وصلت إلى منعطف خطير، حيث أن مؤتمر المجلس الوطني في الجزائر 1988 شق طريقه إلى التسوية، وبعد أقل من عامين على المؤتمر الخامس، انعقد مؤتمر مدريد للسلام، وكانت حركة فتح هي صاحبة النصيب الأكبر في انخراط منظمة التحرير في مؤتمر مدريد، ذلك المؤتمر الذي دفعت آلياته المتعثرة إلى إحداث اختراق من نوع جديد عبر الاتصالات التي جرت في أوسلو، وأدت في نهاية المطاف إلى توقيع إعلان المبادئ في حديقة البيت الأبيض في 9/13/ 1993 "رباح، 2006، ص 97:96".

2.1.2.4: **اتفاق أوسلو وتأثيراته**

هناك مجموعة من الظروف السياسية شكلت عاملا ضاغطا على (إسرائيل) وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، دفعت في اتجاه توقيع اتفاق أوسلو "المصري، 1995، ص 6–10":

- تنامي حركتي حماس والجهاد الإسلامي داخل الأراضي الفلسطينية، مقابل اهتزاز لمكانة المنظمة، وحدوث تصدع بين القيادة في تونس والتنظيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان، علاوة على فشل الولايات المتحدة و(إسرائيل) في إنشاء قيادة بديلة من الداخل الفلسطيني.
- بروز تيار قوي داخل الجانب الفلسطيني المفاوض بأن المفاوضات العلنية "مؤتمر مدريد" لم تؤد لنتيجة حاسمة.
- تصاعد المطالبات اليمينية في (إسرائيل) برفض أي حلول مع الفلسطينيين، مما أشعر رابين بخطورة مطالبات حزب الليكود بإجراء انتخابات جديدة على منصبه، فكان مشروع غزة–أريحا لصد هجمة اليمين، وبث الاطمئنان في ائتلافه الحكومي وخاصة الحلقة اليسارية.
- انفراد الوفد الأردني بالتباحث مع (إسرائيل) في مؤتمر مدريد لحماية مصالحه، في حين أن المفترض تنسيق المواقف مع الوفد الفلسطيني كونهما في وفد واحد مشترك.
- تزايد دور الإدارة الأمريكية في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية.

تم التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/13، ووقعه من الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، ويعد هذا الاتفاق انعطافا تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية، حيث أنه أول اتفاق يتم بموجبه تسويه سلمية، وقد عرف اتفاق أوسلو باتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني–الإسرائيلي، أو اتفاق غزة–أريحا أولاً، وتضمن هذا الاتفاق إقامة سلطة حكم ذاتي للفلسطينية في

الضفة والقطاع لمدة خمس سنوات، الدخول في مفاوضات الوضع النهائي قبل بداية العام الثالث من الاتفاق، وبدون الدخول في تفاصيل، فإن هذا الاتفاق يتضمن تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا الإسرائيليين في تلك الأراضي، اعتماد المفاوضات كأسس لأي تسويات مستقبلية، امتداد الحكم تدريجيا إلى باقي مناطق الضفة الغربية، مع تأكيد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير للإرهاب والعنف والحفاظ على الأمن ومنع العمل العسكري ضد الكيان الإسرائيلي "صالح، 2002، 276:275".

هيأ اتفاق أوسلو والاتفاقات التي تلته، وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية، لتحولات واسعة في النظام السياسي الفلسطيني، أبرزها قيام سلطة وطنية فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، نتيجة لقيام السلطة تمخضت تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وبالتحديد مع (إسرائيل) والولايات المتحدة، ولكن من دون الاعتراف والإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، ، وبات حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي خاضعا لعملية تفاوضية تحكمها بنود اتفاقيات أوسلو لا قرارات الهيئات الدولية، ويظل أهم وأبرز التغييرات تولي السلطة الفلسطينية التي قامت كنتيجة لاتفاق أوسلو بدوري مركزي في الحقل السياسي الفلسطيني، حيث انتقلت صناعة القرار الفلسطيني والهيمنة عليه من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية، وظل المجلس الوطني هيئة احتياطية، وفي المرة الوحيدة التي دعي فيها للانعقاد كانت لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في عام 1996 بمدينة غزة "هلال، 1998، ص 76:75".

ترك اتفاق أوسلو آثاره على منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قادها إلى نوعية غير تقليدية من الأزمات، وشكل خطرا وجوديا ووظائفيا عليها، وهذه الاتفاقية أدخلت المنظمة في أزمة شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. قبل اتفاق أوسلو ومفرزاته، لم تجادل القوى الفلسطينية وحتى المتمردة منها على أداء قيادة المنظمة أو شرعية تمثيلها للقضية الفلسطينية، فكبرى هذه الحركات – خارج إطار المنظمة- حركة حماس فاوضت على العمل من داخل المنظمة، بشروط تتعلق بنسب التمثيل وبالالتقاء على هدف التحرير (كما يتحدث عنه ميثاق المنظمة، لا كما طورته الممارسة أو فهمته قيادة المنظمة)، وهذا يفيد بأن القوى الإسلامية لم تطعن بالكلية في شرعية المنظمة، وكانت معارضتها تدخل في عداد أي معارضة عادية "الأزعر، 2000، ص 404".

أدى اتفاق أوسلو إلى انتقال المعارضة – سواء تلك في إطار المنظمة أو خارج إطارها- لمنظمة التحرير إلى أبعد الحدود، وأصبح من الجائز تماما تصور انتقال الجدل إلى التشكيك في شرعيتها وصلاحيتها، ويرجع ذلك إلى إلغاء مواد من الميثاق يفهم منها رفض وجود الكيان الصهيوني

واعتماد الكفاح المسلح كوسيلة نضالية وذلك في إطار الاستجابة لاستحقاقات اتفاق أوسلو. إن نشوء السلطة الفلسطينية كنتيجة لأوسلو أدى إلى حالة من الازدواج النظامي في الحياة السياسية الفلسطينية، فعلى انه طبقا لاتفاق أوسلو فإن الاتفاقات تتم بين المنظمة و(إسرائيل) إلا أن رئاسة السلطة وبحكم رئاستها للمنظمة كان لها المبادرة التفاوضية وغير التفاوضية في الحياة السياسية وغير السياسية للشعب الفلسطيني وخاصة داخل فلسطين المحتلة "الأزعر، 2000، ص 405".

بالتأكيد فإن حركة فتح كانت على رأس قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت هي المحدد الأساسي لسياساتها ولكل توجهاتها، فإن ما ينعكس من معارضة للمنظمة ينعكس على حركة فتح، وتأثيرات اتفاق أوسلو على المنظمة، كان لها مردودها المباشر على حركة فتح، وخاصة فيما يتعلق بتغيير بنود الميثاق الفلسطيني، والذي كان له الأثير الكبير في انتقال حركة فتح من مربع ممارسة الفعل الثوري إلى مربع ممارسة السلطة.

بعد عشرين عاما على المؤتمر الخامس لحركة فتح، عقد المؤتمر السادس، ولكن في خلال العشرين عاما تغير وجه العالم، فقد انهار النظام الدولي ثنائي القطبية، وقامت حركة فتح بنقل ثقلها إلى ساحة الضفة الغربية وغزة، وبرزت حركة حماس كمنافس لا يبحث عن شراكة أكبر –كما كانت تعتقد– بل يبحث عما هو أكبر من ذلك بكثير. انتقلت فتح إلى بناء أول سلطة وطنية في الضفة والقطاع (نتيجة لاتفاق أوسلو)، ووجدت حركة فتح نفسها في حالة استعصاء في الاتفاق على مفهوم الاستقلال والدولة سواء مع فصائل منظمة التحرير، أو الحركة الإسلامية الممثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي الذي لهما برنامجا مختلفا إلى حد التناقض مع برنامج الإجماع الوطني، كل ذلك انعكس بشكل حاد على التوازن المطلوب بين مهمة التحرير الوطني التي يجب انجازها، ومهمة بناء الدولة التي يجب المضي قدما فيها "رباح،2009، ص 98:97".

إن عدم الفصل بين برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية وبرنامج حركة فتح كان له الأثر الكبير على الحركة، حيث أن فتح كحركة لها برنامج يخاطب القاعدة المجتمعية ويتبنى قضاياه، إضافة إلى قيادتها للمشروع الوطني الفلسطيني. أما السلطة الوطنية الفلسطينية فهي أداة مؤسسية سيادية، وأداة نظامية لقيادة الشعب الفلسطيني ككل داخليا وخارجيا بكل توجهاته وانتماءاته، وحيث أن السلطة تخضع للتنظيم الدولي، فإنه يترتب عبيها التزامات سياسية وقانونية مقابل ما تحظى عليه من حقوق في التمثيل الخارجي، لذلك فإن ربط مستقبل الحركة بمستقبل السلطة، وعدم الفصل بينهما، خلق حالة من الازدواجية وعدم وضوح الأدوار، مما أثر سلبا على دور فتح ومكانتها "اشتيه، وعوض، ودويكات، 2009، العدد 79، ص 27".

في دورته الحادية والعشرين وبحضور الرئيس الأمريكي بل كلينتون تم عقد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة بتاريخ 1996/4/24 ، وهذه الدورة عقدت في إطار الالتزام بما ورد في مقدمة اتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في 13 أيلول / سبتمبر 1993 (اتفاق أوسلو)، ورسائل الاعتراف الموقعة في 9 و10 سبتمبر (أيلول) 1993 والاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) الموقع في واشنطن في 28 سبتمبر (أيلول) 1995، فقد تقرر تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة (إسرائيل) يومي 9 و10 أيلول / سبتمبر 1993 "موقع الطيراوي، 2013".

وقد صادق المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد في غزة بتاريخ 1998/2/14م على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي نصت على القضاء على دولة (إسرائيل)، وتعديل بعضها الآخر، التزاماً باتفاق واي بلانتيشن، ونورد فيما يلي أرقام المواد التي ألغيت من الميثاق الوطني، وأرقام المواد التي تم تعديلها: والمواد الملغاة هي: "6، 7، 8، 9، 10، 15، 19، 20، 21، 22، 23، 30" أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي: "1، 2، 3، 4، 5، 11، 13، 14، 16، 17، 18، 25، 26، 27، 29"(*) "وفا، 2011".

أدخل اتفاق أوسلو تحولاً مهما على بنية النظام السياسي الفلسطيني، هذا النظام الذي كانت تجسده منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها المتعددة، تمثل في قيام سلطة الحكم الذاتي في الضفة وقطاع، اختفاء منظمات سياسية شكلت في الماضي امتداداً لأنظمة عربية، وتراجع تأثير المنظمات اليسارية العلمانية، في مقابل تنامي الاتجاه الديني السياسي، وضعف دور مؤسسات منظمة التحرير، اعتماد الاقتصاد الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي على مساعدات الدول المانحة مما أضفى سمة "الريعية"" على السلطة الفلسطينية، والسماح للنخبة البيروقراطية–الأمنية ببناء نفوذ اقتصادي، رافقه انتشار واسع لظاهرة الفساد المالي والإداري "الشريف، 2007، العدد 70".

كان لاتفاق أوسلو الأثر الكبير على مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصا على حركة فتح، ورشح عنه التجربة الأولى لممارسة السلطة في داخل فلسطين، علاوة على أن هذا الاتفاق كان له أثره على الفعل الثوري، بحيث أدى إلى تراجعه، والأهم من ذلك ساهم في تغيير البنية للنظام السياسي الفلسطيني، وكذلك تعديل وإلغاء مواد في الميثاق الفلسطيني تتعلق بالكفاح المسلح، وطبيعة العلاقة مع (إسرائيل) كدولة احتلال.

(*) : انظر ملحق رقم (5) : الميثاق الوطني الفلسطيني 7/10/ 1968م "وفا، 2011".

2.2.4: حماس والنظام السياسي الفلسطيني

في هذا المبحث سيتم تناول حركة حماس وموقعها من النظام السياسي الفلسطيني، وذلك في محاولة للوقوف على التأثير المتبادل بين حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني، وهل النظام السياسي ساهم في تحول حماس إلى ممارسة السلطة، مع القول بأنها ما زالت تنتهج المقاومة، هذا ما سيتم تبينه والوقوف عليه.

1.2.2.4 : دخول الحركة الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني

حول أنماط العلاقة بين الدين والدولة، بين الدين والسياسة، يكنى ويسمى بالعلمانيين كل أولئك الذين أبطلوا الصلة بين الدين والسياسة، وفكوا الارتباط بينهما على أي مستوى من مستويات تمظهره المختلفة، وذلك على أساس أن المجال السياسي هو مجال زمني على وجه الطبيعة والضرورة، أما الأصوليين فهم يقرأون العلاقة بين الدين والسياسة بوصفها علاقة تلازم وتماهي عصية عن أي لون من ألوان الفصل، وذلك على خلفية الافتراض أن السياسة باب من أبواب الشريعة وحرمة دينية ضد أي انتهاك وضعي. يذهب العلمانيين إلى وجوب إقامة الدولة على أسس العلمنة الشاملة، في ينادي الأصوليين بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، واعتبارها مصدر التشريع الوحيد، بل إقامة الدولة الإسلامي "بلقزيز، 2001، ص 33".

مما سبق ومن كلام الدكتور / عبد الإله بلقزيز وبالإسقاط على الواقع الفلسطيني، نجد أن اندماج الحركة الإسلامية الفلسطينية في النظام السياسي، هو أمر محفوف بالتناقضات والمفارقات، فالنظام السياسي الفلسطيني كان أساسه الفكر الوطني أو العلماني بمعنى آخر، في حين أن الحركة الإسلامية تنتهج الفكر الإسلامي، مما سيؤدي إلى حدوث الكثير من المفارقات تترك آثارها السلبية على هذا النظام.

يشير أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين إلى أن الفترة ما بين 1967-1975 بأنها مرحلة المساجد، ومن الواضح أن أولويات الجماعة في غزة اختلفت عن أولوياتها في الضفة، حيث أن سكان الضفة الغربية منفتحون على العالم الخارجي عبر الأردن، التي وفرت لهم امتيازات وغطاء سياسي مكنهم من حرية الحركة والاتصال، بينما سكان قطاع غزة ظلوا مقيدين بمصر وبمحدودية الحركة ، فكان التوجه نحو الفلسفة الإصلاحية تعبيراً عن الانكفاء إلى الداخل الفلسطيني، نتيجة لذلك وفي بداية السبعينيات من القرن الماضي وجه شباب الإخوان المسلمين لتهيئة المساجد لتكون دورا ليس للعبادة فقط، بل للدعوة والتربية والتعليم والإصلاح "حجازي، 2010، ص 330-332".

نجحت الحركة الإسلامية الأصولية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين في قطاع غزة والضفة الغربية، في التحول من تنظيم صغير محدود التأثير، إلى تنظيم ذي قاعدة جماهيرية. لقد كانت انتفاضة 1987 هي الموقت الزمني لتوسع نفوذ الحركة الإسلامية ويعدو ذلك لأسباب عدة :تراجع القدرة التعبوية لمنظمة التحرير الفلسطينية، انتقال مركز ثقل النظام السياسي الفلسطيني إلى الأرض المحتلة، وتزايد عبئها البيروقراطي وانتشار شهوة الزعامة والترهل التنظيمي في أوساطها. لقد فهمت الحركة الإسلامية أن عليها الانخراط في العمل المسلح ضد (إسرائيل) لكسب شرعية الانخراط في النظام السياسي الفلسطيني، وهذا ما أدى لتبنيها الكفاح المسلح "هلال، 1998، ص 96:95".

مع انطلاقة انتفاضة 1987 وتنامي فعالياتها، أدركت قوى التيار والحركة الإسلامية كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، أن ما يجري يختلف عن التوجهات القيادية في الخارج وتعليماتها، وفي 14 كانون ثاني / يناير 1989 أصدرت قيادة الإخوان المسلمين في قطاع غزة بيانا دعت فيه الشعب الفلسطيني إلى الوقوف في وجه الاحتلال، واعتبر هذا البيان أهم خطوة اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، على طريق اكتساب الشرعية السياسية والنضالية في الساحة الفلسطينية "نوفل، 2000، ص 109".

بدا التنافس والذي بلغ في كثير من الأوقات حد الصراع، بين حركة فتح والإسلام السياسي، حادا منذ اللحظة التي دخل فيها الإسلاميون ساحة العمل الوطني في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ذلك لا يعني أن العلاقة قبل ذلك التاريخ بين الطرفين كانت جيدة، ولكنها كانت في إطار المقبول، حيث أن حركة فتح كانت تقبل احتلال الإسلاميين للمساحة الدينية، والإسلاميون يقبلون باحتلال فتح المساحة الوطنية. إن دخول الإسلاميين للمساحة الوطنية نقل حالة التنافس بينهم إلى حالة الصراع، حيث أن ذلك يمس الحالة التي لا تقبل فيها فتح بالتخلي عنها، وهي مسألة تمثيلها للشعب الفلسطيني "البرغوني، 2012، ص 53".

إن الحركة الإسلامية الأصولية وبعد تشكل السلطة الفلسطينية، لم تعد تواجه الاحتلال فقط، بل دخلت تحت تأثير النظام السياسي الفلسطيني، وما ينتج عنه من علاقة بالسلطة المركزية، واعتماد أشكال جديدة من العمل السياسي، ففي المرحلة التي سبقت إقامة السلطة الفلسطينية كانت المعارضة للمفاوضات تمثل عمليا معارضة لمواقف تنظيم فتح (المسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية)، ولكن هذه المعارضة بعد اتفاق أوسلو باتت تأخذ شكل معارضة لسلطة رسمية قائمة بأجهزتها ومؤسساتها وتستمد شرعيتها من انتخابات ديمقراطية، إضافة إلى أنها سلطة مقيدة باتفاقات والتزامات مع (إسرائيل)، في حين لا تزال الحركة الإسلامية في مواجهة معها "هلال،1998، ص 100:99".

2.2.2.4: أثر النظام السياسي الفلسطيني على حركة حماس

بالتأكيد فإن النظام السياسي الفلسطيني وحركة حماس يتبادلان التأثير، فكما أن حركة حماس ترك أثرا في النظام الفلسطيني، وأدخلت بعدا جديدا وهو ابعد الإسلام بعد أن كان قاصرا على الأبعاد الوطنية والقومية واليسارية، كذلك فإن النظام السياسي الفلسطيني ترك أثره على حركة حماس، من حيث التأثير في توجهاتها وتحولاتها نحو الواقعية، وتبني مواقف أقل تصلبا.

بالعودة إلى طبيعة الفكر السياسي للحركات الإسلامية ونظرتها للدولة والسلطة فإن الموقف السائد في الفكر الإسلامي المعاصر يناقش الدولة لا من حيث أنها تنظيما للسلطة بما هي تداول وتحقيق لتراتب، وتحديد لمسئوليات وتعيين لأهداف ومحاسبة على المسئولية، أي مؤسسة دنيوية تاريخية لا شخصية، ومجالا مستقلا لتسيير وتوظيف السلطة، بكل ما تحمله من رهانات تمس مصير المجتمع، ولكن من وجهة نظر الأخلاق والقيم الدينية أو العلمانية "غليون، 2007، ص 35".

المشكلة في التنظيم الإسلامي أن النظم الأساسية واللوائح الإدارية تعامل وكأنها سر من الأسرار، بحيث القاعدة العريضة من أبناء التنظيم لا تطلع غالبا على النظام الأساسي، وبالتالي لا يتسنى لها مناقشته أو مراجعته أو اقتراح التعديلات، المشكلة الثانية في التنظيم الإسلامي التداخل الخطير بين الدين الذي هو أمر رباني، والتنظيم والذي هو جهد بشري، هذا التداخل جعل الفاصل بينهما غير واضحا، هذا الاختلاط أضفى على التنظيم مسوح الدين، بحيث يشعر الإسلامي الحزبي بالإثم لو خالف أمرا تنظيميا أو اعترض عليه، أما المشكلة الثالثة في التنظيم الإسلامي فهي أنه يطالب أعضاءه بتأدية واجباتهم تجاهه دون أن يسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم "النفيسي، 2012، ص 14".

إن مفهوم الدولة والسلطة من وجهة نظر ورؤية الحركات الإسلامية الخاصة، ففي حال وصول هذه الحركات للسلطة، فإنهم يخضعون لقناعات خاصة بهم وبتفسيراتهم الشخصية، هذه القناعات تتيح لهم التمسك بالسلطة والنظر إليها ليس من الناحية القانونية ولكن من الزاوية الدينية، بمعنى أن مسألة تداول السلطة كمثال غير معتبرة طالما أن ذلك لا يتعارض مع فكرهم وقناعاتهم الدينية، أمر آخر يتعلق بالبنى التنظيمية للحركات التنظيمية، فالتنظيم يقترب من القداسة، وهو تجسيد للدين، فهل حركة حماس ينطبق عليها ذلك بحكم أنها إحدى حركات الإسلام السياسي؟ وإن انطبق فما أثر ذلك على فكرها السياسي؟ وما هي تأثراتها وتأثيراتها؟

تعد حركة حماس امتداداً لحركة الإخوان المسلمين، وبالتالي فإن مشروع حركة حماس وحكومتها في غزة هو مشروع الإخوان المسلمين الذي هو بمتطلباته فوق أي مشاريع أخرى، بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية، إن فصل غزة عن الضفة وتأسيس سلطة إسلامية يعد من جانب القائلون بالمشروع الوطني تهديدا للمشروع الوطني، أما بالنسبة لحماس والإخوان المسلمين فهو

نصر وقاعدة ومنطبق لتأسيس المشروع الإسلامي الذي تحلم به الجماعة من أكثر من ثمانين عاما. إن مشكلة الإسلام السياسي في فلسطين وعلى وجه الخصوص حركة حماس أنه يريد استنساخ تجارب الإسلام السياسي في البلدان الأخرى دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية "أبراش، 2010".

بعد أن تشكلت السلطة الفلسطينية عام 1994، بدأت حماس سلسلة من التفجيرات داخل (إسرائيل)، حتى أن حركة فتح شعرت أن هدف هذه العمليات هو تخريب العملية السلمية وإحراج السلطة، وعليه حاولت السلطة التعامل مع حركة حماس من خلال ثلاث مستويات متدرجة : الحوار، والاحتواء، والقمع والاعتقال. وفي عام 1995 عقد حوار بين السلطة وحماس، في محاولة من السلطة لإقناع حماس بالمشاركة في الانتخابات، أو على الأقل الحصول على ضمانات بعدم إفشالها، ولكن حماس رفضت دخول الانتخابات، ولكنها التزمت بعدم إفشالها، وبعد ذلك انقطعت جلسات الحوار، وبعد انتفاضة الأقصى في 2000 استطاعت حركة حماس فرض نفسها واستعادة دورها وشعبيتها، وبات واضحا عدم إمكانية تجاوزها سياسيا "سلامة، 2009، ص 44".

ترفض حركة حماس وبشكل مبدأي كل ما يصدر عن السلطة والمنظمة سواء كان صحيحاً أو غير صحيحاً، وهناك حالة من التخبط في مواقفها فهي تارة تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، وتارة أخرى تتحدث عن الاستعداد للاعتراف بدولة في الضفة وغزة، تارة ترفض المفاوضات أو أي اتصالات مع أمريكا و(إسرائيل)، وتارة تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة أو حوار مع أي مسئول أوروبي أو أمريكي، وتارة تتحدث عن المقاومة في حين هي متوقفة عن المقاومة منذ فترة، بل وتتصدى لمن يقاوم انطلاقا من قطاع غزة، أصبحت حركة حماس تنشغل بالسلطة أكثر من المقاومة، وفي شأن المصالحة فتقول أنها تريد المصالحة ولكنها تعمل كل ما من شأنه تعطيل المصالحة. إن غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة لأنه تيه من كان الناس يراهنوا عليه أن يكون المنقذ "أبراش، 2009".

شكل توقيع اتفاق أوسلو مناسبة جدية لاختبار مواقف القوى السياسية، فمعظم هذه القوى رفضت الاتفاق، وجاء هذا الرفض ضمن مستويين مختلفين نوعيا : الأول معارضة الاتفاق وفي نفس الوقت الاستفادة منه حزبيا وفرديا، الثاني معارضة اتفاق أوسلو قولا وفعلا، وهذا الاتجاه مثلته حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي. بالنسبة لحركة حماس فكان مواقفها تأخذ شكل المعارضة الواضح بدءً من اتفاق أوسلو وإفرازاته، إلى رفض انتخابات المجلس التشريعي 1996، إن خبرة وتجربة حماس في العقد الأول من عمرها 1987-1996 يمكن القياس عليه لما تم لاحقا، فتجربة حماس خلال الفترة 2005-2007 يمكن أن نلاحظ التناقض فيها مع ما سبقها، لتبدأ مسيرة التغيير والتحول "أبو النمل، 2007، ص 25:24".

لعل أولى المسائل التي كانت خارج النسق العام لحركة حماس وبداية للتحول، هو مشاركتها في اتفاق التهدئة الذي تم في ربيع 2005 بالقاهرة، وهذه التهدئة ربما تكون قد أسهمت في جعل الانسحاب الإسرائيلي من غزة في صيف 2005 هادئا. لقد نظر الكثيرين لتلك الخطوة كتمهيد لخطوة أكبر تنوي حماس اتخاذها، وهي المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي لسنة 2006، موقف المشاركة هذا يتناقض مع موقف عام 1996، مما يدلل على حدوث تبدل وتحول لافت في موقف حماس ليس فقط على صعيد الانتخابات، بل أيضا على صعيد المقاومة، حيث تم وقت أعمال المقاومة والعمليات الاستشهادية، مع التلميح لتهدئة تصبح هدنة لعشرات السنين، مسألة أخرى فمن الملاحظ أن اسم وبرنامج حركة حماس الانتخابي "الإصلاح والتغيير" في إشارة إلى محاربة الفساد والمفسدين، والملاحظ هنا عدم وجود اسم المقاومة في هذا الاسم، فهل كان هذا إشارة سياسية إلى حدوث تحول عميق في إستراتيجيتها وبالتالي تبدل أولوياتها "أبو النمل، 2007، ص 26:25".

نجحت حركة حماس لأول مرة في تاريخها في تشكيل حكومة فلسطينية إثر فوزها في الانتخابات التشريعية سنة 2006، هذا الفوز جاء مفاجئاً للجميع بما فيها قيادة حركة حماس نفسها، فهدف حماس كان تشكيل معارضة سياسية قوية في المجلس التشريعي، تحمي برنامج المقاومة، وتعزز مكانتها ودورها السياسي، ولكن الانتصار المفاجئ أجبر حركة حماس دخول على دخول المشاركة السياسية من أوسع أبوابها، حيث انتقلت من المعارضة إلى السلطة، وفي سبيل المحافظة على الحكومة في وجه كافة التحديات كالحصار وغيره، خفضت حركة حماس سقف مواقفها لتتلاقى مع مواقف فتح والدول العربية، مما يعني أن حركة حماس لم تتمكن من تطبيق برنامجها الإصلاحي، علاوة على عدم قدرتها على فرض رؤيتها السياسية في الصراع مع (إسرائيل) "أبو دياك، 2007، ص 149-152".

لقد كان تسلم حماس السلطة في ظل الاحتلال خطأً فادحاُ، وحماس بموقفها المعلن بعدم الاعتراف ب(إسرائيل) والتفاوض وضعها في خانة المعارض للسلام والعائق أمامه، وكون حماس كذلك فإن ذلك سينقلها من المقاومة الهجومية إلى النضال السياسي لرفع الحصار ليصبح التزود بالمواد التموينية في ظل سلطة حماس إنجازاً، وهو خطوة للوراء في الحقيقية، وهو ثمن تدفعه حركة حماس "بشارة، 2009، ص 165".

3.2.4 : **الانقسام الفلسطيني وتأثيراته**

يشكل الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس ضربة قاسمة للمشروع الوطني الفلسطيني في إطار سعيه للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وبناء دولته المستقلة ذات السيادة، هذا الانقسام ألقى بظلاله القاتمة على كافة المشاريع التحررية، سواء تلك المنطلقة من أسس وطنية، أو تلك المستندة على الأسس والنهج الإسلامي، إن البحث في جذور ومسببات الانقسام يأتي كخطوة أولى في سبيل

المعالجة الجذرية للواقع المشين الناتج عنه، والوقوف على تأثيراته على المشروع الوطني الفلسطيني، وبالتالي على ممارسة السلطة والفعل الثوري.

1.3.2.4 : **جذور ومسببات الانقسام**

واجه الإخوان المسلمون الفلسطينيون أكبر تحدي سياسي لهم على الإطلاق، تحدي سيفوق الهجوم الرسمي العربي ومنافسة البعث والقوميين العرب معا، تحدي قيام حركة فتح، ففي السنوات الأولى من خمسينيات القرن الماضي قامت عناصر إخوانية شابة مسلحة بقيادة خليل الوزير بتنفيذ بعض الهجمات الفدائية على أهداف إسرائيلية، والمرجع أن هذه العمليات لم تكن ضمن سياسة الإخوان، وقد قدم خليل الوزير في العام 1957مشروعا بتبني الكفاح المسلح ولكن هذا المشروع رفض من قبل قيادة الإخوان، أثر ذلك عقد الاجتماع التأسيس لحركة فتح في العام 1958، مما أدى إلى خسارة التنظيم الإخواني لأعداد متزايدة من العناصر لصالح حركة فتح، ردا على ذلك قام الإخوان المسلمين بوضع حد فاصل مع حركة فتح، ولكن هذا الفصل لم ينجح في وضع حد للتوتر بينهما، بل إزداد حدة في بعض مناطق المهجر كقطر "نافع، 1999، 17-20". ليشكل ذلك جذور الخلاف بين الإخوان المسلمين وحركة فتح.

في العام من 1960 إلى العام 1963 اتسمت هذه المرحلة بتحديد الخط الفاصل بين حركتي فتح والإخوان المسلمين، وانشغل كل فريق في عملية البناء الداخلي بعيدا عن الآخر، لقد استشعر الإخوان المسلمون حجم الخطر الذي يتهدد وجودهم من تلك الأفكار والتي اعتبروها في مكانة البلبلة التي يطلقها دعاة حركة فتح، نتيجة لذلك حددوا موقفهم من تلك الأفكار بإقامة سياجاً مانعا حول تنظيمهم، وحددوا وجهة نظرهم في مذكرة وضعوها سنة 1960 ردا على كل ما طرحته حركة فتح في وقتها، وفي العام 1963 اكتملت خطوات الإخوان المسلمين في البناء الداخلي، لينشأ لأول مرة التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين "أبو العمرين، 2000، ص 138".

تأثير نشوء حركة فتح على الإخوان المسلمين لم يقتصر على قطاع غزة، فالإخوان المسلمين غير الفلسطينيين في البلاد العربية، وضمن إطار ما كان يعرف باسم المكتب التنفيذي (1965-1969) وقفوا إلى جانب فتح وضد قيادة إخوان غزة، وقد عرفت قطر بمعركة حادة بين التنظيمين، وذلك بسبب وضع قطر الخاص بالنسبة للطرفين، وبعد انطلاقة حركة فتح في العام 1965 وفي خريف نفس العام عقد أول اجتماع للمكتب التنفيذي للإخوان في بيروت، وضم مندوبين عن معظم الفروع في العالم العربي باستثناء مندوب غزة، وبحث في هذا الاجتماع التعاون مع حركة فتح، الأمر الذي أغضب إخوان غزة وقسم من إخوان الأردن، وبسبب موقع إخوان غزة المعارض بحدة للتعاون مع حركة فتح طوي الموضوع "المولى، 2013، العدد 93، ص 156-158 ".

منذ سنة 1967 حتى سنة 1987 كانت حركة فتح تبلور الخط الوطني التحرري للصراع مع العدو الصهيوني، ولتحقيق الاستقلال الوطني المنشود، وفي الوقت الذي لم يستطع فيه الإخوان المسلمين العودة إلى فلسطيني قبل أواخر 1987 وتشكيل حركة حماس، إن العلاقة بين حركتي فتح وحماس تحمل إرثا تاريخيا- نفسيا لم يستطع الجيل الأول من مؤسسي حماس التخلص منه، كما إنها تحمل إرثا سياسيا- نظريا صار من الضروري اليوم العودة إليه والحوار بشأنه " المولى، 2013، العدد 93، ص 162:161".

يمكن تحديد مستويين رئيسين لتشخيص نقاط الخلاف والالتقاء بين حركتي فتح وحماس: المستوى الاستراتيجي العام، نجد أن هناك تباينا طفيفا وأحيانا تطابق في رؤية الحركتين وموقفهما من القضايا الكبرى كالتسوية السياسية والدولة الفلسطينية والمقاومة وممارستهما لها والمفاوضات المباشرة، وكذلك موقفهما الملتبس من الاعتراف ب(إسرائيل)، وفي المستوى الثاني نجد قضايا وعوامل سياسية وميدانية ذات بعد تكتيكي، ولكنها مهمة ومؤثرة ومنها العامل الخارجي، وبناء الثقة بين الطرفين والمرجعيات المؤسسية، إلى جانب القضايا التفصيلية الشائكة والمعقدة والتي كانت سببا للانقسام أو نجمت عنه، كالأجهزة الأمنية والمحاصصة والتقاسم الوظيفي والحكومة وإصلاح منظمة التحرير، وقانون الانتخابات وغيرها "سلامة، 2009، ص 33".

بدايات الخلافات بين حركتي فتح وحماس ظهر بشكل فعلي منذ عام 1993 ولغاية عام 2004، وفي هذه المرحلة اتسم الخلاف بأنه سياسي، حيث كانت هناك إجراءات من قبل السلطة الفلسطينية لمنع أي حوادث من شأنها عرقلة عملية التسوية، في هذه المرحلة كان هناك نوع من التفاهم بينهما، فحماس تفهمت موقف السلطة وحركة فتح من مشروع التسوية واستحقاقاته، كذلك تفهمت حركة فتح ما تقوم به حماس من مقاومة مسلحة وعمليات ضد (إسرائيل) من شأنه أن يكون عاملا ضاغطا على (إسرائيل) للاستجابة للاستحقاقات الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية، وكذلك قيام حماس بتقديم برنامجها المرحلي وعلى لسان مؤسسها الشيخ / أحمد ياسين، والداعي بانسحاب كامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، وضمان حق العودة للاجئين، كان سببا آخر لبقاء العلاقة بين الطرفين ضمن المعقول، وعدم وصول التفكير إلى حد إزالة كل منهما للآخر من الوجود السياسي الفلسطيني "عودة، 2011، ص 118".

منذ اتفاقية أوسلو تولت حركة فتح قيادة السلطة الفلسطينية، وسيطرت على غالبية وزاراتها ووظائفها العليا وعلى أجهزتها الأمنية والحكومية، ولكن السلطة عانت من فساد وترهل متأصل في الإدارات والمؤسسات، مما مهد الطريق لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006، أدى وصول حماس للسلطة ببرنامجها الإصلاحي والمتمسك بالمقاومة إلى صراع لا مفر منه، حيث أنه لم يكن من السهل على الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن يرى ثمره صراعه

الطويل مع الرئيس الراحل ياسر عرفات على صلاحيات رئيس الوزراء في يد حكومة غير فتحاوية، ذات برنامج مختلف، على الجانب الآخر لم يكن هينا على حكومة حماس أن تجد نفسها حكومة بلا صلاحيات. لقد صور البعض على أنه صراع استيلاء من قبل حماس على السلطة اختتم بــ"مرحلة الحسم"، في حين البعض الآخر صوره على أنه صراع تمسك وتعنت من قبل فتح بالسلطة التي آن لها التخلي عنها "عيتاني، 2008، ص 8-10".

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية 2006 وضعا معقدا، لأسباب ثلاثة : **الأول** يتعلق بنصوص الدستور الفلسطيني الذي على أن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام برلماني ديمقراطي رئاسي، تتوزع فيه الصلاحيات بين الحكومة والرئيس، هذا النظام سمح بوجود رئيس ينتمي إلى برنامج يختلف عن برنامج حزب الأغلبية في المجلس التشريعي، أن برنامجي الرئاسة "فتح" والحكومة "حماس"، مما أدى إلى وجود سلطتين، **الأمر الثاني** نظام انتخابي يقوم على المناصفة بين نظام الدوائر ونظام القوائم الذي يستند على التمثيل النسبي، **الأمر الثالث** يتعلق بطبيعة المؤسسة التنفيذية التي أنشأتها حركة فتح عام 1994، والتي جعلت العضوية في الحركة تتماهى إلى حد كبير مع معظم الوظائف وخاصة العليا منها، وذلك في ظل استنكاف معظم الفصائل وعلى رأسها حركة حماس عن المشاركة في السلطة لرفضهم اتفاق أوسلو "عوكل، 2007، العدد 69، ص 142".

تداخلت عوامل داخلية وخارجية في تفجير الصراع بين حركتي فتح وحماس، **العوامل الداخلية** : لم تتمكن حركة فتح من التكيف وفق نتائج الانتخابات، إضافة إلى حركة حماس لم تنجح في إقناع فصائل العمل الوطني بالانضمام إلى حكومتها، **العوامل الخارجية** : منذ ظهور النتائج وتأليف الحكومة الحمساوية اتخذت اللجنة الرباعية قرارا بوقف التعامل مع هذه الحكومة، الا في حالة الاعتراف ب(إسرائيل)، إعلان الالتزام بالاتفاقات، نبذ ما يسمى بالإرهاب، العامل الإسرائيلي كان حاضرا من خلال تحريض العالم على فرض حصار على حكومة حماس، معظم الأنظمة العربية ذات العلاقة مع الولايات المتحدة تساوقت مع الحصار، بهدف تقوية الفلسطينيين المنادين بالحلول التفاوضية والسلمية "عوكل، 2007، العدد 69، ص 143:142".

انفجر الاقتتال الداخلي في العام 2007، حيث أن حكومة الوحدة الوطنية والتي شكلت ضمن تفاهمات اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس (*)، لم تحقق أيا من الأهداف التي وضعتها على عاتقها كفك الحصار، وإعادة الأمن والأمان، بل تدهورت حالة الفوضى والفلتان الأمني، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد العدوان الإسرائيلي، انفجر الاقتتال نتيجة للعجز عن الاتفاق على تطبيق الخطة الأمنية التي أقرتها الحكومة "المصري، 2007، العدد 70، ص 53".

(*) انظر ملحق رقم (7) : نص اتفاق مكة للوفاق الوطني "موقع النكبة، 2013".

إن الصراع بين حركتي فتح وحماس هو صراع يعبر عن فكر سياسي ومنطلقات على النقيض، حيث أن حركة فتح انطلقت لتجسيد الهوية والشخصية الفلسطينية المستقلة، وبدون التقيد بفكر أو أيديولوجية معينة، أما حركة حماس فهي تنطلق من فكر إسلامي، وتعتبر امتدادا لحركة أوسع وأكثر شمولا وهي حركة الإخوان المسلمين، والتي تأتي قضية فلسطين ضمن أولوياتها ولكن ليس أولويتها الوحيدة، كما هو الحال مع حركة فتح، نتيجة لهذا الصراع كان الانقسام الفلسطيني والفصل السياسي والاجتماعي بين الضفة وغزة، في أسوأ ظاهرة عرفها التاريخ الفلسطيني المعاصر.

2.3.2.4: **الانقسام وأثره على المشروع الوطني الفلسطيني**

المشروع الوطني بشكل مجرد ليس مشروع حزب بعينه، المشروع الوطني الفلسطيني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني، المشروع الوطني ليس ملكا لحزب، وإنما لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أي تدخلات خارجية تحرفه عن وجعته النظرية، المشروع الوطني هو رديف لاستقلالية القرار الوطني، فمن لا يملك قرارا مستقلا لا يمكنه تأسيس أو قيادة مشروعاُ وطنياُ، كما أنه لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته إلا في إطار مشروع وطني تحرري، يستخدم جميع الوسائل لتحقيق أهدافه، فتارة المقاومة حين تكون ممكنة، والمفاوضات والوسائل السلمية عندما تتوفر شروطها "أبراش، 2009، العدد 78، ص 5".

إن الزمن لم يعمل تماما لمصلحة الوطنية الفلسطينية التي نشأت في أوضاع غير متكافئة في خضم الصراع ضد المشروع الصهيوني، فهذه الوطنية قامت خارج حيزها الجغرافي والاجتماعي الخاص وتأسست على الاعتماد على الموارد الخارجية، أكثر من اعتمادها على موارد شعبها، وطنية نشأت في ظل اختلال موازين القوى والمعطيات الدولية والإقليمية لمصلحة عدوها، نتيجة لذلك حدث تحول في الوطنية الفلسطينية من الراديكالية إلى الواقعية الموضوعية، هذا التحول كان وسيلة للحفاظ من جانب القيادة على وضعها كأي سلطة مهيمنة، هذا التحول والحديث عنه تجاهل واقع أن التحولات السياسية والبنيوية في جسم الحركة الفلسطينية إنما تغذي مشروعا آخر يختلف عن المشروع الوطني الأهلي كما أسسته حركة فتح، مما سيعكس نتائج خطيرة على قضية فلسطين وشعبها ومشروعها الوطني، ويمكن تبين ذلك في إعلاء شأن السلطة في الضفة الغربية والسلطة في قطاع غزة على حساب المشروع الوطني "كيالي، 2012، العدد 90، ص 12:11".

إن المشروع الوطني الفلسطيني كأي مشروع وطني آخر له محددات ضرورية لكي يستحق هذا الاسم، وهي لا تقتصر على تحديد الهدف المركزي، والأهداف الوطنية بشكل عام فحسب، بل هو بحاجة إلى وضع الخطط الإستراتيجية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وإلى أن يكون الشعب مستنهضا

وموحدا ومستعدا للتضحية من أجل هذه الأهداف، وواثقا بقدرته على تحقيقها، إضافة إلى قيادة سياسية على قدر من الوعي والخبرة وتملك الصفات القيادية التي تجعلها قادرة على القيادة، إن القيادة التي تفتقر للتأثير واتخاذ القرارات المصيرية تحكم على المشروع الوطني بالفشل، وللأسف فلسطينيا لم يعد هناك مشروع وطني ويعود ذلك إلى عدم وجود الإستراتيجية والخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف "المصري، 2007، العدد 70، ص 53".

شكلت أزمة فصل غزة عن الضفة الغربية بسبب أحداث حزيران / يونيو 2007 ضربة للمشروع الوطني الفلسطيني، جذور هذه الأزمة لا تعود إلى أوسلو فقط ، بل أن جذورها تعود إلى احتلال 1948 أي إلى المشروع الصهيوني هو الأزمة، بداية هذا الفصل جاءت عندما جرت انتخابات 2006 وكان التنافس أساسا بين الفئتين الرئيسيتين على الساحة فتح وحماس، وكان هناك رابح وخاسر، وهما لديهما منظمات مسلحة، فكيف يكون توازن في السلطة في ظل وجود منظمتين مسلحتين إذا لم يكن هناك تفاهم على البرنامج السياسي، نتيجة لذلك حدث شرخ كبير في النظام السياسي، حيث هناك حكومتان كل منهما تدعي الشرعية "منصور، جقمان وآخرون، 2007، العدد 71، 23:22".

يبدو أن الحركة الوطنية الفلسطينية آخذة في الانحسار، وهذا يعود جزئيا إلى التحدي الإسلامي للتيار الوطني الأساسي، فغزة الواقعة تحت سيطرة حكم حركة حماس بدأت تتشكل كمجال سياسي واقتصادي وعقائدي مستقل، وهذا أمر إذا ما استمر فإن تضافر الحصار، وحكم حماس، والاستقطاب المصري، ستفاقم إبعاد غزة عن عمقها في القدس والضفة الغربية، وستباعد أكثر فأكثر المسافة السياسية والمعنوية التي تفصل ثلث الفلسطينيين تقريبا عن أخوتهم في الأراضي المحتلة، أما في الضفة الغربية فإن الإجراءات الإسرائيلية الأمنية، وغياب أي قوة أو سلطة سياسية موحدة ومتماسكة، جعل البلدات الكبرى والمناطق جزرا سياسية، ما سبق يساهم بالتسريع في الابتعاد عن الهوية الوطنية، وبالتالي تهديد المشروع الوطني "الخالدي، 2008، العدد 74-75، ص 6:5".

لا نستطيع أن نتجاهل برنامجين سياسيين لحركتي فتح وحماس، فحركة فتح آمنت بحل مبني على أساس دولتين، وعلى أساس الشرعية الدولية، وأن المفاوضات هي الطريق لتحقيق هذه الأهداف، وبوضع البندقية جانبا، مع وعد للشعب الفلسطيني بإمكان تحقيق الأهداف نفسها، منظمة التحرير وعلى رأسها حركة فتح كانت تناضل بالكفاح المسلح وحدث تغيران : أولها إيمان المنظمة بالحل عن طريق الشرعية الدولية، ثانيهما ومن خلال عملية السلام أصبحت هناك التزامات رسمية لدى منظمة التحرير باعتماد العمل السياسي الدبلوماسي التفاوضي، ولكن تخلى حركة فتح عن قيادة الكفاح المسلح أدى إلى تراجع مكانتها لدى الشعب الفلسطيني. أما حركة حماس فلديها برنامج بديل ومنهج مختلف للوصول إلى تحقيق أهدافها "الخطيب، وآخرون، 2009، العدد 78، ص 64".

إن جوهر الانقسام ليس في الضفة وغزة، وهذا الفصل ليس هو العامل الحاسم، صحيح أن حماس استطاعت أن تسيطر على قطاع غزة، وبالتالي تحقق هدف كانت تطمح إليه (إسرائيل) من فصل غزة عن الضفة، ومن إيجاد مصير كياني مختلف في قطاع غزة، ولكن يظل موضوع برنامج مختلف لكل من حركتي فتح وحماس هو الأساس، ويجب التفكير إذا كان من الممكن المواءمة بينهما، والوصول إلى برنامج واحد في ضوء التجربة، وذلك في ضوء فشل برنامج منظمة التحرير الفلسطينية كبرنامج ومنهج، وأيضا في ضوء فشل شكل المقاومة الذي تتبناه حركة حماس، وذلك في ظل صعوبة تجاوز الانقسام "الخطيب، وآخرون، 2009، العدد 78، ص 65".

الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس يؤثر بشكل كبير على المشروع الوطني الفلسطيني وهناك عدة أوضاع سلبية قد ترشح عنه كمستقبل لهذا المشروع، **أول هذه الأوضاع** التحول من الانقسام إلى التقاسم أي إدارة الانقسام كحل مؤقت مما قد يكرس القطيعة، فيتحول الانقسام بالتالي إلى حالة دائمة، **ثاني هذه الأوضاع** هو عودة الوصاية العربية وهنا يعني إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني وربط غزة بمصر، وإعادة الضفة إلى الأردن، **ثالث هذه الأوضاع** هو إمارة إسلامية في قطاع غزة واستمرار الاحتلال في الضفة الغربية فحركة حماس هي امتداد لحركة الإخوان المسلمين وبالتالي فإن مشروع هذه الحركة وحكومتها في غزة، هو مشروع الإخوان المسلمين الذي له الأولوية على أي مشاريع وطنية، **رابع هذه الأوضاع** حالة اللاحرب واللاسلم حيث أن حماس لا تريد الاعتراف ب(إسرائيل) ولا بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة معها، والتسوية ستبقى متعثرة بسبب الانقسام. في حال فشل المصالحة في إنهاء الانقسام فالخوف من الاتفاق على إدارته، وفي هذا الوضع ستدخل القضية الفلسطينية والصراع مع العدو حالة اللاحرب واللاسلم، والخوف أن تكون (إسرائيل) أكثر قدرة على توظيف هذه الحالة لمصلحتها "أبراش، 2009، العدد 78، ص 12-14".

أثر الانقسام الفلسطيني على المشروع الوطني الفلسطيني، وهذا الانقسام له جذوره المسببة للخلاف بين حركتي فتح وحماس، وقد مر بمراحل تاريخية متعددة، وأسباب الانقسام متنوعة ما بين تلك المتعلقة بالفكر والمنهج وبرامج العمل، أم تلك المتعلقة بالصراع على السلطة، وكذلك فإن الانقسام ساهم في تكريس حالة من التراجع عن الفعل الثوري، حيث أن حماس نفسها تراجعت عن شعاراتها كما رأينا في شعارها الانتخابي التغيير والإصلاح، هذا الشعار الذي قفز عن كلمة المقاومة وكأن الأمر مقدمة لما سيكون. وبالتأكيد فإن الانقسام ترك آثار على المشروع الوطني الفلسطيني بشكل سلبي يقترب من التهديد الوجودي نفسه.

3.4: المؤثرات الإقليمية

بمتابعة مواقف حركتي فتح وحماس نلاحظ حالة من التخبط والتيه السياسي، يعود إلى وصول الخيارات المعلنة للحركتين لطريق مسدود، سواء كان خيار المفاوضات والتسوية لدى حركة فتح، أو خيار المقاومة لدى حركة حماس، فالخلافات العربية والمحاور الإقليمية ليست بعيدة عن حالة المأزق الفلسطيني، التيه السياسي الفلسطيني شبيه بما جرى بعد النكبة مباشرة. وقبل أن يختبر الشعب الفلسطيني خياراته، ولكن التيه الحالي فهو الأكثر خطورة، وجاء بعد تجارب سياسية وعسكرية مريرة خاضتها مجمل الأيديولوجيات الفلسطينية، سواء كانت وطنية أو قومية أو يسارية أو إسلامية "أبراش، 2009".

نشأ الفكر السياسي الفلسطيني في حرارة التجربة وتحت مطارقها القاسية، ورغم احتفاظ هذا الفكر بكثير من سماته الأولى، إلا أنه أخذ يكتسي بسمات أخرى جديدة نتيجة لارتباطه بحاجات الحركة الوطنية وتطورات مواقفها ومواقف الآخرين تجاهها، وصار من الطبيعي أن يأتي الفكر السياسي الفلسطيني متناغما مع سلوك اتصف بالتجريبية، حتى وهذا الفكر يتمسك بالثوابت الفلسطينية كسلاح متبقي للإعلان عن التشبث بالحق الفلسطيني، وحين يصعب الدفاع عن هذا الحق صار الإمعان في إنكار الواقع، مما أدى إلى ظهور ظاهرة الرفض، هذا الظاهرة التي كانت بداية الانفصام ما بين واقع يصعب تخطيه وواقع مرغوب "حوراني، 2000، ص 28:27".

1.3.4 : حركة فتح والمؤثرات الإقليمية

حقق الفلسطينيون منذ بداية الستينيات من القرن الماضي نجاحا شكل تهديدا للإستراتيجية الإسرائيلية، فإسرائيل ترفض الوجود والهوية والكيان الفلسطيني، حيث فلسطين تمثل صوت الضمير للعرب، لذا بنيت إستراتيجية (إسرائيل) على أساس تشتيت مفهوم القضية الفلسطينية انطلاقاً من تشتيت الفلسطينيون أنفسهم من أعوام 1948، 1956، 1967، لقد استطاعت (إسرائيل) تهديد الأمن القومي العربي بتجزئة أوصال النظام الإقليمي العربي. وتراجع القوة العربية في مواقع مواجهة عسكرية كغزو لبنان وطرد الفلسطينيون من بيروت، وغير ذلك من ممارسات إسرائيلية تهدد العرب وتخلق ظواهر عدم أمن حقيقية "المشاط، ونافعة، وآخرون، 1983، ص 30:29".

في كانون أول / ديسمبر 1964 وفي القمة العربية التي عقدت في الإسكندرية كان قرار تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار لتعبئة وتنظيم طاقات الفلسطينيين في معركة التحرير، إضافة إلى إنشاء قيادة عسكرية موحدة للجيوش العربية لردع اعتداءات (إسرائيل). هذا وقد شكل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في 1964، دور في قيام حركة فتح في الأول من كانون ثاني / يناير 1965 كحركة فلسطينية مستقلة تعتمد الكفاح المسلح أسلوبا وحيدا للتحرير، مع اعتبار منظمة التحرير أداة

بيد الأنظمة العربية كونها تشكلت وأنشأت بقرار رسمي عربي وفي حاضنة نظامه السياسي "نوفل، 2000، ص 20".

كانت لحرب 1967 نتائج مباشرة على الصعيد الفلسطيني، حيث رسخت ما بشرت به حركة فتح من منطق النضال القطري الفلسطيني، بعد سقوط الرهان على دور الجيوش العربية في معركة التحرير، تحرر العمل الكفاحي الفلسطيني من قيود الوصاية الرسمية العربية، انتشار ظاهرة العمل الفدائي وظهور تنظيمات فلسطينية جديد، إحداث تغيرات جذرية على بنية الكيان الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية، والدخول في مرحلة جديدة من تطور الفكر السياسي الفلسطيني، ويظل أهم حدث هو انتقال قيادة منظمة التحرير إلى أيدي حركة فتح، حيث أن نكسة حرب 1967 كانت تعبيرا عن فشل النهج الذي كانت عليه منظمة التحرير الفلسطينية "الشريف، 1995، ص 144-146".

في أعقاب حرب 1967 أخذت حركة فتح أبعادها المؤثرة في العمق من خلال معركة الكرامة 1968، حتى أصبحت بصياغتها هي جذور الأمل التي أشعلت حركة المقاومة الشعبية، وكذلك حرب الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية، مما قاد إلى حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973، حيث حقق العرب أول انتصار تكتيكي على (إسرائيل)، هذا الانتصار كان يمكن موضوعيا أن يكون نقطة الانطلاق نحو فرض حل عربي مشرف للصراع، لولا أن دب الخلاف والصراع بين التحالف القتالي- السياسي- البترولي بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير والدول النفطية حول كيفية استثمار هذا الانتصار سياسيا، حسمه السادات بخطوة انفرادية بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، والتي شكلت "مأساة عربية" لا تزال تلقي بظلالها إلى اليوم "الخولي، 1988، ص 12".

في تطور مهم أثر المواجهات الدامية في الأردن بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني في تشرين الثاني / نوفمبر 1968 وأيلول سبتمبر 1970 والرحيل الجبري من الأردن وبدء الحرب الأهلية في لبنان (1975-1976)، مما ساهم في إضعاف إستراتيجية الحرب الشعبية التي قادتها المقاومة الفلسطينية، نتيجة لذلك قررت حركة فتح استخلاص العبر من التجربة الأردنية ومن حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973، وتوسيع إستراتيجيتها بدءا من العام 1974، من خلال اختيار العمل السياسي- الدبلوماسي ودمج الفدائيين في جيش رسمي، وفي الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في لعام 1974 تم تبني برنامج النقاط العشر "مصالحة، 1994، ص 198".

شهدت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين صراعا بين خطين فكريين سياسيين، أحدهما تميز بالثبات على الثوابت، وتميز الثاني بالتعاطي مع المستجدات ونشدان تسوية على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبرزت حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 كمحطة لبداية الغلبة لخط التسوية، وظهر أول برنامج وطني فلسطيني يمكن أنه يوصف انه للتسوية، هو برنامج النقاط العشر أو كما

سمي رسميا البرنامج المرحلي للعمل الوطني، وتضمن البرنامج أمرين : إقرار فكرة المرحلية بموافقة الجميع، والدعوة إلى الكفاح من أجل إنشاء سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، هذا البرنامج ساهم بالحصول على تأييد رسمي عربي واعتماد منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، علاوة على حصولها على منزلة مراقب في الأمم المتحدة "الحوراني،2000، ص 61-63".

أعادت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 القضية الفلسطينية على سلم أولويات الاهتمامات العربية، وعلى الصعيد الدولي حركت الانتفاضة موجة واسعة من التعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، باعتبارها قضية تحرر وطني وعرت (إسرائيل) كدولة واحة للديمقراطية في صحراء الشرق الأوسط، كنتيجة لهذه الانتفاضة عقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ، 1988 حيث تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين والقدس عاصمة لها، هذا الإعلان تضمن لأول مرة موافقة منظمة التحرير على قرار التقسيم 1947 تحت رقم 181، وكذلك الموافقة الصريحة على قراري 242و 338 الصادران عن مجلس الأمن وربطهما بحق تقرير المصير "الشريف، 1995، ص 357-371".

أدت الأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية في المنطقة العربية إلى تعرض النظام السياسي الفلسطيني لتغييرات جذرية ارتبطت بولادة حركة المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، فمنذ منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينات طرأت تغييرات مهمة على هذا النظام كحرب حزيران / يونيو 1967 واحتلال (إسرائيل) باقي الأراضي الفلسطينية، أحداث أيلول 1970 في الأردن وإخراج المقاومة الفلسطينية، الحرب الأهلية في لبنان 1975، الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على مواقع المقاومة الفلسطينية في لبنان طوال فترة السبعينيات من القرن الماضي، اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) 1978، غزو لبنان 1982 وخروج المقاومة الفلسطينية، الانشقاق في حركة فتح 1983، إعادة توحيد المنظمة والانتفاضة الفلسطينية 1987، انهيار المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج 1990، مفاوضات مدريد 1991، اتفاق أوسلو 1993....، لقد تأثر الحقل السياسي الفلسطيني منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية في بدايات القرن العشرين بالبنى المحلية والأحداث الإقليمية والدولية "هلال، 1998، 73:72".

1.1.3.4: حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد

تعد حرب الخليج الثانية من أسطع الأمثلة على ما تتركه الصراعات العربية – العربية من آثار سلبية على الحركة الوطنية الفلسطينية، فنتائج حرب الخليج الثانية تركت تأثيرا قاسيا على الفلسطينيين، حيث جمدت أنشطة منظمة التحرير في الكويت وتقليص الدعم المالي الخليجي للمنظمة

بشكل كبير، نتيجة لتصور بأن منظمة التحرير وقفت في موقف المؤيد للعراق، علاوة على مواجهة الفلسطينيون بعد هذه الحرب لعالم أقل استعدادا للإصغاء إلى مطالبهم، ونتيجة لانهيار الاتحاد السوفياتي فقد خسر الفلسطينيون دعما كبيرا لقضيتهم، إضافة إلى أن تشكل النظام العالمي الجديد ونتائج حرب الخليج الثانية سارا في اتجاه معاكس للمساعي التي يبذلها الفلسطينيون من اجل الاستقلال وبناء الدولة "الغبرا، 1997، ص 66-68".

جاءت حرب الخليج الثانية 1990 في الوقت الذي كانت فيه الانتفاضة الفلسطينية في أوج نشاطها واشتعالها، ولكن قيام العراق باحتلال الكويت في 2 آب / أغسطس انعكس سلبا على الانتفاضة الفلسطينية. ففي خضم تطورات أزمة الخليج وكمحاولة منه لكسر التحالف الأمريكي الغربي والعربي لمواجهة العراق ربط النظام العراقي ورهن خروجه من الكويت بخروج القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما دفع بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى تبني موقف مؤيد للعراق، وهو ما ترتب عنه اضطراب في مواقف دول عربية إزاء القضية الفلسطينية. إن تظافر هذه العوامل المجسدة للتفرقة العربية مع النتائج المدمرة لحرب الخليج الثانية كان لها تأثير كبير سلبي على القضية الفلسطينية "لكريني، 2006".

نتيجة لحرب الخليج الثانية 1991 وتزايد دور الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، تحت مسميات مختلفة أهمها الشريك الكامل، هذا الدور الأمريكي نتيجة لمجمل التغيرات التي طرأت على الجغرافيا السياسية للمنطقة، ويمكن استخلاص المفاهيم الأمريكية والتي أدت لمؤتمر مدريد من خلال النقاط التالية "المصري، 1995، ص 11" :

- حتمية السلام انبثقت من متغيرات إقليمية وأحداث عالمية بينها زوال الاتحاد السوفييتي، ونهاية الحرب الباردة، وتضاؤل الأمر بحل عسكري، إضافة إلى رواسب حرب الخليج الثانية.
- الغاية الأساسية من صيغة مؤتمر مدريد مساعدة الأطراف المعنية على تحقيق تسوية سلمية عاجلة ودائمة وشاملة من خلال المفاوضات المباشرة على مسارين بين الدول العربية و(إسرائيل) من جهة، ومن جهة أخرى بين الفلسطينيين و(إسرائيل) على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242و338.

شكلت مفاوضات مدريد التي بدأت في تشرين أول / أكتوبر 1991، بداية لعملية سلمية معقدة الأبعاد، هذه المفاوضات كانت نتيجة لعدد من العوامل : سقوط الاتحاد السوفياتي واختلال الموازين التي تحكمت بالنظام العالمي، وانتقاله من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تقف على رأسه الولايات المتحدة، حرب الخليج الثانية عام 1990-1991 وتداعياتها، توصل صناع القرار

في الدول العربية أن التفاوض والسعي نحو حل سلمي للصراع مع إسرائيل هو أقصر الطرق للتصدي للتحديات التي تعترض النظام الرسمي العربي "الغبرا، 1997، ص 9".

مما سبق فإن مؤتمر مدريد جاء كنتيجة للمتغيرات الإقليمية والمؤثرات الدولية في المنطقة العربية، فالموقف الفلسطيني بات ضعيفاً نتيجة لتأييده الموقف العراقي، وزخم الانتفاضة بات في تراجع بعد حرف أنظار العالم إلى أزمة الخليج، أما الموقف العربي فبات أكثر تمزقاً وتشرذماً ولا يملك التأثير، أما الموقف الأمريكي فبات أكثر قوة بعد مساهمته في تحرير الكويت، وبالتالي فرض ما يريده على كافة الأطراف، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو، وبقاء أمريكا على رأس نظام القطب الواحد، كل ما سبق منح (إسرائيل) الكثير من الأفضلية لتكون في موقع يمكنها الحصول على أكبر استفادة ممكنة.

2.3.4 : **حركة حماس والمؤثرات الإقليمية**

بدأت حركة حماس من حيث بدأت حركة فتح، أي المطالبة بتحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، واعتبار فلسطين وقفا إسلاميا لا يمكن التفريط فيه، ولكن حركة حماس انتهت بقولها بالمشاركة في نظام سلطة أوسلو من خلال الانتخابات في العام 2006، والقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن شروط "أبراش، 2008".

يقول سامي خاطر(عضو المكتب السياسي لحركة حماس) " إذا أردنا أن نتقيد بحذافير اتفاق أوسلو، فإنه لا يمكن المزاوجة بين المقاومة والحكومة، لأن اتفاق أوسلو الذي أنشأ السلطة فرض عليها عندما أنشأها أن تمارس التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني، ... إذا سلمنا بهذا فالمقولة صحيحة لا يمكن الجمع بين المقاومة والحكومة، ولكن نحن في حماس عندما شاركنا ... لم نشارك على أساس التسليم باتفاق أوسلو، إنما من خلال العمل على التأثر في هذا الواقع الذي وجدناه، بحيث نعمل على إصلاحه وعلى نقل الواقع السياسي، لكي يصبح مدافعا عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها المقاومة" "صالح، وخاطر وآخرون، 2007".

من خلال قراءة سريعة لكلمات سامي خاطر نلمس اعترافه باستحالة المزاوجة بين المقاومة والحكومة، وعلى الرغم من أن دخول حركة حماس الانتخابات الفلسطينية وفوزها بمقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة الفلسطينية على قاعد اتفاقية أوسلو، إلا إنها تحاول توجيه الأمر لمنحى آخر، بالقول بأن الفرع قادر على تعديل الأصل، وفي اعتقادي أن هذا الأمر في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلا.

خلقت هزيمة 1967 تراجعا للتيار القومي العربي، مما أدى لتنامي أرضية ملائمة لتنامي دور التيار الإسلامي في عدد من الدول العربية، وفي قطاع غزة قامت جماعة الإخوان المسلمين بإحياء دورها في منتصف السبعينيات من خلال عدد من الجمعيات والمؤسسات الدينية، في الواقع لم تلعب

جماعة الإخوان المسلمين وحتى انطلاقة انتفاضة 1987 دورا فاعلا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (تلك الانتفاضة التي فرضت على حركة الإخوان المسلمين الانتقال من مرحلة الإعداد إلى مرحلة الجهاد من خلال انطلاق حركة حماس)، وظلت تعتبر أن الوقت لم يحن لمواجهة الاحتلال، وأنها في مرحلة الإعداد الذي سيقود عملية تحويل المجتمع إلى مجتمع إسلامي كمقدمة لإعلان الجهاد، علاوة على رفضها في ظل ارتباطاتها الخارجية وخصوصا مع قيادة الإخوان المسلمين في الأردن الإقرار بأهمية البعد الفلسطيني في نشاطاتها "الشريف، 1995، ص 359–361".

بدأت علاقات حركة حماس مع الدول العربية والإسلامية بكل من السعودية والعراق وإيران منذ عام 1989، وجاءت أزمة الخليج (90–1991) لتكون فرصة جيدة لحركة حماس، حيث أتاحت لها الفرصة الواسعة لبناء علاقات جديدة مع العديد من الدول العربية والإسلامية، حيث شارك ممثلها إبراهيم غوشة ضمن وفد من الحركات الإسلامية للتوسط بين كل من العراق والسعودية وإيران لحل أزمة الخليج الثانية، هذه العلاقات كان لها انعكاساتها على حركة حماس سياسيا وعلى واقع الساحة الفلسطينية "أبو عيد، وعمارة وآخرون، 1999، ص 287".

يعد تأخر حركة فتح في انجاز البرنامج الوطني من خلال أوسلو، وعدم نجاح اكتساب مقومات الدولة ذات السيادة، كل ذلك كان له أثره في منح حركة حماس مجالا للتحول السريع إلى القوة المعارضة الأولى، هذه القوة تنامى تأثيرها بين أوساط الجمهور الفلسطيني مع تواصل ممارسات السلطة بعد تأسيسها في العام 1994، إضافة للقيود الإسرائيلية المفروضة على السلطة، مما أتاح المجال أم حركة حماس لتوسيع قاعدتها الاجتماعية مستفيدة من الإمكانيات المادية التي توفرت لها، هذا في الوقت الذي قامت به حركة حماس بتبني عمليات ناجحة ضد (إسرائيل) التي تفاقم الحقد الجماهيري ضد ممارساتها القمعية "حجازي، 2011، العدد 87، ص 60".

ثمة إشكاليات تحكمت في درجة انفتاح حركة حماس مع الأنظمة العربية أهمها : أن هذه الأنظمة تخضع لمحددات وعوامل داخلية وخارجية كالتوافق الرسمي العربي على عملية التسوية كخيار استراتيجي، الحملة الأمريكية على الإسلام السياسي تحت ذريعة محاربة الإرهاب، علاوة على أن الأنظمة العربية في علاقاتها مع حركة حماس، تأثرت بكون جماعة الإخوان المسلمين تمثل المرجعية التنظيمية لحركة حماس "صالح، وجمعة وآخرون، 2007، ص 83".

حدث تطوراً مطرداً في فكر حركة حماس السياسي عبر السنوات العشرين الأولى من عمرها، وصارت الحركة تتجه نحو البرجماتية السياسية على حساب الأيديولوجية والشعارات، فحماس الميثاق 1988 تختلف عن حماس البرنامج الانتخابي 2006، فحماس الأخيرة متسيسة ومنفتحة على عكس حماس الأولى المؤدلجة والمغلقة، فالبرنامج السياسي لحركة حماس المعلن عنه في شهر آذار

/ مارس 2006 ، بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مثل خطوة هامة في سياق البرجماتية، ولكن بعد السيطرة العسكرية على قطاع غزة في شهر حزيران / يونيو 2007. ظهرت حالة الإرباك والتردد بين البرجماتية والشعارية "الحروب، 2008، ص 42".

شهد العام الثالث لانتفاضة الأقصى تطورات كانت بمثابة منعطفاً جوهرياً، حيث تفجر أسلوب الاغتيالات من قبل (إسرائيل) لقيادات الانتفاضة، وفي هذا العام أيضا تبلورت خلال هذا العام صورة حركة حماس كطرف أساسي في الحياة السياسية الفلسطينية، وكان الفشل الذي منيت به خطط شارون العسكرية والأمنية في مواجهة الانتفاضة على مدى أكثر من عام وفرض رؤيته السياسية على الفلسطينيين محبطا له ولحكومته، لذا لجأ شارون إلى البحث عن إستراتيجية جديدة تبلورت في الاغتيالات للقيادات الفلسطينية، فإستراتيجيته في الاغتيالات تهدف إلى القضاء على عناوين ورموز وقيادات المنظمات والقوى الفلسطينية باعتبار ذلك مدخلا لتفكيك بنية هذه المنظمات وتفتيت النظام السياسي الفلسطيني وتغيير قواعد اللعبة وفتح الأبواب أمام اضطرابات فلسطينية داخلية وأضعاف قدرة الفلسطينيين على الصمود واستمرار المقاومة "البغدادي، 2004".

وفي عام 2001 أقدمت (إسرائيل) على اغتيال عضو القيادة السياسة في حماس أيمن حلاوة، وكذلك أقدمت على اغتيال ثلاثة من زملائه السابقين في قيادة الحركة في نفس مكان اغتياله، وهم جمال منصور وجمال سليم وصلاح دروزة ، وكانت السلطات الإسرائيلية بدأت في انتهاج سياسة الاغتيال، في هذه الانتفاضة، منذ التاسع عشر من تشرين ثاني عام 2000، بعملية اغتيال كادر بارز في حركة فتح في منطقة بيت لحم حسين عبيات، وذلك عن طريق قصف سيارته من الجو "البغدادي، 2004".

إن إقدام (إسرائيل) على ممارسة أسلوب الاغتيالات في صفوف قادة الفصائل الفلسطينية، سواء كانوا من العسكريين أو السياسيين، لم يضعف من هذه الفصائل من ناحية تركيبها البنيوي والتنظيمي وخصوصا حركة حماس، ولكن بالتأكيد ترك أثرا على إعادة التوجهات السياسية لحركة حماس لتكون أكثر واقعية، وخصوصا بعد اغتيال عدد من القادة أمثال الشيخ / أحمد ياسين وإسماعيل أبوشنب، وعبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، وإبراهيم المقادمة وغيرهم.

بداية من العام 2011 ظهرت تباينات داخل حركة حماس، هذه التباينات ارتبطت بتغيرات إقليمية، فمحيط حركة حماس يتغير، وتتغير معه التوازنات، وطبيعي أن تصل تأثيراتها إلى حركة حماس كحركة سياسية اجتماعية هي جزء من محيط إقليمي، وحركة حماس تتأثر بهذا المحيط أكثر من أي تنظيم فلسطيني آخر، حيث أنها جزء من حركة (الإخوان المسلمين) لها امتداداتها، فالربيع العربي

وخصوصا في مصر وسوريا، هي الأكثر تأثيرا على حركة حماس، فبعد تولي الإخوان المسلمين لسدة الحكم في مصر، وزوال نظام حكم لم يخف عداءه لحركة حماس، فإن الأمور تغيرت وبدأت حركة حماس في غزة تكتسب أوراق قوة جديدة. قبل الربيع العربي كانت حركة حماس تقف في محور الممانعة الذي تقوده إيران وسوريا، وجاءت التغيرات الإقليمية لتظهر بأن الخارج لحركة حماس وعلى رأسه خالد مشعل، ينقل تحالفاته إلى محور جديد (القاهرة–قطر–تركيا) ويبتعد عن طهران وسوريا، وكانت غزة على علاقة تواصل مع إيران جسدتها، هذا التباين حمل بعداً أيديولوجياً لا يغفل "عطا الله، 2012، ص 82–80".

4.4: المؤثرات الدولية

1.4.4 : حركة فتح والمؤثرات الدولية

في ندوة ألقاها القائد في حركة فتح صلاح خلف "أبو إياد" في الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ 1974/2/24 قال فيها "هناك موازين قوى دولية نفهمها، قد تفرض أمرا معينا ولكن هناك قول مشهور دائما أردده، أنه لو حتى جاءت موازين القوى وفرضت على الأمة العربية كلها أن توقع على وثيقة الاعتراف ب(إسرائيل) والصلح وفرضت حتى على الأطفال الصغار وعلى الشبان والشابات أن يوقعوا عليها سيأتي جيل يمزق هذه الوثيقة ، ويقول أن الاعتراف ب(إسرائيل) والصلح معها خطيئة لا يمكن أن تقبله الأمة العربية، أنا واثق من ذلك لأن جيلنا لم يرب على القبول ب(إسرائيل)، إنما هناك حقائق وموازين قوى في العالم، علينا أن نضعها في اعتبارنا" "منظمة التحرير الفلسطينية، 1992، ص 76:75".

من واقع كلمات صلاح خلف "أبو إياد" نلاحظ أنه يعترف بدور وتأثير القوى والموازين الدولية، حيث أن هذه القوى تلعب دورا لا يمكن إغفاله أو تجاهله، ورغم تأكيده على عدم شرعية (إسرائيل) إلا انه أشار إلى إمكانية فرض الاعتراف ب(إسرائيل) في إطار الاستجابة للمتغيرات والموازين والقوى الدولية، وهذه القوى والموازين متغيره فقد يأتي وقت وتقوم أجيال أخرى برفض الاعتراف وتمزيق الوثيقة، بمعنى آخر أن كل جيل قد يفرض عليه التعاطي مع المتغيرات الدولية.

ظهرت ملاح مرحلة جديدة في التوازن الدولي عرفت بإسم الانفراج، في أعقاب حرب حزيران / يونيو 1967، ولكن سياسة الانفراج عند الدولتين الكبريين اختلفت من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة مصالحهما، وقد انعكس ذلك على طريقة معالجة كل منهما للقضية الفلسطينية، مع تحاشي المجابهة في العصر النووي، لقد مثلت حرب 1967 وحرب 1973 نوعا من المواجهة بين الدولتين الكبريين، نتيجة لذلك فإن السياسة الأمريكية تحركت في اتجاهين تسوية الصراع العربي – الإسرائيلية، وتفادي خطر المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، مما كان له الأثر على القضية الفلسطينية من خلال طرح مشروع روجرز 1969، مؤتمر جنيف كإطار للتوصل إلى تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي "الدجاني، 1980، ص 5–8".

"عام 1967، وهو عام الانكسار التاريخي لحركة التحرير الوطنية العالمية، ونهوض العالم الثالث في وجه الاستعمار والامبريالية والعنصرية. فعلى امتداد النصف الثاني من عام 1966 والنصف الأول من عام 1967 نجح الاستعمار العالمي وحلفاؤه في ضرب وحصار المواقع الثلاثة القيادية لحركة العالم الثالث الصاعدة : غانا– نكروما، اندونيسيا–سوكارنو، مصر–عبد الناصر، ومعها سوريا وحركة التحرير العربية، وذلك من خلال الهزيمة أمام (إسرائيل) في الحرب العربية– الصهيونية الثالثة، منذ تفجر الصراع" "الخولي، 1988، ص 12".

أثر حرب 1967 اجتمع مجلس الأمن الدولي بتاريخ 1967/11/9 بناء على طلب مصر للنظر في الوضع الخطير في المنطقة العربية، وقدمت عدة دول مشاريع عدة رفضت من العرب و(إسرائيل)، وقد تقدمت بريطانيا بمشروعها الذي صاغه اللورد كرادون وأقره مجلس الأمن بالإجماع في 1967/11/22، وعرف بقرار 242 حيث تضمن سحب القوات المسلحة من الأراضي "النص الفرنسي" أراض "النص الانجليزي" التي احتلتها في النزاع الأخير، إنهاء جميع حالات الحرب والاعتراف بالحدود الآمنة لكل دول المنطقة. هذا القرار واجه الرفض فلسطينيا لتضمنه إنهاء حالة الحرب مع (إسرائيل)، كل ما تشتمله تلك الكلمة من إجراءات، وأصدرت حركة فتح بيانا رفضت فيه القرار، وكذلك فعلت سوريا، في حين وافقت عليه كل من حكومتي مصر والأردن "جبارة، 1998، ص 352:351".

خضع قرار 242 لمقتضيات المصالح الدولية والتوازنات التي كانت سائدة في تلك الفترة الزمنية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال صياغة القرار البريطانية ومحاولة التلاعب بالنص من خلال كلمة (أراضٍ أُحتلت) بعد حرب 1967، في حين أن النص الفرنسي يقول (الأراضي التي أُحتلت)، كل ذلك مدعاة للشك في نوايا مجلس الأمن –المهيمن عليه من الدول الكبرى– في إعادة الحقوق للشعب الفلسطيني، حيث وضح من خلال هذا القرار حرص المؤسسة الدولية على إضفاء الشرعية ل(إسرائيل) وعلى حقها في العيش آمنه في حدود هي من فرضتها.

بعد حرب تشرين أول / أكتوبر1973 أدركت الولايات المتحدة خطورة مزج الإمكانيات الاقتصادية بالإرادة السياسية، والنظام العربي أصبح خاضعا في تلك المرحلة لتأثيرات مهمة سواء من داخله أو خارجه، لذلك حاولت الولايات المتحدة دمجه داخل نظام دولي للشرق الأوسط، مما يضعف مقوماته الأساسية وعلى رأسها الحركة الثورية. إن ذلك مثل قيمة سلبية لمنظمة التحرير الفلسطينية (على رأسها حركة فتح). في الوقت الذي امتد فيه التعاون الأمريكي الإسرائيلي ووقعت فيه اتفاقات التعاون الاستراتيجي بينهما في العام 1982 في ميدان الإنتاج الحربي والمناورات المشتركة، ناصبت الولايات المتحدة العداء لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى الضغط على الدول والمنظمات الدولية مع أجل عدم الاعتراف والتعامل معها، وعارضت الولايات المتحدة جميع القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال عامي 1974–1975 "زهيرة، 2003".

منذ اندلاع الصراع العربي – الإسرائيلي مر النظام الدولي بمراحل متعددة، ويعتبر الكيان الإسرائيلي هو أكثر الأطراف استفادة من هذه المراحل في أواخر الثمانينيات والتسعينيات فحرب الخليج الثانية 1991 أفرزت نظام دولي على رأسه الولايات المتحدة، وانهيار الأمن القومي العربي، وإخضاع المنطقة العربية للسيطرة الأمريكية المباشرة، نتيجة لذلك اضطرت منظمة التحرير الدخول في معترك التسوية بعد فقدان الدرع الاستراتيجي الإقليمي، والانحسار الشديد للدعم السياسي والعربي، إضافة إلى تعرض قيادة منظمة التحرير لعزل دبلوماسي وبالتحديد من دول المجموعة الأوروبية. لقد تركت حرب الخليج الثانية نتائج سلبية خطيرة على القضية الفلسطينية، حيث أنها أفرزت واقعا تقوده الولايات المتحدة، هذا الواقع يفرض ترتيبات سياسية وأمنية في منطقة الشرق الأوسط، مما يعطي (إسرائيل) فرصة تاريخية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية واندماجها في منطقة الشرق الأوسط لتعيش بسلام وأمن "زهيرة، 2003".

هناك أثرا واضحا للمتغيرات الدولية، فالدول الكبرى لها مصالحها التي لا ينبغي لأحد تهديدها بأي حال من الأحوال، وبالتأكيد فإن الصهيونية تشكل تحالفا تبادلي المنفعة مع قوي الاستعمار والإمبريالية العالمية، وبالتالي أي تهديد لمشروعها المتمثل في دولة (إسرائيل)، هو تهديد لمصالح هذه الدول والقوى، لذا فإن هذه القوى تعمل بالتأكيد على التأثير على القضية الفلسطينية بما يخدم مصالحها وتحالفاتها.

2.4.4: **حركة حماس والمؤثرات الدولية**

حركات الإسلام السياسي وتهديدها تركت أثرا أرهب الغرب، ولكن باستثناء الثورة الإيرانية لم تغير هذه الحركات شيئا في عمق الساحة السياسية الشرق أوسطية ، ذلك أن الإسلام السياسي لا يصمد أمام إغواء السلطة. عام 1991 كرست حرب الخليج الهيمنة الأمريكية، رغم ذلك فإن حركات الإسلامي والتي كانت تشكل تهديدا للغرب لم تلحق الأضرار الإرهابية التي ألحقها مجموعة بادر– ماينهوف الألمانية أو الألوية الحمراء الإيطالية أو جيش التحرير الايرلندي أو منظمة الباسك الإسبانية التي شكلت أعمالها جزءاً من المشهد السياسي الأوروبي لفترة أول مما شغلته المنظمات الجهادية الإسلامية "ورا، 1996، ص 7".

شكلت أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 مؤثرا هاما أرخى بظلاله على العالم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، فقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية رد الفعل على هذه الأحداث فيما عرف بالحرب على الإرهاب، وهذه الحرب لم تعرف نطاقا جغرافيا معينا، ولا مدة زمنية، ولا هدف واضح، ولا حتى تحديد لمفهوم الإرهاب نفسه، علاوة على عدم إتباع قواعد القانون الدولي في شن الحرب أو إعلان حالة الطوارئ، ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن، فقد تم

اتخاذ القرار رقم 1373 بتاريخ 28 أيلول / سبتمبر2001 ، هذا القرار قضى بإلزام كافة الدول وبتبادل المعلومات وقمع الإرهاب ومحاربته، ومراقبة الهجرة وتجارة الأسلحة، واتخاذ تدابير تشريعية وقائية كمراقبة حركة الأموال ووقف تمويل المنظمات المتورطة مع الإرهاب، ومنع المواطنين من تمويلها، إضافة إلى الطلب من كافة الدول للدخول في اتفاقيات مكافحة الإرهاب "النويضي، 2007".

شكل قرار 1373 إلزاماً خطيراً للدول باتخاذ تدابير ضد الأشخاص والمنظمات الإرهابية، دون وضع ضوابط ومعايير محددة، أو مرجعية يستند عليها لإضفاء صفة الإرهاب على أي منظمة أو جهة، فالولايات المتحدة دأبت على وضع قوائم لمنظمات تعتبرها إرهابية، وإحدى هذه المنظمات كانت حركة حماس، حيث أن هذه الحركة تحظى بتقدير في المجتمع الفلسطيني، علاوة على أن التزام السلطة الفلسطينية بهذا القرار يعني احتمالات حدوث حرب أهلية، فحركة حماس مقتنعة أنها تمارس المقاومة المشروعة، ولا تمارس الإرهاب وتقول بأن (إسرائيل) هي من يمارس الإرهاب علاوة على أنها مدعومة من جزء كبير من الشعب الفلسطيني "النويضي، 2007".

لقد ساهمت أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 في تصاعد الحركات الإسلامية السلفية المتشددة، في مقابل تراجع لقوى اليسار والعلمانية، كما ساهمت في تقدم الأحزاب الإسلامية (الإسلام السياسي المعتدل) في عدد من العمليات الانتخابية وأخذ زمام السلطة، كما حدث مع حركة حماس في فلسطين، إضافة لسيطرة المد الديني على المجتمعات العربية كما حدث مع حركة الإخوان المسلمين في مصر، إن عدم وجود حل عادل للقضية الفلسطينية واستمرار (إسرائيل) في سياساتها العدوانية في فلسطين والمنطقة تعتبر من العوامل المهمة في توسيع القطب الإرهابي و الأصولي "صالح، 2006".

إن أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 أدت إلى منح الولايات المتحدة المبرر لإعادة تشكيل الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، تحت دعاوى محاربة الإرهاب، هذا الأمر ترك أثرا في حركات الإسلام السياسي ودفعها لمحاولة الظهور بمظهر الاعتدال، إن ذلك يمكن ملاحظته في موافقة حركة حماس على خوض انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2006، رغم رفضها المسبق لهذه الانتخابات تحت شعار أن المجلس التشريعي الفلسطيني هو أحد إفرازات اتفاقية أوسلو، وهذا يدلل على حدوث تغيير جوهري في فكر وتوجهات حركة حماس.

أدت أحداث 11 سبتمبر إلى حدوث تحول في سياسات الأمن القومي الأمريكي، وكان الاتجاه نحو الواقعية والتعاطي مع المتغيرات أهم ملامح هذا التحول، هذا الاتجاه نحو الواقعية ظهرت تجسيداته كاستجابة لنتائج تطبيق سياسات الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية بالشرق الأوسط، ففوز حركة

حماس في الأراضي الفلسطينية، الثقل برلماني للإخوان المسلمين في مصر سوف تؤدي إلى قناعات جديدة بخصوص أفكار نشر الديمقراطية. ولا شك في أن تعامل إدارة بوش الثانية مع فوز حركة حماس هو أكبر دليل على مثل هذا التغيير. ففي البداية أعلنت اعتراضها على مشاركة الحركة في الانتخابات باعتبارها – وفقا لها- حركة "إرهابية"، ولكنها تعاملت مع الفوز الكاسح للحركة بواقعية وبدأت في طرح مطالب وشروط التعامل معها، مما يؤكد إمكان فتح الباب للحوار السياسي مع حركة حماس "سلامة، 2006".

منذ ظهور نتائج الانتخابات 2006 وتأليف حكومة حماس، اتخذت اللجنة الرباعية موقفا يشترط للتعامل مع الحكومة الجديدة ومساعدتها والاعتراف بها ثلاثة شروط : الاعتراف بحق (إسرائيل) في الوجود، الالتزام بالاتفاقات والالتزامات السابقة، نبذ الإرهاب والعنف، وكما كان متوقعا في أن حركة حماس وحكومتها سترفض بشكل مفاجئ الانقلاب عن برنامجها، نتيجة لذلك اتخذت اللجنة الرباعية قرارا بفرض الحصار السياسي والمالي على الشعب الفلسطيني. إن علاقات الأنظمة العربية بالولايات المتحدة وأطراف اللجنة الرباعية جعلتها تتساوق مع هذا الحصار، بهدف تقوية المعتدلين الفلسطينيين الذي يملكون رؤية تقوم على تبني الوسائل السلمية والتفاوضية في حل الصراع العربي الإسرائيلي "عوكل، 2006، العدد 69، ص 143:142".

رغم استمرار القطبية الدولية الأمريكية الأحادية في توجيه الأحداث والسياسات العالمية، إلا أن هناك صعود لأقطاب أخرى كالصين وروسيا، علاوة على مواجهة أمريكا لمصاعب في مواجهة التغلغل الاقتصادي وما يتبعه من نفوذ سياسي للصين في آسيا وأفريقيا، كذلك سيطرة روسيا على جزء كبير من إمدادات الطاقة لأوروبا، ومساعدة روسيا لإيران في برنامجها النووي وغير ذلك، إضافة لإخفاق الدور الأمريكي في حل قضايا فلسطين والعراق ولبنان وإيران، كل ذلك منح حركة حماس القدرة على زيادة حضورها في المنطقة مستفيدة من الموقف الروسي والصيني بدرجة محدودة، تبعه استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة بالقوة العسكرية "الحمد، والخلايلة، 2008، ص22-25".

ساهمت المؤثرات الداخلية والإقليمية والدولية في انتقال حركتي فتح وحماس من الفعل الثوري إلى ممارسة السلطة، في حالة فتح كان التأثير واضحا، حيث مرت بعدة مؤثرات ساهمت في تحولها عن اعتماد الكفاح المسلح كوسيلة أولى، إلى اعتماد وسائل أخرى كالحلول السلمية في إدارة الصراع مع (إسرائيل). أما حركة حماس والتي تعتبر نفسها امتدادا لحركة الإخوان المسلمين العالمية، إذ أن حركة الإخوان المسلمين لم تتبني أي فعل ثوري بعد 1967حتى انطلاقة انتفاضة 1987، واضطرت إلى إطلاق حركة حماس لتكون تجسيدا للانتقال من مرحلة الإعداد إلى مرحلة

الجهاد تحت ضغط الواقع في انتفاضة الحجارة في العام 1987، وحركة حماس نفسها طرأت عليها عدة تحولات ساهمت في انتقالها من الفعل الثوري لممارسة السلطة، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001 في أمريكا والحرب على الإسلام السياسي، استهداف (إسرائيل) لقياداتها في انتفاضة الأقصى، كل ذلك ساهم في التحول من الفكر المتشدد إلى الفكر الواقعي، وحدوث التحولات الجوهرية على حركة حماس.

5.4 : **خاتمة**

الانتقال من الفعل الثوري إلى ممارسة السلطة لكل من حركتي فتح وحماس، حركة فتح مرت بمراحل متعددة وبمتغيرات بنيوية ومحلية وإقليمية ودولية أدت إلى انتقالها لممارسة السلطة، هذا الانتقال جاء متدرجا ولم يأتي بغتة، ولكنه جاء نتيجة لتجارب وقراءة للوقع المحلي والإقليمي والدولي، فالتحول من الكفاح المسلح كوسيلة وحيد في البدايات، ثم إضافة وسائل سلمية أخرى، ثن الانتقال لاعتماد الوسائل السلمية فقط ، تمهيدا للانتقال لمربع ممارسة السلطة.

حركة حماس وبحكم عمرها الزمني القصير قياسا بحركة فتح، وإن كانت جذورها تسبق حركة فتح بحكم انتماءها لحركة الإخوان المسلمين، حركة حماس لم تمر بمراحل متعددة، وانتقالها من مربع الفعل الثوري إلى ممارسة السلطة لم يكن بشكل واضح، وإن كانت الممارسة تؤكد ذلك، فحركة حماس لا زالت تتحدث بلغة المقاومة في الوقت الذي تمارس فيه السلطة، عموما حركة حماس خضعت لمتغيرات محلية وإقليمية ودولية أدت إلى توجهها نحو الواقعية، ودخول النظام السياسي، لتكون على رأس سلطة.

شكلت اتفاقية أوسلو أساسا لممارسة حركة فتح للسلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وهذه الاتفاقية هي أدت بفتح وبشكل كامل لانتقالها من ممارسة الفعل الثوري إلى ممارسة السلطة، وكذلك أدت إلى تبني فتح للوسائل السلمية فقط وتغيير الميثاق الوطني وحذف وتعديل كافة البنود التي تتحدث عن الكفاح المسلح وعن زوال (إسرائيل). شكل دخول حركة حماس النظام السياسي الفلسطيني وفوزها بالانتخابات التشريعية، بداية تحولها نحو ممارسة السلطة، وبداية تكريس الانقسام الفلسطيني، وبالتالي التأثير على المشروع الفلسطيني وتهديد وجوده.

وبهذا نكون قد أجبنا عن التساؤل الثالث : إلى أي مدى ساهمت العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في التأثير على حركتي فتح وحماس في الانتقال من الفعل الثوري إلى ممارسة السلطة ؟

الفصل الخامس

مراجعة لتجربتي حركتي فتح وحماس وأثرهما على القضية الفلسطينية

- **1.5 مقدمة**
- **2.5 مراجعة لتجربة حركة فتح**
- 2.5 . 1 حركة فتح والفعل الثوري
- 2.5 . 2 حركة فتح وممارسة السلطة
- **3.5 مراجعة لتجربة حركة حماس**
- 3.5 . 1 حركة حماس والفعل الثوري
- 3.5 . 2 حركة حماس وممارسة السلطة
- **4.5 البرجماتية في ممارسة حركتي فتح وحماس**
- 4.5 . 1 مفهوم البرجماتية
- 4.5 . 2 البرجماتية في ممارسة حركة فتح
- 4.5 . 3 البرجماتية في ممارسة حركة حماس
- **5.5 حركتي فتح وحماس والنظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني**
- 5.5 . 1 الشرعية الفلسطينية
- 5.5 . 2 النظام السياسي الفلسطيني وحركتي فتح وحماس
- 5.5 . 3 المشروع الوطني الفلسطيني وحركتي فتح وحماس
- **6.5 خاتمة**

1.5 : مقدمة

تظل حركتي فتح وحماس أهم مؤثرات المشروع الوطني والنظام السياسي الفلسطيني، فحركة فتح هي أول من نادت بضرورة وجود مشروع وطني يحمل الشخصية الفلسطينية المستقلة بعيدا عن وصاية وتبعية النظام الرسمي العربي، وهي أول من نادت بالكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير كامل التراب الفلسطيني، لذا يصبح من الضرورة بمكان مراجعة وتقييم تجربة حركة فتح سواء في فعلها الثوري أو ممارستها للسلطة.

شكلت حركة حماس حضورا في النظام السياسي الفلسطيني منذ انطلاقتها، وإن كانت تبنت مشروعا مغايرا للمشروع الوطني المتبنى من قبل حركة فتح، إلا أن حركة حماس باتت تشكل مكونا أساسيا من مكونات النظام السياسي الفلسطيني، ولكن بمشروع مغاير يحمل ملامح الأيديولوجية الإسلامية، علاوة على أن عمقها الاستراتيجي والفكري تمثل في حركة الإخوان المسلمين كامتداد طبيعي لها.

تعتبر التغيرات حقيقة مسلم بها لكل حركات التحرر الوطني، وحركتي فتح وحماس لن تخرجا عن هذا الأمر، فالبرجماتية والواقعية لعبت دورا في إحداث التغيير في توجهات كل منهما، هذه البرجماتية باتت سمة مميزة لكلا الحركتين، وبالتالي يصبح الكشف عنها وظروفها ومعطياتها عاملا هاما في اتجاه مراجعة تجربتي حركتي فتح وحماس.

إن مراجعة تجربتي حركتي فتح وحماس في ممارسة السلطة والفعل الثوري، يساعد في الكشف عن أثر تلك التجارب بكل نتائجها وإفرازاتها على القضية الفلسطينية، وذلك من خلال مراجعة ودراسة تأثيرها على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني، وبالتالي الخروج بنتائج حول تلك التجارب ومدى دورها في تراجع أو تقدم القضية الفلسطينية.

2.5: مراجعة لتجربة حركة فتح

شكلت حركة فتح تجربة فلسطينية رائدة، ففي الوقت الذي كانت الأنظمة العربية تحتكر القضية الفلسطينية، وذلك باحتواء التوجهات الفلسطينية في دوائرها، جاءت حركة فتح لتنادي بالشخصية الفلسطينية المستقلة، وبالكفاح المسلح، وبضرورة قيام الفلسطينيين بالمبادرة والفعل الثوري المستقل، وانتقلت حركة فتح استجابة لعدة متغيرات إلى تدرج متواصل لينتهي بها الحال إلى إدراج الوسائل السلمية وعلى رأسها المفاوضات مع الكفاح المسلح، وتغيير فقرات من الميثاق الفلسطيني استجابة لمتطلبات اتفاق أوسلو وعملية السلام، سنحاول تقييم ومراجعة تجربة حركة فتح وصولا لأبرز التحولات في المواقف والرؤى السياسية، وخصوصا في الفعل الثوري وممارسة السلطة.

1.2.5 : حركة فتح والفعل الثوري

ركز الفلسطينيون خلال ما يقارب النصف قرن أكثر جهدهم على الكفاح المسلح، وذلك لأسباب تبدو مفهومة، ولكنها لم تخضع لما يكفي من التحليل، واستندت فقط على أسطورة البطل المقاتل في سبيل الحرية، مما سهل للإسرائيليين تصوير الفلسطينيون على أنهم إرهابيون، وتفريغ المطالب الفلسطينية بالعدالة والتعويض من مضمونها الحقيقي. وقفزت القيادة الفلسطينية مباشرة من موقف الكفاح المسلح والتحدي إلى المفاوضات التي قادت إلى اتفاقية أوسلو التي أثرت على غالبية الفلسطينيون، إن عالم اليوم يختلف عن عالم 1948 أو 1968، مما يحتم إعادة النظر في إستراتيجية السلام بما يتجاوز الطريق المسدود الذي تمثله أوسلو، هناك حاجة لإستراتيجية سلام جديدة تقوم على أسس المساواة والعدالة، وخطاب يضع التاريخ الفلسطيني على الأجندة العالمية "سعيد، 2002، ص 150:149".

أدركت حركة فتح منذ انطلاقتها أهمية الكفاح المسلح، كونه حتمية تفرضها الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية، واستخدمته كوسيلة لجمع شمل الفلسطينيين حول الحركة الوطنية، حركة فتح اعتبرت الكفاح المسلح ليس مؤثرا على الشعب الفلسطيني فقط، بل يمتد تأثيره على الأمة العربية، فهي ترى في حرب التحرير الضمانة لوضع حد للشرذمة والانقسام والتناقضات العربية. اعتمدت حركة فتح الكفاح المسلح مستندة على أن الصدام مع العدو والتناقض معه وصل إلى درجة لا رجعة فيها، وهو لا يعرف سوى لغة العنف، لذلك فإن العنف والفعل الثوري المتجسد في الكفاح المسلح أصبح عملا مبررا "أبراش، 2007".

اعتبرت حركة فتح أن تحرير فلسطين يتم بكفاح طويل الأمد على شكل العصابات والحرب الشعبية، لا بحرب تقليدية ضد (إسرائيل)، هذا الكفاح يمر بأربعة مراحل : مرحلة الكر والفر، ومرحلة المواجهات المحدودة، مرحلة الاحتلال المؤقت للمناطق المحررة، المرحلة الأخيرة مرحلة السيطرة الدائمة على المناطق المحررة، مستلهمة إستراتيجيتها هذه من تجربة فيتنام، حيث أن الفدائيين يحتاجون إلى قواعد آمنة توفر لهم الدعم والإسناد مثل هانوي في فيتنام الشمالية، وعلى هذا التوجه قامت حركة فتح بشن أول هجوم فدائي في الأول من كانون ثاني / يناير 1965 "المصري، 2008، ص 58".

عقب حرب حزيران / يونيو 1967، سقط الخطاب الرسمي العربي، وبدت المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة فتح كرأس حربة لمشروع نهوض جماهيري فلسطيني وعربي واسع، هذا الصعود عبر عن نفسه بالسيطرة على منظمة التحرير، وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، حيث كان لمنظمات المقاومة نصف عدد المقاعد، مع تغيير الميثاق القومي الفلسطيني إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، هذا الميثاق أبرز المنحى الجديد للفكر السياسي الفلسطيني كما طرحته حركة فتح في

مطلع ستينيات القرن العشرين، محددا المرحلة بأنها مرحلة كفاح وطني، مؤكدا على الشرعية الثورية، وتمثيل المنظمة لقوة الثورة الفلسطينية مؤكدا على استقلاليتها، ورفض كل مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، وعلى هدف التحرير الكامل "نافع، 1999، ص 152:151".

ففي الدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط / فبراير 1969، أصبح ياسر عرفات قائد حركة فتح رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مما حسم سيطرة حركة فتح عليها، وبالتالي سيطرتها على حركة المقاومة والمشروع الوطني الفلسطيني. لقد أعطت هذه المرحلة شعورا للفلسطينيين بالذات والهوية الوطنية، وشكلت حركة المقاومة المسلحة ضد (إسرائيل) إجماعا فلسطينيا واسعا داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وجاءت حرب 1973 لتوضح أن هذا هو أقصى ما يمكن تقديمه في ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي في هذه المرحلة، وبالتالي باتت حركة فتح وقيادة المنظمة أمام خيارين: إما تمثيل الفلسطينيين ضمن الشروط الدولية، أو ترك ذلك للدول العربية وخاصة الأردن، ومع اشتداد اليسار داخل حركة فتح –مع الجهد السوفييتي– لدفعها نحو الحل الدبلوماسي، حسم المجلس الوطني الثاني عشر المنعقد في القاهرة 1974 التوجه الإستراتيجي للمنظمة بإعلانه برنامج النقاط العشر"نافع، 1999، ص 153:152".

جانب الصواب فصائل فلسطينية ومسئولون فلسطينيون عندما ضخموا إمكانات وقدرات الثورة الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، لقد نادوا بإستراتيجية الكفاح المسلح ورفعوا شعارات الوطنية الفلسطينية ومارسوها بتطرف كشعار استقلالية القرار الفلسطيني، وهذا الشعار وظفته الأنظمة العربية للتهرب من مسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، وبمراجعة أدبيات ومواثيق الثورة الفلسطينية نجد أنها بتبنيها الكفاح المسلح، لم تكن تقصد أنها وحدها قادرة على تحرير فلسطين' بل كانت تؤكد أنها دوما أنها طليعة الأمة الفلسطينية في معركة التحرير، وأنها ثورة فلسطينية المنطلق ولكن معركة التحرير فلسطينية عربية وإسلامية مدعومة بقوى التحرر العالمية "أبراش، 2007".

تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية على شكل مقاومة مناضلة لإثبات الوجود والدفاع عنه في مواجهة الاجتثاث والنفي، أي أنها هوية نضالية في جوهرها، لقد أثر اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث تم استبدال الجوهر المقاوم النضالي بالتفاوض، في حين أن الهوية في جوهرها نضالية، ومرحلة التحرر الوطني لم تنجز بعد، بينما مشروع أوسلو لازال يجري برغم عدم انجاز أهداف ذات قيمة للشعب الفلسطيني، في ظل تعنت الاحتلال الإسرائيلي وإصراره على الاستمرار في نهب الأرض والموارد الفلسطينية وعدم الاعتراف بحقوقه الوطنية، والتعامل معه كوحدات بشرية معزولة في أراضي 1948، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، والشتات "القلقيلي، وأبو غوش، 2012، ص 49".

حركة التحرير الفلسطينية تركت لتناضل في عالم تسكنه قوة عظمى واحدة، هذه القوة هي راعية (إسرائيل)، في مقابل ذلك لا يوجد لدى الفلسطينيين حليف استراتيجي، أمر آخر هي أنها حركة تحرير ولكنها في منتصف نضالها تحولت إلى حركة استقلال، ولفترة طويلة ظلت تمارس نضالا على جبهتين بأسلوبين : الأول القول بحركة تحرير متجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعني تحرير فلسطين، الثاني حركة استقلال حيث كان الهدف سيادة وطنية واستقلالا على جزء من فلسطين، إن الأمر شديد التعقيد فحركة التحرير الفلسطينية دون أي سيادة على الإطلاق، وتواجه مستعمر استيطاني "سعيد، 1998، ص 48:47".

في ضوء مراجعة الفعل الثوري الذي مارسته حركة فتح منذ انطلاقتها، والتغيرات المصاحبة لهذا الفعل، والتي تركت تأثيراتها عليه في اتجاه تحوله نحو تبني حلول أخرى مصاحبة له، ومن ثم الانتقال للتخلي مؤقتا عن الكفاح المسلح كأحد أبرز ملامح هذا الفكر كخيار وحيد للتحرير، وإشراك وسائل أخرى كالحلول المرحلية والدبلوماسية، ثم مجئ مرحلة اعتماد الوسائل السلمية كخيار أول أثر اتفاق أوسلو، وللحقيقة فإن هذه المرحلة جاءت كنتيجة لمتغيرات دولية وإقليمية كحرب الخليج الثانية ،1990 وتراجع الدعم العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن مع انتفاضة الأقصى عام 2000 عادت حركة فتح لممارسة العنف الثوري المسلح من خلال أذرع عسكرية ككتائب شهداء الأقصى والمقاومة الشعبية، ردا على الهجمة الإسرائيلية.

2.2.5 : **حركة فتح وممارسة السلطة**

نتيجة لحرب حزيران / يونيو 1967 وهزيمة النظام الرسمي العربي في المعركة مع إسرائيل، وبالتالي تراجع التوقعات والرهانات على قدرة الأنظمة العربية على تحرير فلسطين، مما أدى إلى تصاعد العمل الفدائي المسلح ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وقيام المنظمات الفلسطينية الفدائية بممارسة حقها في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، وممارسة النضال خارج التبعية العربية، أن النزوع الفلسطيني نحو الكيانية جاء منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، وهذا النزوع شكل سيفا ذو حدين : الأول يعبر عن الشخصية الوطنية النضالية الفلسطيني باعتبارها النفي التاريخي للكيانية الصهيونية، أما الثاني فقد عبر هذا النزوع عن واقع التجزئة الإقليمية في الوطن العربي، مما يعني أن مشروع بعث الشخصية الوطنية الفلسطينية إلى إقليمية جديدة، هذه الجديدة والتي بغياب البعد القومي لا تستطيع موضوعيا وبمفردها انجاز هدف تحرير فلسطين، وبالتالي تجذ نفسها منجذبة إلى برامج الأنظمة الإقليمية الداعية إلى التسوية "حسين، 1993، ص159".

خطت منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة حركة فتح خطوة واسعة بانخراطها في مسيرة السلام مع الإسرائيليين، هذا التحول لم يتم دون معاناة أو مشقة، فالرئيس ياسر عرفات بدأ مسيرة السلام

بموافقة جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ليصبح رئيسا للسلطة الفلسطينية التي تتولى إدارة الحكم الذاتي، لقد ألف الرئيس / ياسر عرفات الحكومة من فريق عمله في تونس ومن حركة فتح، ولكن الملاحظ هنا أن كوادر منظمة التحرير تدربوا في المنفى، ولا يمتلكون أية خبرة في إدارة شئون البلاد ، فالبنى العسكرية التي خرج منها هؤلاء الكوادر فرضت تمركز سلطة القرار بين أيدي عدد قليل، ومن دون معارضة ديمقراطية، ذلك كان سببا في توجههم إلى إرساء سلطتهم على شبكات واسعة من الأنصار"لومارشان، وراضي، 1998، ص 39:40".

شكل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية – وعلى رأسها حركة فتح– "أثر اتفاق أوسلو 1993" تطورا مهما في بنية النظام السياسي الفلسطيني، نظرا لاكتسابها سمات الكيان ومؤسسات شبه دولانية، إضافة للدعم والتأييد الدولي، فقد شكل قيام السلطة الفلسطينية شكل تحديا للنظام السياسي الفلسطيني، حيث شهد هذا النظام انقساما في مواقف التنظيمات الفلسطينية والتي عارضت اتفاق أوسلو، ورفض المشاركة في مؤسسات السلطة ، علاوة على الخلط بين رئاسة السلطة ورئاسة منظمة التحرير الفلسطينية مما أدى إلى تداخل الصلاحيات، وتهميش دور منظمة التحرير لصالح السلطة الفلسطينية، وانتقال الثقل السياسي للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى طغيان الدور المحوري للسلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وجاءت انتفاضة الأقصى 2000م لتبرز مظاهر الخلل في عدم الاستعداد لدى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في مواجهة العدوان الإسرائيلي، كما ظهر التباين في الإستراتيجية الفلسطينية خلال هذه الانتفاضة، وأصبح تعدد مراكز القوى والاضطراب الأمني وغياب سيادة القانون، سمة ميزت الواقع الفلسطيني "أبو مطر، 2012، ص 34:33".

من الجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية وبقيادة الرئيس الراحل / ياسر عرفات، كانت هي من أطلق شرارة انتفاضة الأقصى ردا على المراوغة الإسرائيلية في المفاوضات ومحاولات الالتفاف على الاستحقاقات الفلسطينية، وقد قادت وشاركت القوى العسكرية للسلطة الفلسطينية في المواجهات مع القوات الإسرائيلية وسقط العديد من الشهداء الذين ينتمون للأجهزة العسكرية والأمنية، علاوة على قيام الأجهزة الأمنية بتأسيس تشكيلات عسكرية ككتائب الأقصى والمقاومة الشعبية، وذلك في إطار المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، ونتيجة لذلك فقد قامت إسرائيل بتدمير البنية التحية والفوقية لمؤسسات السلطة الفلسطينية، إضافة إلى حصار الرئيس/ ياسر عرفات في مقر المقاطعة في رام الله، حتى تاريخ استشهاده في 2004/11/11.

في دراسة لمعهد "ريئوت" بعنوان "الخيارات السياسية لاستبدال منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الفلسطينية لتكون المحاور الفلسطيني" وصدرت مترجمة عن مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات، وجاء في هذه الدراسة:أنه في حالة أصبحت فيها السلطة الفلسطينية المحاور الرئيسي ستزداد فرص التوصل إلى اتفاق سيعبد الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، وذلك يعود إلى أن لهوية المحاور الفلسطيني تأثير في العملية السياسية الفلسطينية – الإسرائيلية، حيث أن منظمة التحرير بوصفها ممثلا للشعب الفلسطيني بأسره ستطالب بتوسيع أجندة العملية السياسية لتشمل كافة القضايا كاللاجئين والقدس، أما في حال كون السلطة الفلسطينية هي المحاور فمن المرجح أن تقتصر أجندة العملية السياسية على القضايا التي تؤثر على السكان الخاضعين لسلطتها في الضفة غربية وقطاع غزة، وعلى القدس وإن بدرجة أقل "معهد ريئوت، ت. مركز الزيتونة، 2011، ص 7:6".

يمكن القول أن منظمة التحرير الفلسطينية تشكل ضمانة في إطار الحفاظ على الثوابت الفلسطينية، وعليه يجب الحفاظ على كونها ممثلا حقيقيا للشعب الفلسطيني بكافه شرائحه وتوجهاته وأماكن تواجده، والوقوف في وجه كافة المحاولات لإفراغ منظمة التحرير من محتواها وإلحاقها كرديف للسلطة، فمنظمة التحرير هي حاضنة المشروع الوطني، وهي مصدر الشرعية للنظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته، ويجب أيضا الحفاظ على أن تكون منظمة التحرير حاضنة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي جاءت كنتيجة لاتفاق أوسلو الذي جاء بتوافق معظم فصائل المنظمة مما يعني أنها حاضنة لها.

هناك عدة محددات حكمت علاقة السلطة الفلسطينية بمحيطها الداخلي "سعد، 2013، ص3:2" :

- تفرد حركة فتح في تحديد المسار السياسي الفلسطيني.
- اعتماد السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني على الكاريزما الشخصية، مما صعب من بناء نظام سياسي مؤسساتي يشكل نواة لمشروع دولة.
- تحكم المصالح الخاصة بالأداء العام، ونظام قائم على تبادل المصالح والمنافع.
- تدني مستوى كفاءة المفاوض الفلسطيني منذ اتفاقية أوسلو، إضافة للقبول بالتزامات أمنية انعكست سلبا على العلاقات الفلسطينية الداخلية.
- اعتماد مبدأ الخيار الوحيد وهو المفاوضات، مع عدم القبول خيارات أخرى كالمقاومة.
- انتقال الفساد الإداري والمؤسسي في منظمة التحرير إلى السلطة، وإسهام أموال المانحين بتعميق الفساد.

ما جاء في الفقرة السابقة كان وجهة نظر معارضة لاتفاق أوسلو، وبتفنيد هذه المحددات: فإن تفرد حركة فتح بقيادة السلطة يعود لأسباب بأن هناك فصائل فلسطينية وعلى رأسها حركة حماس

وحركة الجهاد الإسلامي كانت رافضة للاتفاق شكلا ومضمونا، وبالتالي نأت بنفسها عن المشاركة في السلطة، علاوة على أن حركة فتح إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أنها –أي المنظمة– وافقت على اتفاق أوسلو، وهذا ما ينفي صفة التفرد عن حركة فتح، نقطة أخرى القائلة باعتماد حركة فتح على الخيار الدبلوماسي والتفاوضي أضعف من موقفها التفاوضي وأجبرها على قبول صيغ أدت إلى تراجع مكانتها، وهذا يمكن الرد عليه بأن الرئيس الراحل / ياسر عرفات لم يترك الكفاح المسلح بشكل جذري، وعندما تأزمت المفاوضات في العام 2000 أطلق شرارة انتفاضة الأقصى، أما فيما يتعلق بقضايا الفساد وانتقاله من المنظمة إلى السلطة، وتحكم المصالح الشخصية وغيرها، فهذا مبالغ فيه، قد يكون هناك فساد ولكن هذا لا يعني أن المنظومة فاسدة بأكملها.

إن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشروط اتفاقية أوسلو، وعدم التقدم في اتجاه انجاز أهداف كبيرة للشعب الفلسطيني، إضافة لاستمرار التفاوض لفترة طويلة بدون نتائج، ساهم في انقسام الشعب الفلسطيني حول أساليب تحقيق أهدافه، مما خلق شرخا بين نهج اعتماد التفاوض أو السعي إلى ذلك، وغياب المقاومة كنهج استراتيجي، وعمليا يمكن تلمس هذا في نهجين يسودان حاليا: الأول لا يرى جدوى من المقاومة بمعناها الشامل، والثاني يمارس بعضها موسميا لا للتحرير بل لحفظ مكانته. إذا استمر الحال لفترة أطول فليس غريبا أن ينقسم الشعب الفلسطيني إلى كيانات وهويات مختلفة بولاءات تقسم الشعب الفلسطيني إلى أجزاء متناقضة ومتصارعة "القلقيلي، وأبو غوش، 2012، ص 50".

دفعت العملية السلمية الناتجة عن اتفاقية أوسلو 1993 القيادة الفلسطينية بكل بساطة بقبول الشروط الإسرائيلية، وهذه العملية السلمية لم تأتي بنتيجة سوى انسحاب صغير للقوات الإسرائيلية، بينما المستوطنات الإسرائيلية لا زالت قائمة، والقدس لا زالت تحت وطأة الحكم والاستيطان الإسرائيلية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالحدود والمياه والأرض، لقد تم استدراج الفلسطينيون من خلال العملية السلمية لقبول بإعادة تغليف الاحتلال، وقامت (إسرائيل) وأمريكا بتسويق ذلك على أنه تحرك باتجاه السلام بينما هو في الحقيقة خديعة هائلة، كل ذلك أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في التاسع والعشرين من أيلول / سبتمبر 2000 "سعيد، 2006، ص 42".

بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز / يوليو 2000، اندلعت انتفاضة الأقصى في 28 أيلول / سبتمبر 2000، حيث أدركت (إسرائيل) مخاطر قيام الدولة الفلسطينية، لذا عمدت خلال انتفاضة الأقصى على تدمير مقرات وهيئات السلطة، ولكن انتفاضة الأقصى بفعاليتها وصمودها أدت إلى ظهور خطة خارطة الطريق، غير أن الولايات المتحدة تراجعت عن خطة الطريق بهدف

دعم خطة شارون في الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، ثم ظهرت خطة أولمرت وليبرمان، حتى وصل الأمر أخيرا إلى طرح فكرة الدولة اليهودية قبل نتنياهو، بهدف التملص من كافة الاستحقاقات والهروب للأمام، وعدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية "أحمد، 2011، العدد 32، ص 60".

شكل قيام حركة فتح بممارسة السلطة أثر اتفاقية أوسلو، منعطفا في برامجها وفعلها الثوري، فنتيجة لهذه الممارسة للسلطة وخاصة بعد اتفاقية أوسلو تراجع الفعل الثوري بشكل كبير، والأكثر تم شطب كافة الفقرات المتعلقة به من الميثاق الوطني الفلسطيني، جانب آخر فإن ممارسة فتح للسلطة وإن كانت تسجل تاريخيا بأنها أول سلطة وطنية فلسطينية تمارس في أراضي فلسطينية منذ انطلاق الثورة الفلسطينية في العام 1965 ، إلا أن هذه الممارسة شابها الكثير من القصور، وجاءت مقيدة ومكبلة بأغلال اتفاقية أوسلو، هذه الاتفاقية التي ساهمت بشكل غير مباشر في الانقسام والتناقض الفلسطيني- الفلسطيني، وأدت إلى تراجع الفعل الثوري بشكل كبير.

3.5 :مراجعة لتجربة حركة حماس

انطلقت حركة حماس مع انطلاقة انتفاضة 1987، متبنية منذ انطلاقتها الفعل الثوري متجسدا في المقاومة المسلحة كخيار وحيد لتحرير فلسطين من نهرها إلى بحرها، وهنا يطرح تساؤل نفسه: هل ظلت حركة حماس تتبنى ذلك سواء في القول والممارسة؟ أم أن الأمر اقتصر على الاستهلاك الإعلامي والتسويق الأيديولوجي، وبقيت الممارسة خاضعة للظروف والمتغيرات والمصلحة التنظيمية لحركة حماس، وصولا إلى السيطرة على السلطة وممارستها، ليظهر سؤال هام آخر : هل نجحت حركة حماس في ممارسة السلطة أم هناك مثالب وسلبيات باتت تهدد كل منطلقات ومبررات وجودها على الساحة الفلسطينية ؟

1.3.5: حركة حماس والفعل الثوري

في كتاب خالد الحروب والمعنون "حماس : دليل المبتدئ" والصادر في لندن 2006 اعتبر الكاتب أن حركة حماس هي حركة تحرر وطني حصرت نضالها جغرافيا فيما يعرف بـــ "فلسطين التاريخية"، وهي تكافح من أجل التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية، والحركة لا تضع الغرب في سلة واحدة مع الاحتلال ولكنها تحمله – تحديدا بريطانيا وأمريكا – مسئولية ما جري في فلسطين. فيما يتعلق بجدلية الديني والسياسي في الفكر والممارسة لحركة حماس أشار الكاتب إلى تمكنها من كسر التعاقب بين أن يكون التحرير مرحلة بعد أسلمة المجتمع والقول على أنه في الإمكان النضال والسير في العمليتين معا في وقت واحد، وأضاف الحروب أن السياسي يتغلب على

الديني داخل حركة حماس على الرغم من جذورها الدينية، حيث أنها تركز على برجماتية سياسية تقترب بها من مفهوم ومعايير المجتمع الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولا يستبعد الحروب اعتراف حماس ب(إسرائيل) وقبولها بفكرة الدولتين "فارس، 2007، العدد 71، ص 149:148".

هناك فرضية تقول بأن جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين استطاعت حل المعضلة حول "العلاقة بين أولوية التمكين وأولوية التحرير"، وخلصت إلى "صيغة عضوية متداخلة لها بتبن الأوليتين لإزالة أي تناقض بينهما أو تقدم أي منهما على الأخرى". وليس قرار المشاركة في الانتفاضة 1987 سوى ثمرة لهذه الصيغة، وابتداءً من سنة 1989 بدأ مقاتلو حماس بشن هجمات نوعية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ففي 1989/2/3 اختطف الجندي "آفي ساسبورتس" وتم قتله، وفي 1989/5/3 اختطف الجندي "إيلان سعدون" وتم قتله بعد رفض (إسرائيل) لمطالب الخاطفين، وهذا ما مثل الانطلاقة الحقيقية لنشاط حركة حماس العسكري. فيما يتعلق بنشأة كتائب "القسام" الجناح العسكري لحركة حماس، فإن هذا الاسم لم يظهر للعلن قبل شهر أيار / مايو 1989 "حجازي، 2010، ص 339-341".

فشلت حملة الاعتقالات في صفوف حركة حماس في صيف 1988 ضد 120 عضوا من قادتها في وقف اندفاعاتها، حيث قتل ثمانية جنود إسرائيليين وسائحة يهودية في الفترة ما بين 1989/3/2-1990/10/29، إن جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس أعلنتا الجهاد ضد (إسرائيل) مبدئيا منذ الثلث الأول من عام 1989، وفعليا منذ النصف الأول من عام 1991، ومن عند التاريخ الثاني بدأ التحول واختفت كل المقولات الجدلية "التمكين والتحرير" أو "الوطنية والإسلام" أو "التأجيل والتعجيل" أو "المفاصلة والمنازلة"، إن "الفريضة الغائبة" استقرت في نهج حركة حماس، وتصدرت كتائب القسام العمل العسكري بفعاليات هجومية بالغة الشدة ضد (إسرائيل)، وبوحي من الشعار التاريخي (لأول حركة جهادية فلسطينية قادها الشيخ عز الدين القسام) "هذا جهاد نصر أو استشهاد "حجازي، 2010، ص 341-344".

دخلت حركة حماس طورا جديدا بالإعلان عن تأسيس جناحها العسكري "كتائب الشهيد عز الدين القسام" نهاية عام 1991، الذي أعقب الجهاز العسكري السابق "مجاهدو فلسطين" الذي تأسس عام 1983 بهدف تجميع السلاح والإعداد العسكري، لقد أخذت نشاطات كتائب القسام منحى متصاعداً ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه منذ البداية، حيث نفذت عددا من العمليات العسكرية التي تتالت حتى قدوم السلطة الفلسطينية إلى أرض الوطن عام 1994، ورغم اتفاقات أوسلو وملحقاتها التي تحرم العمل العسكري ضد الاحتلال تواصلت عمليات كتائب القسام، وعلى رأسها سلسلة العمليات العسكرية التي نفذها الشهيد المهندس / يحيى عياش عقب مجزرة الخليل عام 1994، وأوقعت مئات

القتلى والجرحى من الإسرائيليين، علاوة على سلسلة العمليات الاستشهادية انتقاما لاغتيال الشهيد عياش عام 1996 "الأشقر، وبسيسو، 2003، ص 12:11".

"في الواقع طرحت حماس نفسها كبديل محتمل وحيد لعرفات وتبنت خطا معارضا ومتشددا لمجمل العملية السلمية، مهما كانت الفوائد التي يجنيها الفلسطينيون منها ....، غامرت في عمليات مضللة ودامية وذات أصداء واسعة، مثل وضع قنابل موقوتة أو إرسال مجاهدين للتضحية بأنفسهم ...، ارتكز الرد الإسرائيلي على فرض الطوق على الأراضي المحتلة بعد كل عملية، الأمر الذي كان يمنع العمال المياومين من الذهاب إلى عملهم في (إسرائيل). وقد أدت عمليات الحصار المتكررة وحظر التجول إلى تحول قسم من الرأي العام ضد حماس" " لومارشان، وراضي، 1998، ص 52".

فقد كان لاتفاق أوسلو تأثيرا مؤقتا في وقف تصاعد نجم حركة حماس، ثم راحت أسهم حماس ترتفع، بعد عدم النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاتفاق، ومنذ البداية اعتبرت حركة حماس العملية السلمية بمثابة فخ يرمى إلى احتجاز الفلسطينيين في بضع مناطق محدودة من أرض فلسطين، واستندت إلى ذلك بسلسلة من التراجعات الفلسطينية، كعجز السلطة الفلسطينية حتى عام 1995 عن وقف تسريع وتيرة الاستيطان، وفي كانون ثاني / يناير من العام 1996 كشفت الانتخابات الفلسطينية عن مأزق حركة حماس، حيث كان أمامها إما المشاركة في الانتخابات وبالتالي خسارة كل مصداقية تتمتع بها لدى قاعدتها الراديكالية، أو تنتهج معارضة مطلقة تنتهي بها بالخروج من اللعبة السياسية، ولكن قيادة حماس اعتمدت موقف وسطي يعول على فشل فريق الرئيس/ ياسر عرفات، وفي أذار / مارس 1996 عمدت حركة حماس إلى القيام بسلسلة من العمليات والتفجيرات داخل (إسرائيل)، كان نتيجتها قيام السلطة الفلسطينية باعتقال عدد كبير من قادة حركة حماس "لومارشان، وراضي، 1998، 51:50".

والملاحظ هنا اشتداد العمليات العسكرية والاستشهادية لحركة حماس عقب توقيع اتفاقية أوسلو، مما يضع تساؤل حول الهدف الحقيقي من هذه العمليات، قد تكون هذه العمليات في إطار ممارسة المقاومة، ولكن الم يكن الاحتلال موجودا قبل هذا التاريخ، ندرك تماما مسألة التدرج في وسائل وشدة وحدة عمليات المقاومة، ولكن يظل التوقيت مسألة حيوية للكشف عن الأهداف المتعلقة بهذه العمليات، فحركة حماس كما هو معروف كانت من أشد المعارضين لاتفاقية أوسلو، وبالتالي فإن توقيت هذه العمليات يضع المسألة في جانب التدقيق في النوايا والأهداف.

عقب اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 بادرت حركة حماس إلى استخدام كافة أشكال العمليات المسلحة، وشكل مكثف، ويمكن فهم محددات العمل العسكري لحركة حماس "الأشقر، وبسيسو، 2003، ص 12-14" :

- حصر العمل العسكري داخل الأرض المحتلة ضد أهداف عسكرية مشروعة.

- قيام حماس بربط الضربات الموجعة للكيان الصهيوني بشتى المجاز الصهيونية التي تنفذ ضد المواطنين الفلسطينيين.
- تفهم الحركة –في بعض الأحيان– للظروف المحيطة، والنظر في إمكان تجميد العمليات العسكرية لفترات محددة تحقيقا للمصلحة الفلسطينية العليا....
- دفاع الحركة بعنف عن حقها في المقاومة المسلحة، ومواجهتها للحملات الإعلامية الواسعة التي تهدف لوصمها بالإرهاب.
- رغم حرص الحركة على استهداف الأهداف العسكرية وتجنب المدنيين في مقاومتها للاحتلال، إلا أن حجم ومستوى الجرائم الصهيونية ضد المدنيين الفلسطينيين اضطر الحركة للرد بالمثل على الجرائم الصهيونية...
- تحرص حماس بشدة على مراعاة تعاليم الإسلام السامية وقواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي لدى تنفيذها الأنشطة والفعاليات الخاصة لمقاومة الاحتلال ...

من خلال قراءة ما سبق نلاحظ اشتداد الفعل الثوري والعمل المقاوم لحركة حماس، سواء مع بدايات انطلاقتها، أو مع السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، ولكن – كما مر بنا– نلاحظ أن هناك تراجعا في العمل المقاوم منذ عام 2006 وفوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكيلها للحكومة، فقد بات فعلها المقاوم يفتقد للمبادرة، وإن جاء فهو يأتي ردا على هجوم إسرائيلي على غزة، كما حدث في عدواني عام 2008، و2012، وهذا يدلل على تراجع واضح للفعل الثوري والمقاوم لحركة حماس في مواجهة ممارسة السلطة.

2.3.5 : **حركة حماس وممارسة السلطة**

يرى خالد الحروب في كتابه "حماس : دليل المبتدئ" أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية للعام 2006 وما أفرزته من نتائج، تشكل انعطافة تاريخية نقلت حماس من مربع المعارضة إلى مربع ممارسة السلطة والحكم، ويعتبر البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح "*" والبيان الوزاري الأول الذي تلاه رئيس الحكومة "إسماعيل هنية" قد حددا حدود التجربة في الفكر الحمساوي وبحسب

الحروب فإن البرنامج الانتخابي لحركة حماس جسد التغيرات والتجارب التي بلورت طبيعة الحركة طوال السنوات السابقة، وبين كيف طورت وعيها وخطابها وأولوياتها "فارس، 2007، العدد 71، ص 148".

(*) انظر ملحق رقم (6) : برنامج التغيير والإصلاح لكتلة حماس الانتخابية، "كتلة التغيير والإصلاح، 2010".

إن مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية وقيادتها للحكومة الفلسطينية في العام 2006، إضافة إلى المقاومة المسلحة، كل ذلك كان من المفترض أن يقدم ولو نظريا للحركة خطوة كبيرة نحو قيادة الشعب الفلسطيني، ولكن ذلك أدى ضعف الدور المقاوم للحركة في الضفة الغربية، في مقابل استمرار حركة الجهاد الإسلامي وبعض أجنحة كتائب شهداء الأقصى في مناوشة العدو، ومما دفع الناس للتساؤل عن برنامج المقاومة لحركة حماس، ومن الملفت التزام حركة حماس بالتهدئة في غزة، فيما استمر العدوان الإسرائيلي على الضفة، كأن مقاومة حركة حماس اختزلت في الرد على الاعتداءات على غزة، لقد انغمست حركة حماس بأكملها في برنامج السلطة، رغم أنه يفترض أن يكون ذلك أحد برامجها فقط "دياك، 2011، ص 151-155".

أكد السيد / خالد مشعل "رئيس المكتب السياسي لحركة حماس" في كلمته أمام مؤتمر "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي .. تجارب واتجاهات" الذي عقد في الدوحة بتاريخ2012/10/8: "أن السلطة في الحالة الفلسطينية ليست الحالة الاعتيادية، إذ هي منقوصة السيادة بل ومعدومة السيادة أيضا، كما أن عناصر الدولة ليست موجودة، (وإنما هناك) شعب مجزأ ومشتت، وتراب محتل، وسلطة لا تملك سلطة ويرى مشعل في ظل هذا الوضع أنه لا يمكن أخذ حالة "حماس" في إطار تناول الإسلام السياسي العام، وأضاف أن ما زاد الطين بلّة هو الانقسام الذي حدث بين الضفة الغربية وغزة. وتابع يقول: "لم تعد هناك حالة يمكن أن تسمى تجربة حكم إسلاميين في غزة. لكننا في 'حماس' نشير إلى أننا خضنا التجربة ونتعلم منها وقد أخطأنا في أشياء ونتعلم من ذلك." "مجلة الدراسات الفلسطينية، 2013، العدد 93، ص 226".

تعمدنا البدء بما كتب خالد الحروب لما حمله من تأكيد من انتقال حركة حماس من مربع المعارضة والفعل الثوري إلى مربع السلطة والحكم، حيث أن تجربة حماس في السلطة وفي بداياتها عكست تطوراً في الفكر السياسي لحركة حماس، هذا التطور تجسد في تغليب السياسي على الديني مع الذكاء في طرح البرنامج الانتخابي وبروز الاتجاه البرجماتي في الفكر السياسي لحركة حماس، بما يعني اقترابها من واقع الشروط والمتطلبات الدولية للقبول بها في معادلة الصراع – الإسرائيلي كطرف مؤثر في العملية السلمية، كلام خالد الحروب كان في العام 2006، وبعد ستة أعوام وتحديدا في العام 2012، جاء السيد / خالد مشعل – وهو على رأس النظام السياسي لحركة حماس– ليقر بفشل تجربة حركة حماس في الحكم، هذا الإقرار لم يأتي بشكل مباشر، وإنما عبر القول بأنه لم يعد هناك ما يمكن تسميته بتجربة حكم إسلامي في غزة، وأن هناك أخطاء نتعلم منها.

نجحت حركة حماس لأول مرة في تاريخها، في تشكيل حكومة فلسطينية عقب فوزها في الانتخابات التشريعية 2006، هذا الفوز كان سببا في دخول حماس المشاركة السياسية من أوسع أبوابها، بدون أخذ فرصة التدرج الطبيعي في هذه المشاركة، والتي هي بطبيعة الحال تتميز في

فلسطين بأنها محكومة بسقف اتفاقات لم تسهم حركة حماس في بلورتها أو المشاركة فيها، بل كانت على العكس معارضا شرسا لها، علاوة على واقع الاحتلال الإسرائيلي وممارساتها التي تضيق مساحة أي عمل سياسي، إضافة إلى فرض الحصار السياسي والاقتصادي على حكومة حماس، والملاحظ أن حركة حماس بتشكيلها الحكومة الفلسطينية لوحدها كانت غير مضطرة إلى تقديم تنازلات في برنامجها السياسي "أبو دياك، 2011، 150:149".

نتيجة للصراع مع حركة فتح جاءت وثيقة الأسرى والتي اضطرت حركة حماس لتوقيعها بما تضمنته من احترام لاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، مما يعني تقديم حركة حماس لتنازلات في برنامجها السياسي كمتطلب لمشاركة الآخرين في حكومتها، هذه الاتفاقات ضمن اتفاقية أوسلو جرت حركة حماس إلى مربع لم تكن تقبل به سابقاً، بل قاومتها سياسيا –أي اتفاقية أوسلو– لسنين طويلة، ولكنها وجدت نفسها في نهاية المطاف تكرس ذلك في اتفاق مكة باعتماد عربي، علاوة عن اعتراف جديد بالشرعية العربية ممثلا بالاعتراف بالمبادرة العربية. صحيح أن حركة حماس استمرت في الدفاع عن حق المقاومة ورغم تبريرها لموافقتها على وثيقة الأسرى واتفاق مكة، إلا أن ذلك يبقى خطوة تنازلية في موقف الحركة، إن حركة حماس وفي سبيل المحافظة على الحكومة خفضت سقف مواقفها لتتلاقى مع مواقف حركة فتح والدول العربية، وهي مواقف لا تحظى بشعبية كبيرة " أبو دياك، 2011، ص 150–152".

في مقابلة مع السيد / خالد مشعل "رئيس المكتب السياسي لحركة حماس" نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية في خريف 2008 وفي معرض رده على سؤال حول قيام حركة حماس في أواسط تسعينيات القرن الماضي بدور كبير في تدمير عملية أوسلو من خلال العمليات التي نفذتها داخل (إسرائيل) أجاب : "حماس لم تسع لتدمير عملية السلام في التسعينيات. كانت حماس ضد اتفاق أوسلو، وكنا نراه مجحفا ولا يقود لا إلى استقلال ولا إلى دولة فلسطينية ولا إلى حقوق شعبنا، ولكن عندما تحاورنا مع الأخوة في السلطة الفلسطينية في القاهرة بكانون الأول / ديسمبر 1995 قلنا لهم نحن ضد أوسلو، ومع ذلك فإن أي انجاز تتمكنون من تحقيقه لن نعترض عليه. إنما يجب ألا يكون على حساب تعطيل مشروعنا في المقاومة..."مجلة الدراسات الفلسطينية، 2008، العدد 76، ص 58".

إن حركة حماس محكومة لمنطلقات ومصالح طبقية ولكن في إطار الرؤية الإسلامية المناقضة للهوية الوطنية والقومية، ويبدو أن "حسمها" العسكري – للوهلة الأولى – أرضى قطاعات وشرائح اجتماعية واسعة من الشعب الفلسطيني، وذلك للاعتقاد بإزاحة سلبيات الأجهزة الأمنية والطغمة البيروقراطية الفاسدة في قطاع غزة، ولكن حماس نفسها أخذت تمارس نفس الأساليب السابقة ، عبر القمع والاعتقال والترهيب للعديد من أبناء وكوادر حركة فتح، علاوة على تحريضها ضد القوى

العلمانية واليسارية، وذلك في اتجاه فرض شرعيتها ومن ثم تكريس مفهوم الإمارة الإسلامية، وأحادية السلطة ذاتها ولكن بمسميات جديدة، لقد أخطأت حركة حماس بدخول اللعبة دون الانتباه لمتطلباتها، ولكن يبدو أن عقلية حركة حماس أتاح لها التصور بإمكانية تحقيق مشروعها الإسلامي، متناسية أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة، ولذلك تحاول حركة حماس التكيف مع ذلك عبر الهدنة وغير ذلك من الشعارات "الصوراني، 2011، ص 556".

بينت التجربة العملية أن حركة حماس لم تستطع الجمع بين الحكم في غزة والمقاومة في الضفة الغربية، كما أنها لم تستطع الجمع بينهما في قطاع غزة ذاته، يقول رمضان شلح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي: "المقاومة مجمدة بقرار ذاتي حفاظا على استقرار سلطة حماس ... إذن ليس هناك جمع بين السلطة والمقاومة، هناك تغييب للمقاومة وسلطتان في غزة والضفة. هذه هي نتيجة المشاركة في الانتخابات، وهذا هو الفخ الذي نصب لمشروع المقاومة وحماس ركن أساسي فيه". في الوقت الذي لم تعد فيه مقولات الجهاد والمقاومة تشكل الخطاب المهيمن، شهدت هذه السنوات أقل مستوى من العمليات والهجمات قياسا بالفترة الزمنية ما بين 1990 و 2005"محيسن، 2011، العدد 32، ص 69".

خضعت حركة حماس في الفعل الثوري وممارسة السلطة، حركة حماس كانت خاضعة لجدلية التمكين والتحرير أو الأسلمة والكفاح وغيرها، لتشكل بداية التوفيق بين مفهوم الإعداد والجهاد كون الظروف الفلسطينية واندلاع انتفاضة 1987 باتت تشكل عاملا ضاغطا على حركة الإخوان المسلمين للانتقال إلى مرحلة المقاومة، ، وفيما يتعلق كذلك بالفعل الثوري أو الفعل المقاوم فإنه في بعض الفترات جاء كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية خاصة بها، بعيدا عن مفهوم التحرر. فيما يتعلق بممارسة حماس للسلطة وجد أن هذه الممارسة أثرت على فكرها السياسي وفعلها المقاوم بشكل كبير، وذلك في إطار بحث حركة حماس عن دور لنفسها سواء كان على المستوى الإقليمي أو الدولي، بالتوازي مع حفاظها على سلطتها قائمة في وجه كافة التحديات والمعوقات التي تواجهها.

5.3 : **البرجماتية في ممارسة حركتي فتح وحماس**

إن استقراء البرجماتية في ممارسة حركتي فتح وحماس، يأتي في إطار تحليل المواقف والتحولات ومسبباتها، وكيف لعبت البرجماتية دور في إحداث هذه التغيرات، وقبل البدء في ذلك سيتم تناول مفهوم البرجماتية، وإسقاطها على حالة كل من فتح وحماس. يأتي ذلك كله كخطوة أساسية لمحاولة استشراف مستقبل حركتي فتح وحماس وأثر ذلك على القضية الفلسطينية بشكل عام.

1.4.5: **مفهوم البرجماتية**

هناك ثلاثة أقطاب يمكن القول بأنهم واضعي الفكر والفلسفة البرجماتية وهم : "**تشارلز ساندرز بيرس**"*" وهو الذي وضع الأساس وابتكر الاسم لهذا الاتجاه ويعد هو الرائد والمؤسس الأول ولكنه الأقل شهرة. "**وليم جيمس**"**" فهو الذي أقام البناء وأعلى طوابقه ويرجع إليه الفضل في انتشار وازدهار الفلسفة البرجماتية، والربط بينها وبين الحياة الأمريكية ربطا محكما. "**جون ديوي**"***" فقد أكمل البناء وجمله، وأضاف إليه اللمسات الأخيرة وهو أوسع الجميع شهرة، وأعمقهم نفوذا، وأكثرهم تعبيرا "كامل، 1993، ص 95-117".

يرى "جون ديوي" أنه يجب أن ننظر إلى أنفسنا بوصفنا مخلوقات ينبغي أن يتكيف بعضها مع البعض الآخر، ومع ظروف البيئة من أجل البقاء، مما يحتم استجابة للتكيف الانصراف عن المذهب إلى المنهج، وحين يصادف الإنسان مواقف مشوشة غامضة، لا تحديد فيها، حافلة بالصراع، عندها يجد الإنسان نفسه مرغماً على البحث لتحويل الموقف الغير محدد إلى محدد، هذا البحث يتلخص في خطوات خمسة : الأولى تحديد المشكلة التي أحدثت هذا الموقف، الثانية استعراض الحلول الممكنة لحل المشكلة أي الفروض والبدائل، الثالثة النظر في النتائج المترتبة على الحلول المفترضة، الرابعة الربط بين هذه النتائج بمزيد من الملاحظة والتجريب، الخطوة الأخيرة اتخاذ الحل الذي يوحد بين عناصر الموقف " كامل، 1993، ص 119".

(*) **تشارلز ساندرز بيرس:** المولود في مدينة "كيمبردج" بولاية مساشوستس الأمريكية عام 1839 وتوفي عام 1914.

(**) **وليم جيمس:** الذي ولد في نيويورك عام 1842 وتوفي عام 1910.

(***) **جون ديوي:** الذي ولد بمدينة "برلنجتون" عام 1859 وتوفي عام 1952.

تقول الفلسفة البرجماتية أن الذي يحدد حقيقة "الفكرة" ليس مقوماتها، بل ما تستطيع أن تفعله في دنيا الأشياء، الفكرة أداة تطلب لما تؤديه، وليست هي كالصورة الفنية ننظر إليها في ذاتها، الفكرة كمفتاح الباب –على سبيل المثال– ليس المهم أن يكون مصنوعا من حديد أو خشب، بل المهم أن يفتح الباب المغلق، فإذا لم يقم بذلك لم يكن مفتاحا مهما اتخذ من صور المفاتيح، الفكرة هي خطة للعمل، وقيمتها في نجاح تلك الخطة، هي كالخريطة التي قيمتها كلها مرهونة – لا بجمالها وحسن شكلها وإحكام رسمها – بل بكونها أداة صالحة في يد المسافر يعرف بها أين النهر وأين الجبل، البرجماتية تحدد الأفكار بأنها تلك التي يمكن من خلالها صنع شئ، وما دونها هي مجرد لغو لا ينفع ولا يشفع "محمود، 1990، ص 132".

إن البرجماتية تعتمد على النتائج المتحققة من تناول الأفكار والمذاهب والاتجاهات، تعتمد على أن أي فكرة أو مذهب أو اتجاه لا معنى له، طالما أنه لم تصنع شئ على أرض الواقع، بمعني آخر فإن أي مذهب ومعتقد يجب أن يحقق مصلحة لمعتنقيه، وإلا كان مجرد لغو لا قيمة له.

2.4.5: **البرجماتية في ممارسة حركة فتح**

ساد الفكر السياسي الفلسطيني منذ الأربعينيات من القرن العشرين نمط فلسفي يحاول دوما أن يرى الأمور في محيطها الفكري الفلسفي وبنظرة شمولية ترفض التعاطي مع المتغيرات، مع استخدام القوالب الجامدة المحددة للتعبير عن الواقع، هذا في الوقت الذي كان فيه النمط الواقعي (البرجماتي) مستبعدا، فالكل يتحدث عن الثوابت والتي هي في مكانة المقدسات، والتعاطي مع الواقع المتغير هو خرق لهذه الثوابت، إلى أن جاءت حركة فتح في العام 1965، لتصنع من روح المبادرة والإبداع والصقل عبر التجارب منهجا، تتعاطى من خلاله مع إبداعاتها الفكرية بروح الحرص على المنجزات وتطويرها وقياس الأهداف بمقدار النتائج، فكانت إدارة الصراع خاضعة للفهم المتفتح ولعوامل القوى ومقدرة التأثير فيها، في منهج واقعي (برمجاتي) سارت عليه حركة فتح "أبو بكر، 2013".

يمكن تقسيم البرجماتية في ممارسة حركة فتح إلى عدة مراحل:

أولا : مرحلة 1965 – 1974

بعد شهور قليلة من إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، أعلنت حركة فتح عن موقفها بضرورة أن يصبح كيان المنظمة ثوريا، وذا مضمون ثوري ومرتكز للثورة المسلحة وليس بديل لها، وأن يكون التنظيم العسكري أساسا للكيان الفلسطيني، وقرنت حركة فتح موقفها هذا بشكل عملي بانتهاجها الكفاح المسلح، ودعت في بيان وزعته على أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني قي دورته

الثانية في القاهرة أيار / مايو 1965، إلى استعداد حركة فتح للتعاون مع المنظمة شريطة إبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني، وذلك من منطلق أن منظمة التحرير وليدة للنظام العربي، وبالتالي ستنعكس عليها طبيعة التناقضات ما بين هذه الأنظمة "فرج، 1998، ص 40:39".

والواقع أن موقف حركة فتح هذا منذ بداياتها ينسجم مع مفهوم البرجماتية، فحركة فتح كانت تنظر أنه في ظل المعطيات والظروف الموجودة وفي ظل فشل الأنظمة العربية في تحرير فلسطين، فإنه يصبح من العبث إنشاء كيان فلسطيني لا يملك الاستقلالية ويخضع للوصاية الرسمية، هذا الكيان لن يحقق مصلحة للشعب الفلسطيني طالما هو في دائرة القرار الرسمي العربي.

استطاعت حركة فتح الاستفادة من نتائج حرب 1967، حيث برزت ظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية، مما مكن الشعب الفلسطيني من التوحد سياسيا ومعنويا ونضاليا تحت راية الثورة الفلسطينية في الإطار الوطني العريض منظمة التحرير الفلسطينية والتي تم انتزاعها من الإطار الرسمي العربي، وذلك في دورة المجلس الوطني في القاهرة في الفترة من 17-1968/1/19، وانعقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني مطلع تموز / يوليو 1968 للتأكيد على سيطرة فصائل الثورة المسلحة على المنظمة، بعد تغيير غالبية الأشخاص التي عينت في الدورة الأولى من قبل الشقيري، علاوة على تغيير وتعديل بعض مواد الميثاق القومي للمنظمة ليصبح الميثاق الوطني الفلسطيني "الغول، 1992، ص 29:28".

ساهمت حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 في تعزيز التوجه نحو تبني المرحلية، وبعد حرب 1973 كان هناك عاملان شجعا على هذا التوجه، **الأول** : موقف قطاعات واسعة من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة في تحميل منظمة التحرير الفلسطينية المسئولية عن مصير الأراضي المحتلة التي تنسحب منها (إسرائيل)، مما يعني دعم فكرة مشاركة المنظمة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة للصراع، **الثاني** : تزايد تأثير الموقف السوفيتي على القرار الفلسطيني، أثر تنامي العلاقات مع الفصائل الفلسطينية الرئيسية، ودعوة الاتحاد السوفييتي الفصائل الفلسطينية أثر صدور قرار 338 إلى تبني مواقف واقعية تساعد على ضمان مشاركتها في جهود التسوية "الشريف، 1995، ص 237:236".

في كانون الأول / يناير 1973 طرح نايف حواتمة إقامة "سلطة وطنية مستقلة" تؤكد الوجود المستقل للشعب الفلسطيني على أي جزء من الأرض التي يتم تحريرها، وجاء موقف حركة فتح متمايزا مع موقف الجبهة الديمقراطية، ولكنها لجأت لأسلوب التدرج في الإفصاح عن موقفها، حرصا على وحدة الصف الفلسطيني، إضافة إلى وجود اتجاه للرفض داخل صفوفها، ولكن بصدور قرارات قمة الجزائر العربية 1973 والتي اعترفت بمنظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني،

بدأ التغيير قي مواقف حركة فتح، مؤكدة على أن كل الثورات تواجه موضوع المرحلية، وأن الواقعية السياسية ليست عيبا، وإنما هي الأسلوب الثوري في العمل، وأن المرحلية فيما يتعلق بالثورة الفلسطينية تتمثل في النضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة قاعدة ثورية ووطنية، شريطة ألا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي " الشريف، 1995، ص 239:238".

ثانيا : مرحلة 1988 – 1993

قبل مرور عام واحد على انتفاضة 1987، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته في الجزائر في الفترة 12– 15 تشرين الثاني / فبراير 1988، هذه الدورة شكلت منعطفا تاريخيا في توجه منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح من خلال خيارها الاستراتيجي بإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أسس الشرعية الدولية والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، والاعتراف بحق (إسرائيل) في الوجود والأمن، هذا الخيار أو المشروع السياسي تضمن مبادرة سلام فلسطينية أكدها خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام جلسة معالجة القضية الفلسطينية التي عقدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جنيف من 13 إلى 16 كانون الأول / ديسمبر 1988 "مصالحة، 1994، ص 238".

حيث أعلن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رسميا إمكانية العيش إلى جانب (إسرائيل)، وحق منظمة التحرير بالعمل لإيجاد حل لقيام الدولتين، وهذا الاعتراف العلني بالرغبة والإرادة في العيش بسلام مع (إسرائيل) عجل بقيام دبلوماسية الأبواب الخلفية، والتي توجت بمؤتمر مدريد عام 1991، وفي التاسع من أيلول / سبتمبر أرسلت منظمة التحرير الفلسطينية رسالة الاعتراف إلى اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي بحق دولة (إسرائيل) في الوجود بأمن وسلام" وأجاب رابين برسالة في اليوم التالي متضمنة اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني والموافقة على بدء المفاوضات، وفي الثالث عشر من أيلول / سبتمبر 1993 وقع في البيت الأبيض على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) "سولت، 2011، ص 431:430".

وفي المؤتمر الخامس الذي عقدته حركة فتح في تونس 1989، كانت التحولات السياسية قد وصلت إلى منعطف خطير، وكان مطلوب استجابة لهذه التحولات إتخاذ خطوات سياسية أكثر وضوحا، فقبل أقل من عام على المؤتمر الخامس كان المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر تشرين ثاني / نوفمبر 1988 قد شق طريقه نحو المفاوضات، وسابقا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد فقدت مواقعها العسكرية في لبنان منذ عام 1982، مما أدى إلى قبولها الانخراط في

نمط جديد من الخيارات، وهو العمل السياسي والتفاوض، وفي العام 1991 انعقد مؤتمر مدريد للسلام والذي لم يسفر عن شئ، مما دعا إلى إحداث اختراق من نوع جديد تمثل في اتصالات ومفاوضات أوسلو "رباح، 2009، ص 97:96".

ثالثا : مرحلة 1994- 2012

استجابة للتغيرات في النظام الدولي ما بين 1989 إلى تاريخ عقد المؤتمر السادس لحركة فتح 2009، حيث انهار النظام الدولي القائم على ثنائية القطبية، وفقدت حركة فتح الأرض العربية التي تمكنها من مواصلة الكفاح المسلح بشكل مجد، لذلك نقلت مركز الثقل إلى الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، انتقلت حركة فتح إلى بناء أول سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع، ودخلت في صراع يومي مع الاحتلال على كافة التفاصيل، متحملة أعباء سياسية وأمنية ومدنية واقتصادية، علاوة على حالة الاستعصاء في الاتفاق على مفهوم الاستقلال مع شركائها المحليين، وفي انتفاضة الأقصى 2000 وجدت حركة فتح نفسها في وضع مختلف من حيث التأثير والتوافق، برزت حركة حماس كمنافس لا يبحث عن شراكة، ولكن عما هو أكبر من ذلك، وأخذت تواجه برنامج إسلامي تمثله حركة حماس مغاير لبرنامجها الوطني، مما انعكس بشكل حاد على التوازن المطلوب بين مهمة التحرير الوطني ومهمة بناء الدولة " رباح، 2009، ص 98:97".

تفاقمت الأزمات داخل حركة فتح، لكن الواقعية والبرجماتية السياسية التي تمتعت بها قيادة الحركة، علاوة على علاقاتها الدولية والإقليمية مكنتها من الاستمرار، وقبيل انعقاد المؤتمر السادس برزت عدة أمور : خلافات حادة بشأن اتفاقية أوسلو 1993، تقلص قادة الداخل في مقابل مواقع متقدمة للخارج، شغلت قيادات فتح أغلبية المواقع الأولى في السلطة، غياب الفكر السياسي عن حركة فتح، وغدت ممارسات السلطة هي الشغل الشاغل لها، ظهور بوادر الصراع بين من هو مقيم ومن هو عائد، وغيرها، وفيما يتعلق بانعقاد المؤتمر السادس نفسه فقد تصاعدت الخلافات حول مكان عقده سواء في الداخل أو الخارج، وجود أكثر من وثيقة داخلية مع وجود فروقات واسعة فيما يتعلق بالتسوية والمفاوضات "شبيب، 2008، العدد 76، ص 52".

في تقييم نتائج المؤتمر السادس لحركة فتح 2009 (*)، يجب الانتباه إلى أن حركة فتح ليست مجرد حركة تحرر وطني، ويكون من الخطأ تقييمها على أساس ذلك فقط، وتجاهل أن حركة فتح مارست السلطة في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية قبل العام 1994، بحيث أنها عاشت

(*) أنظر إلى الملحق رقم (8) : **مقتطفات من البرنامج السياسي لحركة فتح عقب المؤتمر السادس بيت لحم 2006** "موقع اللواء توفيق الطيراوي، 2013".

حالة مزدوجة ما بين كونها حركة تحرر وطني وكونها سلطة. وجاء الانتقال إلى الضفة الغربية وقطاع ليتعزز الجانب السلطوي لدى حركة فتح على حساب موقعها كحركة تحرر، وبالعودة إلى البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السادس – يمكن ملامسة الجانب البرجماتي بوضوح– حيث أن حركة فتح حرصت على الحفاظ على موقعها السياسي، وحرصت في الوقت نفسه على التمسك بملامح حركة التحرر، بالإبقاء على كافة الخيارات السياسية مفتوحة، ما بين المفاوضات تحت سقف خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، و ممارسة الكفاح المسلح، مع الحرص في الوقت نفسه، على توفير غطاء للخيار الأخير باعتباره حقا مشروعا للشعوب أجازته القوانين والأعراف الدولية "المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2009".

جاء انعقاد المؤتمر السادس ليظهر أن حركة فتح لم تتحول إلى حزب سياسي للسلطة وتتخلى عن البرنامج الوطني للسلطة وعن المقاومة، ولكنها أكدت أنها حركة تحرر وأن المرحلة التي مر بها الشعب الفلسطيني تطرح مهمات مزدوجة وطنية وديمقراطية، تأتي أهمية المؤتمر السادس كون القرارات المترتبة عليه أصبحت سلاحا في يد من يريد التصحيح، حيث أنه بعد هذه القرارات بات لا يجدي الحديث عن المفاوضات كخيار وحيد، بعد تأكيد المؤتمر حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة المشروعة بكافة الأشكال، وأن التناقض الرئيس مع الاحتلال، وأن المفاوضات ليست إلى الأبد، وأن استئنافها يجب أن يحدث بعد توفير متطلبات حدوثها "المصري، 2009".

جاء الحصول على صفة دولة فلسطينية غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة في كانون أول / ديسمبر 2012، ليكون خطوة من جانب السلطة الفلسطينية في اتجاه الواقعية الفلسطينية، فبعد عدم نجاح السلطة الفلسطينية في العام 2011 في الحصول على دولة من خلال مجلس الأمن، كانت الواقعية الفلسطينية وفي ظل الظروف الدولية وهيمنة أمريكا على النظام العالمي ومؤسساته الدولية، بتخفيض السقف، والتوجه للجمعية العامة للحصول على صفة دولة غير كاملة العضوية، وبالفعل هذا ما حدث ونالت فلسطين دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

على الرغم من حجم وثقل الضغوط والتهديدات الإسرائيلية الأميركية ضد التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة للحصول على اعتراف أممي بفلسطين "دولة غير كاملة العضوية"، وعلى الرغم من ثقل التداعيات المنتظرة لما بعد الاعتراف. وعلى قدر القلق الإسرائيلي من التداعيات المنتظرة المحتملة من مثل اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، على قدر ما تكون الخطوات الفلسطينية في الاتجاه الصحيح، وعلى قدر ما تتحقق إنجازات سياسية وقانونية وأخلاقية للقضية الفلسطينية، على طريق التحرير والتحرر من الاحتلال، فهذا الاعتراف ألأممي بفلسطين "دولة غير كاملة العضوية"، الذي

حصل بالأغلبية الساحقة، سيعتبر في كل الحسابات الفلسطينية والإسرائيلية والدولية نقطة تحول فارقة في مشهد الصراع الفلسطيني العربي مع المشروع الصهيوني، وعلى الرغم من وجود معارضة أو تحفظات أو انتقادات هنا وهناك، فكل الفصائل عموما التفت وتوحدت خلف هذا التوجه الفلسطيني، في إطار اعتباره معركة سياسية هامة على الجبهة الدولية الأممية القانونية الحقوقية الأخلاقية "الزرو، 2012".

مما سبق نلاحظ الجانب البرجماتي في حركة فتح، فقد تبنت الكفاح المسلح عند إعلان انطلاقتها في العام 1965، ولكنها استجابة للمتغيرات الإقليمية وخصوصا بعد حرب 1973، قامت بالإعلان عن استعدادها للحلول السمية مع تبني البرنامج المرحلي (النقاط العشر)، وفي العام 1988 ومن خلال منظمة التحرير أعلنت عن وثيقة الاستقلال والاستعداد للقبول بدولة إسرائيل والموافقة على قرارات مجلس الأمن وذلك نتيجة للانتفاضة الفلسطينية وتأثيراتها الإقليمية والدولية، وبعد حرب الخليج الثانية ونتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية، أعلنت عن قبولها بالمشاركة بمؤتمر مدريد 1993، ومن ثم توقيع اتفاق أوسلو والذي نتيجة له قامت منظمة التحرير الفلسطينية وبموافقة فصائلها وعلى رأسها حركة فتح بتعديل وإلغاء بنود من الميثاق الوطني في إطار الاستجابة للمتغيرات الدولية ولاتفاقية أوسلو، وجاءت حركة فتح في مؤتمرها السادس وبناء لمتغيرات أخرى تمثلت في جمود العملية السلمية، وتأثير انتفاضة الأقصى وصعود حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني وفوزها في الانتخابات التشريعية استناداً على برنامج مقاومة، مما حرك الجانب البرجماتي في حركة فتح، ودفع بها للتعاطي مع الواقع، والعودة للتأكيد مرة أخرى على كافة الخيارات في الصراع مع (إسرائيل) بما فيها المقاومة بكافة أشكالها، وعدم القول بالمفاوضات والوسائل السلمية هي الخيار الوحيد لإدارة الصراع مع (إسرائيل)، وجاء الحصول على دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة ليشكل تجسيدا آخر للواقعية والبرجماتية في ممارسة حركة فتح.

3.4.5: **البرجماتية في ممارسة حركة حماس**

يقترن ميلاد المشروع السياسي الإسلامي المعاصر–زماناً– بتراجع المشروع السياسي لقوى "الحداثة" العربية بكل توجهاتها الأيديولوجية المختلفة، وهذا ما شكل العامل الأهم في تفسير عنفوان وقوة هذا المشروع في الحياة السياسية العربية المعاصرة، والمشروع السياسي الإسلامي يتقن استثمار الأزمات الاجتماعية الطاحنة ليقدم مثالية سياسية جديدة، تجتهد في المزج والتزاوج بين السياسة والأخلاق، وفي إسباغ الفكر الديني على شعارات الرفض "بلقزيز، 2001، ص134:133".

يتفاجأ المراقبون من الفرق الهائل والتباين في خطاب حركات الإسلام السياسي، ما بين ذلك الموجه للحوار مع القوى الوطنية، والآخر الموجه للجماهير وإتباعها، ففي الخطاب الأول تبرز محاولة الحركات الإسلامية للتكيف مع أجزاء من التجربة الديمقراطية، وتبني مفهوم المواطنة وغيرها، أما الخطاب الآخر الموجه للجماهير والأتباع، نجد خطابا غير متسامح لا مع الرأي أو الآخر أو الحريات المدنية. هناك تلون في طرح المواقف الديمقراطية والمتسامحة في الحوارات الأكاديمية أو الإعلامية، واعتماد خطاب عصبوي تكفيري ومنغلق عند تعبئة الجماهير ضد القوى السياسية الأخرى "بشارة، 2003، ص 268:267".

مما سبق هناك ارتباط ما بين تراجع المشروع السياسي التقليدي كالمشروع القومي والوطني، واستثماره من قبل المشروع السياسي الإسلامي المعاصر، مع إتقان في استغلال الظروف، تحقيقاً لهدف ومصلحة تتعلق بالإسلام السياسي.

اعتمدت حركة حماس منذ نشأتها على شعارات وبرامج وخطاب سياسي، اتسم في كثير من الأحيان بالواقعية السياسية في التعامل مع الحقل السياسي الفلسطيني، وذروة هذه الواقعية أو البرجماتية تجسدت في التفاعل مع المتغيرات الدولية والإقليمية التي نجمت عن أحداث سبتمبر 2001، برجماتية حركة حماس هدفت إلى الخروج بصيغ جديدة تقترب من الواقع تفاعلا وتعايشا بكل تعقيداته وتداخلاته وتناقضاته، حركة حماس حركة مليئة بالتناقضات التي تفرضها وضعيتها الفلسطينية، فهي محافظة عقائديا، ولكنها مستعدة أن تبدي مرونة وبرجماتية سياسية تتجاوز عقيدتها، فهي تؤمن بالمقاومة كحل وحيد لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وإقامة الدولة الفلسطينية المسلمة، وفي نفس الوقت تملك خيارات وبدائل سياسية يفرضها الواقع الفلسطيني، كحل الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس، وحصر العمل المقاوم في تلك الأرض، ووقفها إذا استدعى الأمر، وعقد هدنة مع الاحتلال، والتفاوض معه عبر وسطاء "عدوان، 2007".

مؤخرا اعتمد منهج حماس على التعاطي الإيجابي مع شروط وقواعد اللعبة السياسية، في إشارة إلى اتجاه واضح لحركة حماس نحو تيار عملي برجماتي يتخذ من النتائج مقياسا، ويقبل بمبدأ التوافق والتسوية والمشاركة، مما أتاح لحركة حماس الانخراط في النظام السياسي الفلسطيني والمشاركة في الانتخابات التشريعية والفوز بها في العام 2006، مما يعني انخراطها التام في السلطة الفلسطينية، وهذا يدلل على حدوث مرونة تجاه التطورات الدراماتيكية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي "عزام، 2007، ص 99:98".

يمكن تقسيم البرجماتية في ممارسة حركة حماس إلى مرحلتين بارزتين :

المرحلة الأولى : 2000- 2006

شكلت أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، وانطلاق ما يسمى الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، إضافة إلى انتفاضة الأقصى وتزايد وتيرة الاغتيالات في صفوفها وغيرها، كل ذلك شكل مساهمة كبيرة في إحداث التغيير في مسيرة حركة حماس، حيث وضح حدوث افتراق مع بعض ثوابت جماعة الإخوان المسلمين الأم، وحتى مع ثوابت ميثاق حركة حماس نفسه، وفي محاولة من حركة حماس التكيف مع مواقف الحركة الأم ومع الضغوط الدولية والمحلية، وحفاظا على نفسها وافقت على دخول الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006، ودخول السلطة الفلسطينية، بما يعني حرصها على استغلال الآلية الديمقراطية – الانتخابات – من أجل متابعة أجندتها "عزام، 2007، ص 99".

شهدت حركة حماس منذ أن بدأت انتفاضة الأقصى، حملة من الاغتيالات الإسرائيلية ضد قياداتها ورموزها، وكان أبرزها الشيخ / أحمد ياسين، والدكتور / عبد العزيز الرنتيسي، هذا في الوقت الذي كثر الحديث عن تنامي شعبية حركة حماس فلسطينياً، واجهت الحركة الضغوطات بإدراجها على لائحة الإرهاب الأمريكية والأوروبية، وتصعيد (إسرائيل) من هجماتها ضدها، مما دفع حركة حماس إلى إعادة ترتيب عملها الداخلي لإيقاف الخسائر والحفاظ على تواجدها في الساحة الفلسطينية، إضافة إلى استشهاد الرئيس / ياسر عرفات وتزايد الضغوط على السلطة لتقديم المزيد من التنازلات، هذا التطور دفع حماس – حسب قادتها- نحو المشاركة في العمل السياسي، بما يحمي برامجها من التغييب عن الساحة، إضافة إلى إثارة ملفات الفساد في السلطة الفلسطينية، مما شكل مناخا ملائماً لقيام حماس بإظهار واقعيتها وبرجماتيتها في التعاطي مع المتغيرات، عبر المشاركة في الانتخابات "الشوبكي، 2007، ص 60:59".

أرجعت حركة حماس مشاركتها في انتخابات 2006 إلى اعتبارات تعلقت بسوء اتفاقية أوسلو والقول انه اتفاق أمني لا اتفاق سلام، ولن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، والانسحاب الإسرائيلي من غزة بفعل دور المقاومة، وان الانتخابات ستجرى وفق مرجعية اتفاق القاهرة في آذار / مارس 2005، لا وفق اتفاقية أوسلو، وأن دخول المجلس التشريعي يختلف عن المشاركة في السلطة والمؤسسة التنفيذية، فالمجلس التشريعي سيكون سيد نفسه، وهو مؤسسة مستقلة تختص بالتشريع غير المقيد بالتزامات أوسلو، وأن المجلس التشريعي القادم سيشهد تحولا رئيسيا على مستوى دوره التشريعي والرقابي وعدد أعضائه وطريقة انتخابهم، مما يعني عدم وجود حضور لاتفاق أوسلو في المجلس التشريعي المنبثق عن انتخابات 2006 "أبو مطر، 2012، ص 294:293".

الفقرة السابقة حملت تناقضا واضحا بين الفكر والممارسة لحركة حماس، إذ تقول أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006 نتيجة لاعتبارات تتعلق بسوء اتفاقية أوسلو، وترى أن مشاركتها لا تأتي وفق اتفاقية أوسلو، ولكن وفق اتفاقية القاهرة 2005، وهنا يكمن التناقض حيث أنه من المعلوم أن المجلس التشريعي جاء نتيجة لاتفاقية أوسلو، وتحت مظلتها، ومن يقبل المشاركة فيه فهو بشكل ضمني يقبل باتفاق أوسلو، نقطة أخرى تقول حركة حماس أن المشاركة في المجلس التشريعي لا تعني المشاركة في السلطة، حيث أن المجلس التشريعي هو سيد نفسه وغير مقيد بالاتفاقيات كحال السلطة والمؤسسة التنفيذية، وهنا أيضا تناقض خطير حيث انه من غير المعقول ألا تعي حركة حماس أن فوزها في الانتخابات التشريعية سيمنحها الفرصة لتشكيل الحكومة الفلسطينية، بمعنى آخر أن تكون على رأس السلطة التنفيذية المقيدة بالاتفاقيات كما قالت حركة حماس نفسها، إن مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية، تعني وبشكل واضح قبولها باتفاق أوسلو حتى وإن قالت غير ذلك، وهنا يكمن التباين الواضح بين الفكر والممارسة لحركة حماس.

يرى البعض أن الاعتبارات المتعلقة بشأن الفلسطيني الداخلي ليست هي وحدها التي دفعت حركة حماس إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية، ومؤسسات السلطة، بل هناك عدة عوامل لعبت دورا رئيسيا في ذلك "أبو مطر، 2012، ص 296:295" :-

- الاستهداف المباشر لحركة حماس على الصعيد الدولي بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001 ووضعها على قائمة (الإرهاب) الدولي ومقاطعتها ولاحقتها.
- تراجع مصادر التمويل الخارجية لحركة حماس، مما دفعها للمشاركة في مؤسسات السلطة للتخفيف من العبء المالي عن الحركة.
- الاغتيالات بنتائجها المتعلقة بفقدان القيادات المؤثرة شعبيا وسياسياً وميدانياً، ولحماية باقي القيادة بالحد من اغتيالهم من خلال دفعهم في مؤسسات السلطة عبر منحهم الشرعية التمثيلية، مما سيشكل حالة ضاغطة على (إسرائيل)، إقليمياً ودولياً لمنع استهدافهم.
- إدراك حركة حماس أن دورها في مسيرة الشعب الفلسطيني لابد له من معادلة توازن بين لغة السياسة والمقاومة، للحفاظ على جماهيريتها داخل وخارج أطرها وبنيتها التنظيمية.
- حالة الترهل والتراجع في دور وحضور حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وفشل مشروع التسوية، مما شكل فرصة حقيقية لحركة حماس للانخراط في النظام السياسي الفلسطيني من موقع قوة، على نحو يمكنها من إعادة صياغته وبلورة خياراته.

اتسمت هذه المرحلة والممتدة من عام 2000 حتى عام 2006، تجسيدا حقيقيا للبرجماتية في ممارسة حركة حماس، فالهدف كان هو الأهم، أما الفكر فقد تبدل وحدث عليه تحول لخدمة هدف حركة حماس في البقاء كلاعب مؤثر محليا وإقليميا ودوليا، ففي الوقت الذي كانت حركة حماس ترفض دخول اتفاقية أوسلو بكل إفرازاتها وتعد أنها لا تتوافق مع مبادئها، جاءت في العام 2006 لتوافق على أن تكون جزءا من النظام السياسي الفلسطيني تحت مظلة أوسلو، والملاحظ هنا التباين الواضح ما بين تبريرات حركة حماس حول المشاركة في الانتخابات التشريعية، حيث جاءت هذه التبريرات لتظهر وكأنها تتماهى مع أفكار ومبادئ حركة حماس، في حين أن التبريرات الموضوعية الأخرى تقول بحدوث تحول فعلي نحو الواقعية والبرجماتية السياسية بكل متطلباتها ومفاهيمها.

المرحلة الثانية : 2007– 2012

يرى غازي حمد "القيادي في حركة حماس" أنه كان على حماس بعد الانتخابات أن تجلو الحقائق في كيفية المواءمة بين الإصلاح والمقاومة، وكيف يمكن تكريس مقولة أن الإصلاح جزء من المقاومة الشاملة التي ستتبعها الحركة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن في الواقع لم تقدم رؤية متكاملة تجيب فيها عن هذه الأسئلة وغيرها، واكتفت على ما يبدو بمنهج التجربة والخطأ، والسلوك بدافع البقاء، أو إتباع تكتيتكات حذرة تتجيها من العقاب وتحافظ على وجودها في السلطة والسعي الدءوب نحو رفع الحصار والفوز بالاعتراف بها "محيسن، 2011، العدد 32، ص 69".

اتخذت (إسرائيل) من فوز حركة حماس في انتخابات 2006، ومن ثم تشكيلها حكومة السلطة، وبعدها إحكام سيطرتها على قطاع غزة بالقوة العسكرية، ومن أسر شاليط، ومن تجارة الأنفاق ذريعة للاستمرار في عدوانها، والتهرب من التزاماتها ومن مفاوضات جادة تلزمها، مقابل ذلك فلسطينيا صارت سلطة منقسمة، وأصبح ضمان استمرار حكم حماس يشترط الحرص على استمرار التهدئة دون أفق سياسي واضح، ويقول البعض لتبرير ذلك إن هذا مجرد تكتيك لضمان إعادة بناء قوة المقاومة والعودة لها متى شاءت حركة حماس. لقد تحول غياب الإستراتيجية الفلسطينية الموحدة إلى حضور قوي للانقسام، وبرزت حركة حماس لتتبنى خيار المقاومة على أرض يفترض أنها تحررت (قطاع غزة)، ولكنها لم تتمكن من ممارسة المقاومة في موازاة عدم تمكنها من ممارسة الحكم " محيسن، 2011، العدد 32، ص 71:70".

من واقع الرؤية السابقة يمكن لمس الجانب البرجماتي في سلوك حركة حماس، فهي اكتفت بمنهج التجربة والخطأ والسلوك بدافع البقاء، وهذا أبرز ما يميز الفكر والممارسة الواقعية والبرجماتية، فالمذهب البرجماتي لا يتعاطى سوى مع النتائج والأهداف، وما دون ذلك فهو لا قيمة له، وطالما أن الفكرة لا تخدم المنهج والهدف تصبح عديمة الجدوى.

بسبب الانقسام انتهت الحالة الفلسطينية إلى وضع ملتبس ومعقد : لا احد يدعي أنه يحكم ويمارس سلطات كاملة، لا يوجد من يقاوم على النحو الذي يربك الاحتلال ويجعله يتراجع، حكومة غزة تراهن على انصياع المجتمع الدولي وانصياعه عند إرادة الفلسطينيين، وعلى حدوث تغيرات عميقة في الجوار العربي، وعلى عوامل القوة العسكرية لمواجهة (إسرائيل)، وهي رهانات عير واقعية، هذه المفارقات الغريبة لا يمكن تفسيرها بشعار الجمع بين الحكم والمقاومة، إنما بعدم القدرة على الجميع بينهما في ظل غياب الاتفاق الوطني "محيسن، 2011، العدد 32، ص 72:71".

تعد أحداث (الربيع العربي) نقلة نوعية في مسار حركة حماس وممارستها البرجماتية، فصعود الإخوان المسلمين لسدة الحكم أدى إلى وجود عمق وكبير لحركة حماس مع أقوى دولة عربية، بعد أن كانت تعاني من نظام مبارك السابق، ولعل عملية "عمود الغمام" التي شنتها (إسرائيل) على غزة 2012 جسدت مدى أهمية هذا العمق بتدخل مصر لإقرار تهدئة. كما مثَّلت الثورة السورية مأزقًا لحركة حماس، فالوضع معكوس في الحالة السورية: فسوريا مثلث ظهيراً استراتيجياً للحركة، في الوقت الذي كانت ثمة قطيعة صلبة بين الحركة وباقي الدول العربية؛ وحاولت حركة حماس لعب دور الوسيط بين الثوار والنظام السوري إلا أنها فشلت، فكان نتيجة ذلك المغادرة لرفضها اتخاذ موقف مساند للنظام السوري إن الأثر السلبي للثورة السورية على حركة حماس امتد أثره إلى إيران حليف سوريا الأول، وبالتالي أثر على شبكة تحالفاتها في المنطقة، واتجهت نحو مصر وقطر بعد أن كانت في مربع الممانعة المتمثل بإيران وسوريا وحزب الله "عثمان،2013".

إن التوظيف البرجماتي يبدو جليا في سلوك حماس تجاه المقاومة، حيث تعلي حماس من جانبها النظري وتضعف الجانب العملي، فهي تكثر من الحديث عن برنامجها المقاوم، ولكنها عمليا ومنذ سنوات عدة كفت عن الممارسة الفعلية للمقاومة، وهي حاليا تمنع المقاومين من التنظيمات الأخرى من الفعل المقاوم، وتكبح جماحهم وتنظر إليهم كعائق سياسي، وتمارس أيديولوجية السلطة كي تخدم نظريتها السياسية، فالسلطة وممارستها هي الهدف النهائي لها وتسعي للاستحواذ عليها بكل قوة " سلامة، 2009 ، العدد 27، ص 31".

فحركة حماس كأي ظاهرة اجتماعية سياسية، ليست حركة جامدة، وخطابها ثابت لا يتغير، فهذا الخطاب شهد عدة تطورات وتغيرات مهمة أدت إلى تحولها بالتدريج من حركة ذات خطاب ديني، إلى حركة ذات خطاب مقاوم، وذات خطاب سياسي برجماتي، فبين خطاب المؤسسين وخطاب وممارسة المقاومة، فارق كبير هو بالتأكيد لمصلحة السياسة البرجماتية والمقاومة الشعبية، وهذا الاتجاه تعزز أكثر في الفترة التي تلت اتفاقية أوسلو 1993، حيث ظهر تحولا محوريا يتعلق برؤية الحركة للصراع مع (إسرائيل)، من خلال إدراك الحركة أن مطلب تحرير فلسطين من النهر إلى البحر غير واقعي (حيث ظهر ذلك من خلال تصريحات القيادة السياسية لحركة حماس باستعدادها للقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، إن أيديولوجيا حركة حماس اليوم هي خليط من عدة أفكار واتجاهات، ومن دون أن يعني ذلك قطيعة مع ميراث الإخوان المسلمين "المولى، 2013، العدد 95، ص 69:68".

في الذكرى السنوية ال 25 لتأسيس حركة حماس قال زعيم الحركة خالد مشعل في خطابه : "نحن مع مبدأ التحرير وبعد ذلك إقامة الدولة". وتحدث مشعل عن أن المقاومة هي الخيار الحقيقي، وهو خيار يقع بين التسوية أو المقاومة بمعناهما الإقليمي والدولي، ولكنه رغم ذلك انحاز إلى التسوية إي محور الاعتدال مبتعدا عن محور إيران، اختار الانتقال إلى سلطة تمتع إطلاق الصواريخ على (إسرائيل)، يراهن مشعل على الإسلام السياسي ليحمله على رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية والتصرف بكل الرصيد السياسي والقانوني لها، مستغلا وجود الإسلام السياسي على سدة الحكم في كل من تونس ومصر، ولكنه تناسى مواجهة الإسلام السياسي لمشاكل داخلية كبيرة تهدد وجوده نفسه. ولا ننسى أن زيارة أمير قطر حمد بن خليفة لقطاع غزة شكلت قوة دافعة لدفع حركة حماس إلى الحضن المصري – القطري، باعتباره قوة منافسة لتيارات أخرى إسلامية ووطنية وليبرالية في العالم العربي المضطرب اليوم "هوامش، 2012، العدد 22، ص 74-76".

يتبين مما سبق أن حركتي فتح وحماس قد مارستا الواقعية والبرجماتية، وكانت حركة فتح أول من اجترأ على القول بالفكر الواقعي والبرجماتي في ظل جمود الفكر السياسي الفلسطيني قبل وجودها، إن مجرد انطلاقة حركة حماس يعد تطور في الفكر البرجماتي لحركة الإخوان المسلمين، والذين اضطروا للاستجابة مع المتغيرات والتغيير في أفكارهم بضرورة الإعداد قبل مرحلة الجهاد والمقاومة، والانتقال إلى مرحلة المقاومة في تطور جسد حالة برجماتية في حركة الإخوان المسلمين، إن حركة حماس وعلى الرغم من انطلاقها استنادا على فكر وعقيدة إسلامية، فإن ذلك لم يشكل حاجزا أمامها للتطور والتوجه نحو الواقعية والبرجماتية في ممارساتها وفكرها.

5.5: حركتي فتح وحماس والنظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني

تشكل حركتي فتح وحماس الجانب الأكبر في النظام السياسي الفلسطيني، ويملكان التأثير على إحداث التغيير في هذا النظام وبالتالي المشروع الوطني الفلسطيني، صحيح أنهما يملكان مشروعين يختلفان في المنبع والمنطلقات والفكر، ولكنهما يلتقيان في هدف واحد معلن، وهو التحرير، ومؤخرا فقد حدث تقارب في الهدف، حيث باتت حركة حماس أقرب إلى رؤية حركة فتح باستعدادها للقبول بدولة ضمن حدود 1967. و من خلال مراجعة لتجربة الحركتين في الفعل الثوري وممارسة السلطة، يمكن الوقوف على مدى أثرهما على النظام السياسي وبالتالي القضية الفلسطينية بشكل عام، وذلك في إطار محاولة صياغة مشروع وطني فلسطيني يجمع الكل الفلسطيني بجميع مشاربه وتوجهاته، في اتجاه تحقيق التحرير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

فالوضع الفلسطيني بحاجة لإصلاح عاجل، وتأجيله سيؤدي إلى مزيد من التردي، وقد ينطوي على خطر تلاشي الحركة الوطنية الفلسطينية. وفقدان الفلسطينيون لوجود ممثل شرعي وحيد لهم، تكون نتيجته تحولهم إلى مجموعات متفرقة، منقسمة في الرأي أو متخاصمة، ومفتقرة إلى السمات المشتركة، وأن يكون لكل مجموعة ممثلهم الخاص، مما يعني انشغالهم بأمور لن يكون الهم الوطني في مقدمتها. إن إصلاح الوضع الفلسطيني هو مسألة حيوية، حيث الوضع الفلسطيني بات بارزا فيه غياب الفكر الاستراتيجي الصحيح، وصارت السياسة ترسم وفقاً للمزاج، وحل التضليل وترويج الأوهام محل التوعية، وحلت الدعاية محل التعبئة، وحل إدعاء الانجاز محل الانجاز الفعلي "الحوراني وآخرون، 2012، 188:187".

الوضع الفلسطيني بكل مكوناته من نظام سياسي ومشروع وطني، بحاجة إلى إعادة مراجعة وتقييم، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى الوصول لهذا الوضع، فهناك انقسام بين حركتي فتح وحماس، وآثار هذا الانقسام المدمرة على القضية الفلسطينية، هناك مشروعان متناقضان، وهناك نظام سياسي شهد هو الآخر انقساما، وهو الأخطر في تحديد الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، فمن المتوافق عليه فلسطينيا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن هنا يكون لزاما المحافظة على هذا الممثل في وجه كافة محاولات الالتفاف عليه أو احتوائه وفقا لأجندات حزبية ضيقة، إن وحدانية التمثيل تشكل ضمانة لعدم التمزق، وتشكل إطاراً لمشروع وطني يجمع كافة الفلسطينيين حوله، في طريق تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

1.5.5: الشرعية الفلسطينية

يقصد بتعبير الشرعية الفلسطينية بأنها منظومة الأعراف المقاومية والسياسية التي أقرها الإجماع الفلسطيني التنظيمي والشعبي، وما نتج عنها من آليات مؤسساتية صانعة للقرار الفلسطيني، وهي

أيضا منظومة الأعراف المتضمنة لمزية تراكمية انتزعت الإقرار الشعبي بحق تمثيل الفلسطينيين وصوغ وجهات المسير الفلسطيني. الشرعية الفلسطينية من ناحية تكوينية منتزعة من رحم النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، الشرعية الثورية هي البنية التحية لأية قيادة فلسطينية، لذا فإن منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح في وقت تكريسها للكفاح والمقاومة للتحرير، أصبحت جوهر الكيانية الفلسطينية وصانعة بوصلتها ومستودع تاريخها النضالي ولم تهتز هذه الشرعية وصلابة تمثيلها إلا مع مؤتمر مدريد عام 1991، ومن بعده اتفاقية أوسلو 1993، وذلك بسبب أن جوهر تلك الشرعية هو برنامج المقاومة "الحروب، 2007، ص 10:9".

تضافرت عوامل عدة على حركة فتح أدت لاهتزاز شرعيتها، فحركة فتح لم تلجأ للمفاوضات والحلول السلمية كمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، إلا كنتيجة لظروف سياسية وجيوسياسية، أجبرتها على ذلك، فقد تم تدمير بنيتها العسكرية والوجودية في الأردن في سبعينيات القرن العشرين، وكذلك الحال في لبنان في ثمانينيات نفس القرن، وباقي الدول العربية، مما يعني أن حركة فتح كانت أمام خيارات صعبة، فإما إنهاء وجودها، وبالتالي إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني، أو التعاطي مع هذه المتغيرات الإقليمية والدولية حفاظا على بقاءها، وبقاء المشروع الوطني الفلسطيني.

يمكن تقسيم الشرعية إلى **الشرعية التاريخية** وهي التي تقوم على تقدير دور الفصيل الرائد في إطلاق الثورة، وفي بناء الوعي الجمعي الذي يؤمن بالحقوق الوطنية ضد المحتل، ومما لا شك فيه أن حركة فتح تتمتع بهذا النوع من الشرعية. و**الشرعية الثورية** (حيث تمتعت حركة فتح بهذه الشرعية وحتى ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث أن هناك أجنحة عسكرية لحركة فتح ككتائب شهداء الأقصى) ترتبط ارتباطا وثيقا بالشرعية التاريخية، إذ أنها تتأسس على التاريخ الثوري لقيادة ما أو فصيل ما، وتستند على استمرارية العمل الثوري ما دامت أهداف الثورة لم تتحقق، وحركة حماس قدمت فعلا ثوريا في معادلة الثورة الفلسطينية وحتى بداية انتفاضة الأقصى. وحلت **الشرعية الانتخابية** الدستورية تدريجيا من شكل الثورة إلى بناء الدولة "هلال، 2013".

إن منطلق الشرعية في فلسطين لا يستمد أصوله من الشعب ورضاه على قرارات الحكومة وتوجهاتها فقط، وإنما كذلك من اعتراف الدول المحيطة ومدى الاعتراف الدولي بالسلطة، وكذلك فإن السلطة القائمة بقدر ما تعتمد في ثباتها واستمرارها وإمكانية تحولها لدولة في المستقبل، على احترام حقوق الإنسان واحترامها للحقوق والحريات، فإنها يجب أن تقوم أيضا على تسييس وتطويع تلك المبادئ وغيرها لخدمة النظام السياسي الفلسطيني "خشان، 2007، ص 20".

ابتدأ صراع الشرعية بين حركتي فتح وحماس منذ انطلاقة حركة حماس في العام 1987، لتصبح لاعبا مهما في السياسة والثورية الفلسطينية، ومنافسا محتملا على الشرعية الفلسطينية التي

احتكرتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ سيطرة فتح عليها في العام 1969. واتخذ الصراع بعدا سياسيا وأمنيا أشد ضراوة بعد الانتخابات التشريعية في العام 2006، وأدى الانقسام الفلسطيني، الذي كان نتيجة حتمية للصراع على الشرعية، إلى زيادة هذا الصراع عمليا، من خلال تعطيل إجراء انتخابات جديدة ربما تساهم في حل أزمة الشرعية، و يدعي كل طرف أنه يمتلك الشرعية الانتخابية إضافة للشرعية الثورية، مع أن الحقيقة أن كلا الشرعيتين: الرئاسية والبرلمانية باتتا محل نزاع، بعد أن انتهت المدة القانونية لرئيس السلطة وللمجلس التشريعي، بالرغم من محاولة كل طرف تفسير النصوص بالطريقة التي تخدمه في هذا الصراع "هلال، 2013".

تلعب الشرعية دوراً هاما في صياغة المشروع الوطني وتشكيل النظام السياسي، فمن يملك الشرعية يملك القدرة على تحديد الأهداف والوجهات لكل من المشروع الوطني والنظام السياسي. فكلا من الطرفين يدعي امتلاكه للشرعية، ونفهم نوعان من الشرعية فيما يتعلق بممارسة السلطة والفعل الثوري : الأول شرعية التمثيل وهذا النوع ارتبط ببرنامج المقاومة والفعل الثوري، بحيث يمكن القول بأن الشرعية الفلسطينية التمثيلية تستند على برنامج المقاومة، وحركة فتح والتي هي على رأس منظمة التحرير الفلسطينية استطاعت أن تدشن وتكرس شرعيتها منذ بدايات انطلاقتها – كما مر بنا – بتبنيها الكفاح المسلح كوسيلة للتحرير. أما حركة حماس فالأمر ينطبق عليها أيضا، وإن كانت في خطابها الموجه لمحيطها الخارجي يعتمد على لغة المقاومة، ولكن من خلال الملاحظة نجد أن خيار المقاومة بات مجرد خيار للتراشق الإعلامي والعمل به في حالة وقوع عدوان إسرائيلي، في سبيل درء المخاطر عن وجود الحركة ودفاعا عن سلطتها. أما النوع الثاني فيرتبط بالسلطة وممارستها، فحركة فتح تقول أنها هي السلطة الشرعية استنادا على الاعتراف الدولي والإقليمي بها وكونها على رأس النظام السياسي الفلسطيني، وحركة حماس تقول بذلك أيضا ولكنها تستند على فوزها في الانتخابات التشريعية الذي هو مصدر شرعيتها.

2.5.5: **النظام السياسي الفلسطيني وحركتي فتح وحماس**

"يمكن تعريف النظام السياسي الفلسطيني بأنه منظومة الفكر السياسي، بما تضمنه من مواثيق ونصوص...، ومجموعة المؤسسات والبنى السياسية والفصائل والحركات الثورية والسياسية التي أنتجها الشعب الفلسطيني، استنادا إلى تجربته التاريخية الطويلة على أرضه، وبخاصة خلال سعيه إلى الحفاظ على حقوقه الكاملة فيها ....، وسعيه ونضاله ضد النكبة، وفي مقابلها، إلى استرداد ما اغتصب من أرضه، وعوده لاجئيه الين طردوا منها إليها، وتحقيق سيادته واستقلاله عليها. وهو النظام الذي تجسد أخيرا على أجزاء من فلسطين بصورة السلطة الوطنية الفلسطينية" "حمودة وآخرون، 2012، ص 81".

من خلال متابعة السنوات الأخيرة في السياسية الفلسطينية تقول مجموعة من الحقائق التي بمجملها تعكس سوء الحال، حيث وضحت زيادة التدخلات الخارجية – نظرا لارتباطها بهذا الفصيل أو ذاك- في صنع القرار الفلسطيني، مما افقد هذا القرار استقلاليته، وبات الفلسطينيون يتحدثون بأصوات مختلفة ولكنات سياسية متباينة ومتحاربة، لم يعد هناك مشروع تحرري واحد، بل أكثر من مشروع سياسي يتم تنفيذه في فلسطين، ووصل الأمر حد القطيعة الداخلية. تراجع التأييد الدولي للنضال الفلسطيني كنتيجة لتراجع الأداء الإعلامي الفلسطيني، وانعكاس الوضع الداخل متمثلا في حالة الانقسام بكل إفرازاتها ونتائجها على حالة الفلسطيني في الداخل والخارج. انغماس الفلسطينيون في تفاصيل خلافهم الداخلي على حساب القضية الوطنية "أبو سيف، 2009، ص 10:9".

إن الانقسام بين حركتي فتح وحماس أدى إلى تحولات في مكونات النظام السياسي الفلسطيني تستدعي ضرورة المعالجة، صحيح أنه ليس بمقدور الفلسطينيين التأثير على المتغيرات الدولية والإقليمية بشكل كبير، كما انه ليس بمقدورهم إحداث تحولات كبرى في مواقف الدول الكبرى بحيث تجعلهم يلزمون (إسرائيل) بتحقيق السلام، ولكن من المؤكد أن ثمة الكثير الذي يقع على عاتق الفلسطينيين فيما يتعلق بترتيب وضعهم الداخلي وتصليب جبهتهم الداخلية وتمتين نظامهم السياسي وإجراء تعديلات وإصلاحات عليه، تجعله أكثر قدرة على مواجهة التحديات، إن الوضع الفلسطيني الحالي يكشف عن إخفاقات كبيرة في فاعلية الحياة السياسية الفلسطينية، بمعنى مقدرة النظام على تحقيق غاياته، يحذر هيربرت سبيرو من أن النظام السياسي إذا عجز عن تحقيق واحدة من مهامه المتعلقة بالاستقرار والمرونة والكفاءة والفعالية، فلن يكون نظاما ولن يقوى على الحفاظ على وجوده " أبو سيف، 2009، ص 12:11".

لم يعد هناك من أسباب تبرر حالة الانقسام الفلسطيني، التي تركت تشويه وإرباك للقضية الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولم يعد الاختلاف والتباين في المواقف السياسية مقنعا لمبرر مواصلة الانقسام، ولم يعد واضحا مكامن التباين في إستراتيجية الطرفين في مواجهة مشروع الدولة الاستعمارية الاستيطانية. إن إستراتيجية حركتي فتح وحماس المتنافسين قادت إلى طريق مسدود تماما، فطريق المفاوضات مغلق منذ عام 2010، بعد وضوح أن (إسرائيل) أرادت هذا الطريق كغطاء لمواصلة مشروعها الاستيطاني ومحاصرة الفلسطينيين في معازل، كما أن إستراتيجية المقاومة التي رفعتها حركة حماس في مواجهة إستراتيجية المفاوضات جمدت بعد اتفاق التهدئة مع (إسرائيل) أثر عدوانها على غزة عام 2012، وبعد انتقال قيادة حركة حماس في الخارج إلى الدوحة وقطر، أي انتقالها من محور المقاومة إلى محور الاعتدال "هلال، 2013، العدد 95، ص 9".

ساهمت النخب السياسية الفلسطينية وبقصر وطني مخيف في تفتيت النظام السياسي الذي هيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، وتجسد هذا التفتيت في شق السلطة الفلسطينية إلى سلطتين كلاهما تحت الاحتلال والحصار، ولا تزال النخب السياسية تعطل تحت ذرائع ومبررات واهية أسباب بناء النظام السياسي الفلسطيني، هذا البناء من خلال إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية تجمع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج" هلال، 2013، ص 8".

يرتبط تنفيذ الإصلاحات في النظام السياسي الفلسطيني بتجاوز العراقيل التي تقف عائقا أمام تحقيقه في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، كإنهاء حالة الانقسام في بنية النظام السياسي الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس، اللذان يشكلان ضمانة لتوفير بيئة داخلية مؤتية تشكل رافدا لعملية الإصلاح، ودافعا إلى المشاركة فيها من قبل القوى السياسية والوطنية الفلسطينية والتي تشكل عاملا هاما مساعدا في عملية إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، كل ما سبق منوط بوجود توافق بين كافة مكونات النظام السياسي الفلسطيني، على نحو يساهم في تنفيذ استحقاقات الإصلاح في كافة مؤسساته، وهذا التوافق يكون من خلال الاتفاق على برنامج سياسي ذو قواسم مشتركة، إضافة إلى اعتماد الحوار وتوسيع المشاركة الجماعية في إقرار البرنامج السياسي ذو القواسم المشتركة "أبو مطر، 2012، ص 337-343".

مما سبق كان واضحا أن حالة الانقسام والصراع بين حركتي فتح وحماس، ألقت بظلالها القاتمة على النظام السياسي الفلسطيني، وشكلا تهديدا وتحديا وجوديا لهذا النظام، بالتالي فإن على حركتي فتح وحماس الإدراك أن خلافهما وتناقضهما يهدد مسيرة ومستقبل الشعب الفلسطيني، مما يحتم عليهما مراجعة حساباتهما بشكل دقيق بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ويحافظ على تطلعاته وطموحاته.

3.5.5: **المشروع الوطني الفلسطيني وحركتي فتح وحماس**

"يمكن أن نعرف البرنامج (المشروع) الوطني بأنه التصورات والسياسات العامة والخطط والمشاريع العملية، التي يضعها شعب معين من أجل تحقيق جملة أهداف تتعلق بمجموع أعضائه، وليس بفئة واحدة من فئاته، ويتوفر في هذه الأهداف شروط الإجماع والقبول العام، فهي إما أن تكون مجمعاً عليها، وإما أنها تحظى بموافقة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب. وقد يكون البرنامج الوطني هو التحرر من الاستعمار أو من النفوذ الخارجي، والتمتع بالسيادة والاستقلال، وقد يكون دائرا حول تحقيق النهضة الاقتصادية والصناعية أو ما أشبه ذلك" "حمودة وآخرون، 2012، ص 81".

يأخذ المشروع الوطني الحقيقي مضمونا فكريا وممارسة عملية كحركة تحرر من الاستعمار، ولكن عندما يكون المشروع الوطني بلا بعد وطني تحرري بمضامينه العسكرية والسياسية والاجتماعية ، فإن هذا المشروع يتحول لأداة في خدمة الاستعمار أو خدمة نخب توظف وتستغل الفكرة الوطنية وقضايا الشعب لغير المصلحة الوطنية. إن الشعب الخاضع للاحتلال يجب أن يناضل في إطار مشروع وطني واحد بثوابت ومرجعيات محل توافق الأمة، ولا يجوز وجود أكثر من مشروع وطني أو إستراتيجية عمل وطني لنفس الشعب وفي نفس مرحلة التحرر، وإلا ستتضارب وتتصارع هذه المشاريع، وتتحول إلى صراعات داخلية تستنزف جهود الشعب، ويحقق هدف العدو بشق وحدة الشعب وخلق أحزاب تحت مسميات متعددة لتدخل مواجهة مع الوطنيين الحقيقيين أصحاب الوطني التحرري "أبراش، 2009".

تبنت منظمة التحرير الفلسطينية إنجاز المشروع الوطني في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة وحق العودة من خلال إقامة سلطة وطنية في الضفة وغزة، تتحول من خلال التفاوض مع (إسرائيل) إلى دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران. هذا التصور شكل فهما قاصرا لطبيعة الاحتلال الإسرائيلي ورؤيته لطبيعة الصراع، علاوة على أن المشروع الوطني الفلسطيني انحسر ليتحول إلى مشروع يخص بدرجة أولى الفلسطينيين في الضفة وغزة، وعليه لم يجد الفلسطينيون خارج الضفة وغزة مساحة لممارسة دورهم في السلطة الفلسطينية كأداة لتنفيذ البرنامج الوطني، مما يفسر تراجع الالتفاف حول منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، أيضا لم يعد مشروع السلطة يشكل برنامجا وطنيا لجميع الفلسطينيين "الشعيبي وآخرون، 2012، ص 44".

لقد جرى تآكل ثوابت المشروع الوطني بسبب التنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني على مدار السنوات العشرين من التفاوض، كنتيجة لضغط التردد الإسرائيلي، وتغيير الحكومات الإسرائيلية المتتالية، إضافة للضغط الدولي بقيادة الولايات المتحدة، علاوة على قيام الطرف الإسرائيلي بطرح بدائل للمبادئ الأساسية للمشروع الوطني الفلسطيني، كطرح فكرة تبادل الأراضي بدلا عن الحدود والاستيطان، قضية القدس تحل على أساس توزيع الأدوار وفقا لطبيعة السكان الذين يشغلون الأحياء ولكن مع إخراج الأحياء اليهودية المنشأة في شرق القدس ومحيطها من ذلك الأمر " الشعيبي وآخرون، ص 45".

تشكل التسوية حسب رؤية (إسرائيل) وخصوصا في عهد حكومة نتنياهو تهديدا حقيقيا للمشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله، ولكن هناك تحديات من نوع أخر على المشروع الوطني تشكل بديلا لمنطلقات ومحددات المشروع الوطني كمشروع دولة وهوية وثقافة وطنية، وأهم هذه التحديات (المشروع الإسلامي) الذي تقول به حركة حماس، ومشروع حركة حماس في غزة هو مشروع

الإخوان المسلمين الذي يغلب متطلبات هذا المشروع على أية مشروعات أخرى بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية. إن فصل غزة عن الضفة وتأسيس سلطة إسلامية فيها، يعد تهديداً للمشروع الوطني، بالنسبة لحركة حماس والإخوان المسلمين هو نصر وقاعدة ومنطلق لتأسيس (المشروع الإسلامي)، الذي تحلم به الجماعة منذ أكثر من ثمانين عاما "أبراش، 2009، ص 43:42".

النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني يشكلان أهم الأدوات للتحرر الوطني وبناء الدولة المستقلة، ولكن النظام السياسي الفلسطيني بحاجة ماسة إلى إعادة بناء وإعادة تحديد لطبيعة العلاقات بين مكوناته، هذه المكونات التي ينبغي عليها الإدراك أن المسألة لا تتعلق بمجرد أمور ثانوية، ولكنها أمور مركزية وجوهرية إهمالها قد يؤدي إلى انتهاء الهوية الوطنية الفلسطينية، وانتهاء القضية الفلسطينية، في موازنة ذلك يجب وضع حد لصراع الشرعية بين حركتي فتح وحماس أحد إفرازات الانقسام الفلسطيني، ويتم ذلك من خلال إصلاح النظام السياسي ببرامج عمل واقعية ورؤى سياسية متزنة تكفل احتواء كافة التناقضات ووضع اليد على الحد الأدنى من نقاط اللقاء، وصولاً إلى مشروع وطني يجمع الكل الفلسطيني في اتجاه تحقيق وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

المطلوب من حركتي فتح وحماس مراجعة الذات مراجعة موضوعية، وتغييب الأجندات الخارجية، فحركة فتح بوصفها مفجرة الثورة الفلسطينية يقع عليها واجب لم الشمل الفلسطيني، من خلال عودتها إلى خيار الكفاح المسلح بالقول والممارسة، وعدم ترك خياراتها أسيرة لإسرائيل أما حركة حماس فعليها الانعتاق من عمقها الإخواني بشكل يكفل تحقيق هامش من الاستقلالية، ويضع القضية الفلسطينية فوق كافة أولوياتها، إن حركتي فتح وحماس تشكلان القوة الأكبر على الساحة الفلسطينية، وبالتالي يقع عليهما واجب الجلوس والتحاور والخروج ببرنامج شامل يضمن الإصلاح للنظام السياسي ومشروع وطني فلسطيني واقعي يتوافق مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، ويكفل في الوقت نفسه الحفاظ على الثوابت الفلسطينية، والوصول إلى الحقوق الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

6.5: **خاتمة**

في ضوء مراجعة وتقييم لتجربة حركتي فتح وحماس في الفعل الثوري وممارسة السلطة، كان الفعل الثوري لدى حركة فتح مميزا لانطلاقتها واستخدمته بما يحقق إثبات تواجدها وفي اتجاه تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني، ولكنها أثر انتقالها للتسوية السلمية بات هناك تراجعا في الفعل الثوري، ووصولا إلى اتفاقية أوسلو وما تلاها من تغييب مؤقت لخيار الكفاح والفعل الثوري، ولكن

في المؤتمر السادس لحركة فتح عادت وأكدت على الكفاح المسلح كخيار مع باقي الخيارات وصولا لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.

أما حركة حماس فجاءت انطلاقتها لتكون انتقالا من مرحلة الإعداد إلى مرحلة الكفاح، وقد مارست حماس الفعل الثوري واعتبرته سبيلا وحيدا لتحرير فلسطين ولكن يؤخذ على حركة حماس إنها بعد قدوم السلطة إلى غزة والضفة بعد اتفاقية أوسلو قامت بممارسة فعل ثوري أقرب إلى مناكفة وإحراج السلطة منه ممارسة فعل ثوري بهدف التحرر، وبعد ممارستها للسلطة لاحظنا الأثر والتغير في سلوك حركة حماس في ممارسة الفعل الثوري والعمل المقاوم.

وعن الفعل الثوري وممارسة السلطة لحركة فتح وحماس، وجدت الممارسة البرجماتية واضحة في ممارسة كلتا الحركتين، هذه الممارسة التي جاءت استجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وفي إطار الحفاظ على المكانة والمشاريع الخاصة بكلتا الحركتين. ثم تم تناول النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني وصراع الشرعية، وذلك في إطار مراجعة لتجربة حركتي فتح وحماس في ممارسة السلطة والفعل الثوري، وكيف أثرت هذه التجربة على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني، وكانت أحد مسببات الانقسام الفلسطيني بكل ما يحمله من مخاطر على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام، ووصلنا إلى أن القضية الفلسطينية لا زالت أكثر إلى فعل ثوري، أكثر من سلطة أدت إلى تفكك في النظام السياسي الفلسطيني وتراجع مشروعه الوطني.

وبهذا نكون قد أجبنا عن التساؤل الرابع : كيف أثرت تجربة حركتي فتح وحماس في الفعل الثوري وممارسة السلطة على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني ؟
والتساؤل الخامس : هل القضية الفلسطينية بحاجة إلى فعل ثوري أكثر منه إلى سلطة واقعة تحت قيود اتفاقات موقعة مع الاحتلال؟

النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع

النتائج

من خلال هذه الدراسة وبتحليل متغيراتها والعوامل بمختلف أنواعها المؤثرة عليها، ومن خلال عقد المقارنة بين تجربتي حركتي فتح وحماس في ممارسة السلطة والفعل الثوري وتحليلهما ودراسة جذور هاتين التجربتين باسترجاع التاريخ، إضافة إلى دراسة وتحليل واقعهما الحالي، والوقوف على ماهية العلاقة بين متغيرات الدراسة (الفعل الثوري وممارسة السلطة)، وأثر ذلك على المشروع الوطني والنظام السياسي والقضية الفلسطينية برمتها فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن للوعي بالتاريخ وبمفهومي الفعل الثوري وممارسة السلطة دورا هاما في الحالة الفلسطينية، حيث أن هذا الوعي يشكل أساسا لتقييم ومراجعة المسار الفلسطيني استنادا على الخبرة والتجربة التاريخية، واستخلاص العبر بما يضمن تقويم هذا المسار، والعمل وفق الوعي الصحيح لمفهومي الفعل الثوري وممارسة السلطة.
- الفعل الثوري يضرب جذوره عميقا في التاريخ الفلسطيني المعاصر ومنذ بدايات الانتداب البريطاني على فلسطين في العام 1920، وقد برز هذا الفعل في أوضح صوره المعاصرة أثر نكبة 1948، حيث أعادت الحركة الوطنية تشكيلها لمواكبة آثار النكبة.
- الفعل الثوري يلعب دورا محوريا في الحالة الفلسطينية، حيث أن الفلسطينيون يواجهون احتلالا عنصريا، يعمل على تفريغ الأراضي الفلسطينية من أصحابها، وإحلال مستوطنيه مكانهم، في نفس الوقت الذي يمارس فيه حكما عسكريا صرفا بحق الفلسطينيين.
- إن ظروف نشأة كل من حركتي فتح وحماس، تشكل عاملا هاما في تفسير فكر وتوجهات كلتا الحركتين.
- استطاعت حركة فتح بعث الشخصية الوطنية الفلسطينية بعد محاولات تذويبها من قبل النظام الرسمي العربي وفرض الوصاية والاحتواء عليها، وبناء مشروع وطني تحرري، يهدف لتحقيق التحرر الوطني.
- حركة حماس امتداد طبيعي لحركة الإخوان المسلمين، وبالتالي فإنها ستظل في الإطار العام لهذه الحركة، وأهدافها لن تتعارض معها، وبالنظر إلى هذه الأهداف نجد أن تحرير فلسطين لا يأتي في أولويات حركة الإخوان المسلمين، فانطلاقة حركة حماس جاءت استجابة للضغوط وتململ أعضاء الجماعة في فلسطين أثر انطلاقة انتفاضة الحجارة 1987، مما شكل عامل ضغط للانتقال إلى مرحلة وسيطة تجمع بين الكفاح والإعداد.

- لعبت العوامل الداخلية والإقليمية والدولية دورا في التأثير على كل من حركتي فتح وحماس، وساهمت تلك العوامل بدرجات متفاوتة في إحداث تغيير نوعي لدى الحركتين سواء بفعلهما الثوري، أو بممارستهما للسلطة.
- إن ممارسة السلطة تختلف بشكل كبير عن الفعل الثوري، فالسلطة عادة ما تكون مقيدة بالتزامات تجبرها على التعامل بشكل قد يتعارض مع التوجهات الثورية، في حين أن الفعل الثوري عادة ما يكون أكثر تحررا من القيود والالتزامات، كونه يهدف لهدم نظام قائم، علاوة على أنه مبرر من كافة المواثيق والأعراف الدولية، وهنا فإن ممارسة السلطة هي أقرب للبناء في حين أن الفعل الثوري أقرب لهدم نظام سياسي واجتماعي واقتصادي لا يحقق رغبات وتطلعات الجماهير ويمارس الاستبداد، بهدف بناء نظام يحقق تطلعات الجماهير .
- هناك صعوبة في الجمع بين ممارسة سلطة في ظل اتفاقيات مع دولة الاحتلال والفعل الثوري الموجه لأن يكون نقيضا لهذا الاحتلال، وهذا ما يدفع لأن تؤثر ممارسة السلطة على الفعل الثوري وتكبحه وتجعله في تراجع .
- إن ممارسة السلطة أدت إلى حدوث الانقسام الفلسطيني، وما تركه من أثر سلبي على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني، فهذا الانقسام اضعف القضية الفلسطينية، وأتاح الفرصة (لإسرائيل) لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية وجغرافية.
- إن القضية الفلسطينية بكل ملابساتها اعقد وأعمق من مجرد سلطة تمارس في ظل اتفاقيات مع دولة الاحتلال، إضافة إلى فعل ثوري بدون مشروع وطني متفق عليه ومجمع عليه فلسطينيا، مما يعني اختلاف الرؤى والوسائل، وترك الباب مفتوحا للاختلاف وحتى للاقتتال وما الانقسام الفلسطيني إلا نتيجة لذلك .

التوصيات

انتهت الدراسة إلى التوصيات التالية :

- إعادة دراسة القضية الفلسطينية بمنهجية تاريخية، والوقوف على كافة المؤثرات والملابسات والمعطيات التي أدت إلى تفوق الاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي تعطل فيه تحقيق معظم الأهداف الفلسطينية.
- العمل على دراسة منهجية للمفاهيم الخاصة بالفعل الثوري وممارسة السلطة وغيرها، بما يكفل التعاطي مع هذه المفاهيم وفقا لما يحقق الفائدة للقضية الفلسطينية.
- العمل على دراسة النظام السياسي الفلسطيني والوقوف على الخلل البنيوي والفكري الذي يعتريه ومحاولة العلاج بتأن وروية، بعيدا عن التأثيرات الحزبية والمصالح الفصائلية الضيقة، وبما يشكل خطوة في طريق إصلاح هذا النظام ليكون عاملا دافعا للقضية الفلسطينية في طريق تحقيق الأهداف الوطنية.
- لأنه لا إمكانية لانجاز أي مكاسب للقضية الفلسطينية في ظل الانقسام الفلسطيني، فالمطلوب إنهاء هذا الانقسام في أسرع وقت من خلال الاتفاق على أي قواسم مشتركة والبناء عليها، والقفز عن أي اختلافات في ظل التحديات والتغيرات في المنطقة التي تواجه وتؤثر على القضية الفلسطينية.
- تشكيل هيئة فلسطينية من كافة الفصائل والأكاديميين والشخصيات الاعتبارية والمهنية – على غرار هيئات تأسيس الدساتير – بهدف صياغة مشروع وطني فلسطيني واقعي يحمل الأهداف الفلسطينية ويكون محل لتوافق الجميع عليه، ويكون ملزما لكافة الفصائل والقوى الفلسطينية في إدارة الصراع مع الاحتلال.
- محاولة الوصول إلى صيغة توافقية تحمل في طياتها الخروج بصيغة تضمن ممارسة سلطة مع المحافظة على الفعل الثوري وعدم حدوث المزيد من التراجع في هذا الفعل.

المصادر والمراجع

أولا / الكتب :

1) أبو العمرين، خالد نمر : حماس – حركة المقاومة الإسلامية جذورها– نشأتها– فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2000.
2) أبو عيد ، عبد الله وعمارة ،محمد وآخرون : دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1987–1996 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان (الأردن) ،الطبعة الثالثة، 1999.
3) أبو مطر، محمد عبد الله : إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
4) أبو نحل، أسامة، وشراب، ناجي، وآخرون : مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2012.
5) الأزعر، محمد خالد : المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة الثقافة القومية (20)، بيروت، 1991.
6) الأشقر، إسماعيل عبد اللطيف، وبسيو، مؤمن محمد غازي : سلسلة انتفاضة الأقصى العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية (2000/9/28م – 2003/9/28م)، المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة، 2003.
7) البرغوثي، إياد : العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، 2012.
8) بشارة، عزمي : المجتمع المدني – دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، الطبعة السادسة، 2011.
9) بشارة، عزمي : أن تكون عربيا في أيامنا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
10) بشارة، عزمي : طروحات عن النهضة المعاقة، رياض الريس للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
11) بشارة، عزمي : في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2011.
12) بلقزيز، عبد الإله : الإسلام والسياسة – دور الحركات الإسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2001.
13) بلقزيز، عبد الإله : ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت، 2012.
14) بهلوان، سمر، وصالح، محمد حبيب : دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، الطبعة الأولى 1998.
15) جبارة، تيسير : تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1998.
16) جميل، هلال : النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (دراسة تحليلية نقدية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998.
17) جيلمور، ديفيد، ت. إبراهيم، شاكر : المطرودون – محنة فلسطين 1917–1980، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
18) حجازي، أكرم : بعد نصف قرن الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل "بحث سوسيولوجي في تاريخية المنظمات الفدائية والجماعات الإسلامية، أطروحة دكتوراة في علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى، تموز / يوليو 1999، نسخة الكترونية pdf، 2010.

19) الحروب، خالد : التيار الإسلامي والعلمنة السياسية التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربيــة، سلسلة دراسات إستراتيجية 19، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيــر زيــت، فلســطين، 2008.

20) حسين، غازي : الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988، دار دانية للطباعة والنشر والتوزيــع، دمشــق، 1993.

21) الحمد، جواد والخلايلة، أحمد وآخرون : حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظــام السياســي فــي الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2008.

22) الحوراني، فيصل والأزعر، محمد خالد وآخرون : خبرات الحركة السياسية في القرن العشــرين (نــدوة فكرية سياسية)، المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، غزة، 2000.

23) خلف، صلاح : فلسطيني بلا هوية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلســطينية، عمــان، الأردن، الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)، 1996.

24) الخولي، لطفي : الانتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988.

25) دالون، ميريام ريفولت، ت. مطر، سايد : سلطان البدايات – بحث في السلطة، المنظمة العربية للترجمــة، بيروت، 2012.

26) الدجاني، أحمد صدقي : مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي- الإســرائيلي فــي الثمانينــات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980.

27) روا، أوليفيه، ت. مروة، نصير : تجربة الإسلام السياسي، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، 1996.

28) سعيد، إدوارد : *الثقافة والمقاومة*، حوار ديفيد بارساميان، ترجمة علاء الدين أبو زينة، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

29) سعيد، إدوارد : *القلم والسيف*، حوار ديفيد بارساميان، ترجمة توفيق الأسدي، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

30) سعيد، إدوارد : نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

31) سميث، باميل آن، ت الخوري، إلهام بشارة : فلسطين والفلسطينيون 1876- 1983، دار الحصاد للنشــر والتوزيع، دمشق، 1991.

32) سولت، جيرمي : تفتيت الشرق الأوسط (تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربــي)، ت. الطويل، نبيل صبحي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2011.

33) الشريف، ماهر : البحث عن كيان – دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحــاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، نيقوسيا- قبرص، 1995.

34) الشعيبي، عزمي وحمودة، سميح و الحوراني، فيصــل وآخــرون : المــؤتمر الســنوي الأول (القضــية الفلسطينية – مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي)، المركز الفلسطيني لأبحــاث السياســات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، البيرة- فلسطين، 2012.

35) صالح ، محسن : القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، مركز الزيتونة للدراســات والاستشارات ، بيروت ، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.

36) صالح، محسن : فلسطين (سلسلة دراسات منهجية في القضــية الفلســطينية – نســخة الكترونيــة pdf)، كوالمبور – ماليزيا، 2002.

37) صالح، محسن وخاطر، سامي وجمعة، محمد وأبو النمل، حسين وأبو دياك، ماجد وآخرون : قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.
38) الصوراني، غازي : المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي/ الاقتصادي/ المجتمعي/ في إطار الوضعين العربي والدولي)، مكتبة ومطبعة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الثانية، 2011.
39) عبد الرحمن، أسعد و الزرو، نواف : الانتفاضة الفلسطينية الكبرى / 2000 مقدمات. وقائع. تفاعلات. تداعيات. استخلاصات، جامعة الحسين بن طلال، الأردن، 2002.
40) عبد الستار، قاسم : الطريق إلى الهزيمة (نسخة الكترونية بصيغة Word)، فلسطين، بدون دار ومكان نشر،1998.
41) عبد الفتاح، نبيل : النخبة والثورة (الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية سياسات الحول في مصر)، دار العين للنشر، القاهرة،2013.
42) عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح : الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)، نسخة الكترونية، موقع كتب عربية، 2005.
43) عبد الكافي، إسماعيل وهيبة، محمود منصور : إدارة الانتفاضة الفلسطينية كنموذج لإدارة الصراعات والأزمات الدولية – نظرة مقارنة لإدارة انتفاضة الحجارة / انتفاضة الأقصى، نسخة إلكترونية، كتب عربية، بدون سنة نشر.
44) عبيدات، محمد وأبو نصار، محمد وآخرون : منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، 1999.
45) العروي، عبد الله : العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 2006.
46) العروي، عبد الله : ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، 1997.
47) عيتاني ، مريم، تحرير: صالح، محسن : صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية (2006-2007) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2008.
48) الغبرا، شفيق ناظم : إسرائيل والعرب (صراع القضايا وسلام المصالح)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.
49) غليون ، برهان : نقد السياسة الدولة والدين ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الرابعة ، 2007
50) الغول، عمر حلمي : التحولات الفلسطينية 1967-1987، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1992.
51) فرج، عصام الدين : منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1998.
52) فوكوياما، فرانسيس، ت. الإمام، مجاب : بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، شركة مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007.
53) فيصل، نعمان عبد الهادي : الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مقارنة)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2012.
54) كامل، فؤاد : أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجيل، بيروت، 1993.

55) الكيالي، عبد الوهاب و د. عمارة، محمد وآخرون : موسوعة السياسة (الجزء الأول)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1985.
56) الكيالي، عبد الوهاب و د. عمارة، محمد وآخرون : موسوعة السياسة (الجزء السادس)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1985.
57) لومارشان، فيليب وراضي، لميا ، تعريب ضومط، يوسف : (إسرائيل) / فلسطين غدا (أطلس استقرائي)، دار الجيل، بيروت، 1998.
58) محمود، زكي نجيب : نافذة على فلسفة العصر، كتاب العربي، سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي، الكويت، 1990.
59) المشاط، عبد المنعم، ونافعة، حسن وآخرون : الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.
60) مصالحة، عمر، ت. اسطفان، وديع و طوق، ماري : السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، دار الساقي، بيروت، 1994.
61) المصري، جورج : غزة – أريحا تسوية مستحيلة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، مصر، 1995.
62) المصري، زهير إبراهيم : اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، غزة – فلسطين، 2008.
63) منظمة التحرير الفلسطينية : الفكر الوطني الثوري في الممارسة – مختارات من محاضرات وندوات وأحاديث ومداخلات الشهيد القائد الرمز أبو إياد، 1992.
64) نافع ، بشير : الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999.
65) نافع، بشير موسى : الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية 1950-1980، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، 1999.
66) نصار، ناصيف : منطق السلطة – مدخل إلى فلسفة الأمر، أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
67) النفيسي، عبد الله فهد : الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق، آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2012.
68) النمري، جميل والحوراني، فيصل والبرغوثي، مروان، وآخرون : ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل (وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22- 23 تشرين أول 199)، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين،1999.
69) نوفل، ممدوح : البحث عن الدولة، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، 2000.
70) هلال، جميل : النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، بيروت، 1998.
71) ياغي، إسماعيل أحمد : الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.

ثانيا / الدراسات العلمية وأوراق العمل

1) أحمد، محمد شهيل يوسف : حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها علـــى التنميـــة السياســـية فـــي فلسطين (1993– 2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2007.
2) عزام، تيسير فائق محمد : التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرهـــا علـــى الخيـــار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 – 2007 م، رسالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2007.
3) عودة، عواد جميل عبد القادر : إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحـــول الديمقراطي في فلسطين (2004–2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2011.
4) الشوبكي، بلال محمود محمد : التغيير السياسي من منظور حركات الإسلامي في الضفة الغربية وقطـــاع غزة "حركة حماس نموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2007.
5) خضر، أحمد : حلقة بحث بعنوان المنهج المقارن، جامعة دمشـــق– ماجســـتير إدارة الأعمـــال، ســـوريا، 2008.

ثالثا / الدوريات والنشرات :

1) أبراش، إبراهيم : المشروع الوطني الفلسطيني : التباسات التأسيس وتحديات التطبيق، سياسات (فصلية سياسية)، عدد ربيع 2009.
2) أبراش، إبراهيم : جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، 2009.
3) أبو سيف، عاطف : النظام السياسي الفلسطيني : الحاجة للتغيير، سياسات (فصلية سياسية)، رام الله، عدد ربيع 2009.
4) أبو فخر، صقر : الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة تواريخ ووقـــائع ومنظمـــات، مجلـــة الدراســـات الفلسطينية، العدد 87، 2011.
5) أحمد، سامي: الدولة الفلسطينية مشاريع متعثرة، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 32، رام الله، 2011.
6) اشتيه، عماد وعوض، حسني ودويكات، فخري : أسباب تراجع مكانة فتح (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، 2009.
7) حجازي، محمد : حركة حماس بين خياري الشراكة والتفرد، مجلة الدراســـات الفلســـطينية، العـــدد 87، 2011
8) الحروب، خالد : حماس في الحكم : جدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية – جوهر الشرعية الفلسطينية، سياسات (فصلية سياسية)، رام الله، عدد ربيع 2007.
9) الخالدي، أحمد سامح : المأزق الفلسطيني الراهن كيف وصلنا إلى هنا وما العمـــل ؟، مجلـــة الدراســـات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 74–75، 2008.
10) خشان، علي : النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية، سياسات (فصلية سياسية)، رام الله، عدد ربيع 2007.

11) الخطيب، غسان والعكر، ممدوح وآخرون : الانقسام الفلسطيني والحوار دروب متعاكسة (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، 2009.
12) رباح، يحيي : حركة فتح في مؤتمرها السادس رؤى ونتائج ودور جديد، مجلة تسامح، العدد 27، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2009.
13) سعد، وائل : قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013.
14) سلامة، عبد الغني : إشكالية العلاقة بين فتح وحماس، مجلة تسامح، مجلة تسامح، العدد 27، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2009.
15) شبيب، سميح : المؤتمر السادس لحركة فتح (احتمالات ومخاوف)، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 76، 2008.
16) الشريف، ماهر : إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو : وقفة عند بعض السجالات الفكرية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 70، 2007.
17) عبد الحميد، مهند : الصراع على فتح، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، 2011.
18) عطا الله، أكرم : هل حسمت التطورات الأخيرة التباين داخل حركة حماس، مجلة سياسات (فصلية سياسية)، معهد السياسات العامة، رام الله، 2012.
19) عوكل، طلال : اتفاق مكة قراءة في المقدمات والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 69، 2007.
20) فارس، عوني : حماس : دليل المبتدئ (دراسة "حماس" : مشروع خالد الحروب الفكري) : مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 71، 2007.
21) القلقيلي، عبد الفتاح و أبو غوش، أحمد : الهوية الوطنية الفلسطينية : خصوصية التشكل والإطار الناظم (ورقة عمل رقم 13)، بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، 2013.
22) كيالي، ماجد : تجربة العمل السياسي الفلسطيني في سورية : الخصائص والتوقعات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، 2011.
23) كيالي، ماجد : صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، 2012.
24) كيالي، ماجد : فتح وتجربة التيار اليساري الديمقراطي فيها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 92، 2012
25) مجلة الدراسات الفلسطينية : كلمة لخالد مشعل يؤكد فيها أن حماس أخطأت في تجربة الحكم في غزة ويدعو الإسلاميين إلى الاعتراف أن الحكم أعقد مما كانوا يتصورون، المجلد 24، العدد 93، 2013.
26) مجلة الدراسات الفلسطينية : مقابلات خالد مشعل في حوار شامل : موقف حماس تجاه القضايا الراهنة، حاوره : رباني، معين، المجلد 19، العدد 76، 2008.
27) محيسن، تيسير : الجمع بين الحكم والمقاومة (قراءة نقدية في تجربة حماس)، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، العدد 32، رام الله، 2011.
28) المصري، هاني : المشروع الوطني الفلسطيني في خطر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 70، 2007.
29) معهد ريئوت، ت. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (سلسلة ترجمات الزيتونة 70) : الخيارات السياسية لاستبدال منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الفلسطينية لتكون المحاور الرئيسي، بيروت، 2011.

30) منصور، كميل وجقمان، جورج وآخرون : مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 71، 2007.

31) المولى، سعود : المقاومة الإسلامية في فلسطين (التباسات البدايات، واقعية المسارات)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، 2013.

32) المولى، سعود : فلسطين بين الإخوان وفتح، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 93، 2013.

33) هلال، جميل : الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، 2013.

34) هوامش، محمد : فلسطين الدولة فرص المصالحة وفرض شراكة إنهاء الاحتلال، سياسات (فصلية سياسية)، معهد السياسات العامة، رام الله، العدد 22، 2012.

رابعا / المواقع الالكترونية

1) أبراش ، إبراهيم : الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة ، موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية ، تاريخ النشر 2011/3/25 ، http://palnation.org/vb/showthread.php?t=539 ، تاريخ الاطلاع 2013/4/22.

2) أبراش ، إبراهيم : الدولة الفلسطينية : التباس المفهوم وصعوبة التأريخ، موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية ، تاريخ النشر 2011/1/2 ، http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=517 ، تاريخ الاطلاع 2013/2/20.

3) أبراش ، إبراهيم : الفلسطينيون بين خياري الحسم العسكري والتسوية السلمية (مقاربة تاريخية) ، موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية ، تاريخ النشر 2008/7/5 ، http://www.palnation.org/vb/showthread.php?s=571949360c9df597aeafc1f52d100 67f&t=209 ، تاريخ الاطلاع 2013/2/20

4) أبراش ، إبراهيم : المشروع الوطني الفلسطيني (التباسات التأسيس وتحديات التطبيق) ، موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية ، تاريخ النشر 2010/10/16 ، http://www.palnation.org/vb/showthread.php?s=571949360c9df597aeafc1f52d100 67f&t=431 ، تاريخ الاطلاع 2013/2/20.

5) أبراش ، إبراهيم : قراءة سسيوثقافية في فقة الثورة والدولة – مراجعة شمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني – ، موقع ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية ، تاريخ النشر 2009/12/17 ، http://www.palnation.org/vb/showthread.php?s=571949360c9df597aeafc1f52d100 67f&t=357 ، تاريخ الاطلاع 2013/2/20

6) أبراش، إبراهيم : استنهاض حركة فتح في عالم متغير، موقع الحوار المتمدين، تاريخ النشر 2007/6/28، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101026 ، تاريخ الاطلاع 2013/4/22.

7) أبراش، إبراهيم : القضية الفلسطينية بين تسوية مأزومة وأجندة الإسلام السياسي، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر 2009/2/6، الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161928، تاريخ الاطلاع 2013/6/28.

8) أبراش، إبراهيم : فتح الانطلاقة بين الأمس واليوم قطيعة أم تواصل ؟ قراءة تاريخية في منطلقات فتح الأولى، موقع مجلة رؤية الالكترونية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات (السلطة الوطنية الفلسطينية)، العدد 30، تشرين الأول / أكتوبر 2007، الرابط http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/8/page3.htm، تاريخ الاطلاع 2013/3/6.

9) أبو بكر، بكر : نظرات في التفكير السياسي لحركة حماس، موقع الكاتب بكر أبو بكر، تاريخ النشر 2013، الرابط http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=42، تاريخ الاطلاع 2013/7/2.

10) أبو زهيرة، عيسى : تغيير الفكر السياسي الفلسطيني، موقع مجلة رؤية – مجلة الكترونية تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات – السلطة الوطنية الفلسطينية، عدد أيلول 2003 http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/23/page6.html ، تاريخ الاطلاع 2013/3/16.

11) أبو هلال، فراس : الصراع على الشرعية الفلسطينية، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 2013/5/31، الرابط : http://www.aljazeera.net/opinions/pages/2898f17b-e24a-4731-8b65-c56dbb6412c7، تاريخ الاطلاع 2013/7/7.

12) _البغدادي، عصام : الاغتيالات السياسية في الشرق الأوسط، دراسة نشرت على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2004/3/24، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16223 ، تاريخ الاطلاع 2013/6/5.

13) الزرو، نواف : ما بعد الاعتراف بفلسطين "دولة مراقب غير عضو"، الجزيرة نت، تاريخ النشر 2012/12/4، الرابط http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1cb0ed41-bd39-4a10-bec6-9f2499e1207d.

14) سلامة، معتز : الأمن القومي الأمريكي – التحولات الجديدة في إدارة بوش الثانية، دراسة نشرت في كراسة إستراتيجية السنة السادسة عشرة- العدد رقم 162- أبريل 2006 المنشورة في موقع الأهرام، http://acpss.ahram.org.eg/htm%5Csecurity.htm، تاريخ الاطلاع 2013/6/3.

15) صالح، بيان : مأساة البشرية وأحداث 11 سبتمبر، ورقة نشرت على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2006/9/20، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76121 ، تاريخ الاطلاع 2013/6/6.

16) صالح، عبد الله : المبعدون الفلسطينيون : القضية وأبعادها (المصدر مجلة السياسة الدولية)، موقع الأهرام الرقمي، تاريخ النشر 1993/4/1، الرابط http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217518&eid=292، تاريخ الاطلاع 2013/11/13.

17) عثمان، طارق : حماس والربيع العربي جدل المكسب والخسارة، موقع مركز نماء للبحوث والدراسات، تاريخ النشر 2013/3/4، الرابط http://nama-center.com/m/ActivitieDatials.aspx?id=223.

18) عدوان، بيسان : حركة حماس بين الهوية الوطنية والخطاب العقائدي، موقع أجراس العودة، تاريخ النشر 2007/10/6 ، الرابط : http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=6&table=studies، تاريخ الاطلاع 2013/7/2.

19) قناة الأقصى الفضائية – غزة : ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بدون تاريخ نشر، http://www.aqsatv.ps/?section=op&pid=5&opi=op_details&did=114 تاريخ الاطلاع 2013/9/6.

20) كتلة التغيير والإصلاح – المجلس التشريعي الفلسطيني : البرنامج السياسي – كتلة التغيير والإصلاح، 2010، رابط الموقع : http://www.islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128، تاريخ الإطلاع 2013/6/28.

21) لكريني، ادريس : القضية الفلسطينية والمحيط الدولي المتغير، دراسة نشرت على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2006/6/7، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66844 ، تاريخ الإطلاع 2013/6/6.

22) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) – فلسطين، 1988، http://www.palestine-studies.org/files/documents/Charter%20of%20the%20islamic.pdf ، تاريخ الاطلاع 2013/5/13.

23) المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات : المؤتمر السادس لحركة فتح، موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، تاريخ النشر 2009، رابط الموقع : http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=10021&table=pa_documents&CatId=4، تاريخ الاطلاع 2013/5/30.

24) المصري، هاني : قراءة في نتائج مؤتمر فتح السادس، موقع صحيفة الأيام الفلسطينية، تاريخ النشر 2009/8/18، الرابط http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=119462&Date=8/18/2009، تاريخ الاطلاع 2013/5/30.

25) موقع اللواء توفيق الطيراوي : البرنامج السياسي والنظام الداخلي لحركة فتح بعد المؤتمر السادس (بيت لحم 2006)، تاريخ النشر 2013، http://www.tirawi.ps/ar/fateh/1118-the-political-agenda-and-rules-of-procedure.html، تاريخ الاطلاع 2013/9/8.

26) موقع اللواء توفيق الطيرواي : تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، نشرت عام 2013، http://www.tirawi.ps/ar/palestine/773.html، تاريخ الإطلاع 2013/6/9.

27) موقع النكبة : نص اتفاق مكة للوفاق الوطني، تاريخ النشر 2012، http://www.nakba.ps/historical_documents_details.php?id=15 ، تاريخ الاطلاع 2013/9/8.

28) موقع فتح أون لاين : النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، تاريخ النشر 2011/7/1، الرابط http://fateh-online.net/spip.php?article823&lang=ar، تاريخ الإطلاع 2013/11/6.

29) موقع فتح ميديا (حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح) – مفوضية الإعلام والثقافة : خلفيات تاريخية، بدون تاريخ نشر، الرابط http://www.fatehmedia.ps/page-89.html، تاريخ الاطلاع 2013/11/4.

30) موقع قناة الأقصى –غزة: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بدون تاريخ نشر

31) موقع مؤسسة ياسر عرفات : اعلان الاستقلال 1988/11/15، بدون تاريخ النشر، http://www.yaf.ps/ya/collection_details.php?pid=68، تاريخ الاطلاع 2013/9/8.

32) موقع مجلة فلسطين الإلكترونية : البيان الأول لقوات العاصفة، العدد 21، تاريخ النشر 2012 http://palestine.assafir.com/image.asp?iid=524، تاريخ الاطلاع 2013/9/6.

33) النويضي، عبد العزيز : التدابير الاستثنائية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتأثيراتها على المجتمعات المدنية (ورقة مقدمة لمؤتمر باريس للجمعيات الإنسانية والخيرية)، نشرت على موقع المكتب الدولي للجمعيات الخيرية والإنسانية عام 2007، http://www.humanitarianibh.net/conferences/noaydi.htm، تاريخ الإطلاع 2013/6/5

34) وفا (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية) : الميثاق الوطني الفلسطيني 1968/10/7، نشرت عام 2011، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4921، تاريخ الاطلاع 2013/6/9.

الملاحق

ملحق رقم (1)

النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" (الجزء الثاني والثالث)

الجزء الثاني من النظام الداخلي لحركة فتح

(مقدمة النظام و المفاهيم الأساسية)

النظام الأساسي لحركة فتح

أخي يا رفيق النضال:

إن هذه الحركة وهذا العمل لأمانة وطنية ومسؤولية تاريخية... فلتتحمل الأمانة الغالية... ولتقدر المسؤولية الخطيرة... ولتهيئ كل من حولك ولتلهب روح العمل الثوري المنظم في كل نفس عربية مخلصة لفلسطين... مؤمنة بتحريرها ولنروض جميعاً نفوسنا على الصبر ومواجهة الشدائد واحتمال المكاره والبذل... والتضحية والفداء... بالروح والدم... والجهد... والوقت... وهذه كلها من أسلحة الثوار.

لذلك... لا تقف يا أخي... وفي هدوء العاملين... وصمت المخلصين.

في عزم الثوار... وتصميم المؤمنين... وصبر المكافحين انطلق سريعاً لأن شعبنا بحاجة لكل لحظة من الزمن بعد أن امتدت مأساتنا هذه السنين الطوال، ولتعلم أن عدونا قوي والمعركة ضارية ليست قصيرة... وأن العزم والصبر والسرية والكتمان والالتزام وأهداف الثورة ومبادئها يحفظ خطوتنا من الزلل والتعثر ويقصر الطريق إلى النصر.

فإلى الأمام ... إلى الثورة...

وعاشت فلسطين حرة عربية

"فتـــــــــح"

مقدمة النظام الداخلي لحركة فتح

تنبع أهمية هذا النظام من كونه تطبيقاً للمنطلقات النضالية التي تقوم عليها الحركة، وهو تعبير عن نظرتها لطبيعة العلاقات التي تقوم بين الحركة وبين مختلف القوى والتنظيمات، كما أنه الإطار التنظيمي الذي يحدد علاقة الأعضاء بعضهم ببعض بشكل يحفظ خط الحركة، ومستقبل الثورة، ويقوم هذا النظام على الأسس التالية:

1- أن الثورة الشعبية المسلحة التي نخوضها تنطلق من موقف منفصلة عن هذه الجماهير، وأن الشعب قادر على ممارسة النضال بكفاءة عالية وحدس صادق وعزيمة قوية، وهو الحامي المخلص للتنظيم الثوري، ولقد جاء هذا النظام محققاً لأشد الالتحام بين الحركة والجماهير، عن طريق البناء الهرمي في الحركة بحيث تكون هذه الجماهير في القاعدة العريضة له.

ومن هذه النظرة إلى دور الجماهير في الثورة يبرز دور القاعدة المنظمة في الحركة باعتبارها على تماس مباشر مع الجماهير مصدر السلطات في الحركة والوصية الوحيدة الأمينة عليها، وهي القوة الحقيقية التي يعود إليها حق اتخاذ المقررات الحاسمة وعليها تقع مسؤولية انتخاب القيادات في جميع المستويات ويتم ذلك عن طريق الانتخاب المباشر على درجات بسبب مقتضيات العمل السري، وبسبب التشتت الجغرافي الذي تعانيه جماهيرنا الفلسطينية.

2- إن القيادات المنبثقة عن القاعدة تمارس صلاحياتها على أساس مبدأ المركزية الديمقراطية الذي يضمن التزام المراتب الأدنى بقرارات المراتب الأعلى، وفق هذا النظام، وتكون القيادات الأعلى مسئولة مسؤولية مركزية تعبر عن وحدة التنظيم الكاملة في الأقاليم والأجهزة والمؤسسات.

3- أن الحركة تشجع إلى آخر مدى حرية الرأي والانتقاد على أن يكون ذلك دائماً ضمن الأطر التنظيمية في الحركة ومن خلال مبادئها، وأن هذه الحرية حق مقدس لجميع الأعضاء ولا يحق لأية سلطة أن تجردهم منه ولا يكون أي رأي او انتقاد داخل صفوف الحركة ضمن المبادئ والأصول سبباً في اتهام العضو ومحاسبته فيما بعد ذلك، أن الرأي الحر هو الضمان الوحيد لمنع القيادات من الوقوع في الأخطاء والانحرافات والوسيلة الفعالة في اسماع صوت الجماهير من خلال القواعد لقيادات الحركة.

4- أن الحركة تؤمن بضرورة النقد الذاتي من قبل جميع أعضائها بشكل عام، ومن قبل المسؤولين بشكل خاص، وذلك في سبيل تحقيق الغاية من حرية الانتقاد وحرية الرأي المتمثلة في وضع حد لاستمرار الأخطاء، وإظهار مدى الاستعداد للاستفادة من النقد والنقد الذاتي يشكل دائماً نقاط انطلاق جديدة تساهم في تطوير تجربة الحركة وإنارة طريقها.

5- إن الحركة في تصميمها على التحرير، وعلى أحداث التغييرات التاريخية في المجتمع، تسعى إلى بعث القيم الأخلاقية الثورية المنسجمة مع أهداف نضالنا والى إحياء الشعور بالكرامة "الإنسانية" وهي لذلك تسعى إلى تحرير الإنسان من كل ما تسرب إليه من مساوئ المجتمع التي عاشها عبر تاريخ طويل، وخاصة ما تواجهه المرأة من تمييز يعطل قدراتها النضالية ومساهمتها الفعالة في كافة المستويات التنظيمية والحركية، وأن ذلك يوجب أن تكون العلاقات بين الأعضاء علاقات موضوعية مقياسها مبادئ الحركة وأنظمتها، ولا يكون هناك أي مكان لعلاقات شخصية مبعثها الرغائب والهوى، لذلك فان الحركة تنظر إلى جميع أعضاؤها نظرة المساواة الكاملة في جميع حقوقهم وواجباتهم الأساسية، وتترك المجال مفتوحاً أمام العناصر الواعية والمخلصة والنشيطة لكي تتقدم الصفوف وتحتل مراكز القيادة و التوجيه، وهي في الوقت الذي تحرص به حريصة على الاستفادة من تجاربها وراغبة في إغماء فكرها وتطوير فيه على أصالة خطها الذي انطلقت بنيتها بوحي من تلك التجارب.

6- إن الحركة تسعى من خلال نضالها إلى تعبئة الجماهير ورص صفوفها حول الحركة وأعضائها، وأن أعضاء الحركة هم وسيلة هذه التعبئة، لذلك كان على الحركة أن تسهر على أن يكون أعضاؤها مثالاً يجذب الجماهير ويعزز إيمانها ومحبتها بالتنظيم الثوري...

وأن العضو مطالب باستمرار أن يعيش عيشة الثائر النموذجي الذي يمارس الطاعة والانضباط والصدق والتواضع ونكران الذات والايثار، في الوقت الذي يمارس فيه أعلى درجات الاعتزاز بالنفس والتمرد على الواقع والالتزام بمبادئ الحركة.

المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام:

1- حركة (فتح) حركة وطنية ثورية ولعضويتها صفة السرية.

2- الثورة للشعب بكل جماهيره التي تخوض الثورة وتمارسها والحركة هي التنظيم الثوري القائد وعلى هذا الأساس فإنها هي القوة التنظيمية الثورية صاحبة الحق في توجيه الثورة.

3-تتألف الحركة من جسم واحد متكامل بقيادة واحدة، تتكافأ فيها الحقوق والواجبات وتتوزع المسؤوليات وفق أنظمة الحركة ولوائحها.

4- القيادة الجماعية هي الأسلوب الوحيد للقيادة في الحركة وهذا يعني:

(أ) أن الديمقراطية هي الأساس عند البحث والنقاش واتخاذ القرارات في كافة المستويات التنظيمية.

(ب) وأن المركزية الديمقراطية هي الأساس في ممارسة المسؤوليات وتتضمن وحدة العمل والتنظيم والانسجام الفكري والتفاعل السياسي في الحركة.

(ج) وأن النقد والنقد الذاتي هما الأساس في التنقية والتصحيح في الحركة ولا تعتبر العقوبة مطلوبة لذاتها بقدر ما هي وسيلة للتقويم والبناء.

(د) وأن خضوع الأقلية لرأي الأكثرية وخضوع المراتب الأدنى للمراتب الأعلى أساس في تحقيق الانضباط وتحقيق وجود التنظيم الموحد التصور والفكر والممارسة.

5- تؤمن الحركة بقدسية العضوية وحرية الإنسان وترفض مبدأ الانتقام ولا تقره ولا تقبل المساس بحق المواطن في المشاركة في الثورة أو تعطيل هذا الحق إلا عندما تكون هذه المشاركة مصدراً خطيراً يهدد سير الحركة وأمنها.

الجزء الثالث من النظام الداخلي لحركة فتح

(مبادئ وأهداف وأسلوب حركة فتح)

المبادئ الأساسية لحركة فتح

المادة (1): فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها.

المادة (2): الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.

المادة (3): الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين.

المادة (4): نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والامبريالية العالمية.

المادة (5): معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية.

المادة (6): المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة، أو مجموعة من الدول، أو أي دولة منفردة بشأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة.

المادة (7): الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.

المادة (8): الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صهيوني عدواني وقاعدته استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والامبريالية العالمية.

المادة (9) : تحرير فلسطين والدفاع عن مقدساتها واجب عربي وديني وإنساني.

المادة (10): حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" حركة وطنية ثورية مستقلة وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

المادة (11): الجماهير التي تخوض الثورة وتقوم بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين.

الأهـــــــداف الأساسية لحركة فتح

المادة (12): تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً.

المادة (13): إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني وتحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة لها.

المادة (14): بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين.

المادة (15): المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد.

المادة (16): مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.

الأسلوب الأساسي في حركة فتح

المادة (17): الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين.

المادة (18): الاعتماد على الشعب الفلسطيني كطليعة وأساس وعلى الأمة العربية كشريك في المعركة وتحقيق التلاحم الفعلي بين الأمة العربية والشعب العربي الفلسطيني بإشراك الجماهير العربية في المعركة من خلال الجبهة العربية الموحدة.

المادة (19): الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيكاً والثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني عامل حاسم في معركة التحرير وتصفية الوجود الصهيوني ولن يتوقف هذا الكفاح إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين.

المادة (20): السعي للقاء كل القوى الوطنية العاملة على أرض المعركة من خلال العمل المسلح لتحقيق الوحدة الوطنية.

المادة (21): العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي وهذا لا يتعارض ولا يتناقض مع الارتباط المصيري بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني.

المادة (22): مقاومة كل الحلول السياسية المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين، وكل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها أو الوصاية على شعبها من أية جهة.

المادة (23): إقامة علاقات مع الدول العربية تهدف إلى تطوير الجوانب الايجابية في مواقف هذه الدول بشرط أن لا يتأثر بذلك الكفاح المسلح واستمراره وتصاعده.

المادة (24): إقامة أوثق الصلات مع القوى التحررية في العالم لمناهضة الصهيونية والامبريالية والتي تدعم كفاحنا المسلح العادل.

المادة (25): العمل على إقناع الدول المعنية في العالم بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين كإسهام منها في حل المشكلة.

المادة (26): عدم الزج بقضية فلسطين في الخلافات العربية والدولية واعتبار القضية فوق أي خلاف.

المادة (27): حركة "فتح" لا تتدخل في الشؤون المحلية للدول العربية ولا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها أو بعرقلة كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه.

ملحق رقم (2)

البيان الأول لقوات العاصفة (الجناح العسكري لحركة فتح)

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة التحرير الوطني الفلسطيني

((فتح))

بلاغ عسكري رقم (١)

صادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة

اتكالا منا على الله . وايمانا منا بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب وايمانا منا بواجب الجهاد المقدس ... وايمانا منا بموقف العربي الثائر من المحيط الى الخليج وايمانا منا بمؤازرة أحرار وشرفاء العالم ... لذلك فقد تحركت أجنحة من القوات الضاربة في ليلة الجمعة ١٩٦٤/١٢/٣١ وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الارض المحتلة ... وعادت جميعها الى معسكراتها سالمة ... واننا لنحذر العدو من القيام بأية اجراءات ضد المدنيين الامنين العرب أينما كانوا ... لان قواتنا سترد على الاعتداء باعتداءات مماثلة ... وسنعتبر هذه الاجراءات من جرائم الحرب ... كما واننا نحذر جميع الدول من التدخل لصالح العدو بأي شكل كان ... لان قواتنا سترد على هذا العمل بتعريض مصالح الدول للدمار أينما كانت ...

عاشت وحدة شعبنا

وعاش نضاله لاستعادة كرامته ووطنه

التاريخ ١٩٦٥/١/١

القيادة العامة لقوات العاصفة

ملحق رقم (3)

من ميثاق حركة حماس (من المادة 1 إلى المادة 15)

الباب الأول–التعريف بالحركة

المنطلقات الفكرية:

المادة الأولى:

حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها.

صلة حركة المقاومة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين:

المادة الثانية:

حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة، وفي باقي مجالات الحياة.

البنية والتكوين:

المادة الثالثة:

تتكون البنية الأساسية لحركة المقاومة الإسلامية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله، فعبدوه حق عبادته ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنسَ إلاّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: 56) وعرفوا واجبهم تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم، فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم.

﴿بَلْ نَقْذِفُ بالحَقِّ عَلَى الباطلِ فَيَدْمَغُهُ فإذا هُوَ زَاهِقٌ﴾ (الأنبياء: 18).

المادة الرابعة:

ترحب حركة المقاومة الإسلامية بكل مسلم اعتقد عقيدتها، وأخذ بفكرتها، والتزم منهجها، وحفظ أسرارها، ورغب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله.

البُعد الزماني والمكاني لحركة المقاومة الإسلامية:

المادة الخامسة:

بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني: باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها. وبعدها المكاني: حيثما وُجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم، في أي بقعة من بقاع الأرض، فهي بذلك تضرب في أعماق الأرض وتمتد لتعانق السماء.

﴿ألم تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ للنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبراهيم: 24–25).

التميز والاستقلالية:

المادة السادسة:

حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، ففي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعًا في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع، ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب.

ولله در الشاعر المسلم محمد إقبال، حيث يقول:

إذا الإيمان ضاع فلا أمـــان   ولا دنيا لمن لم يحي دينـــا

ومن رضي الحياة بغير دين   فقد جعل الفناء لها قَريـــــنا

عالمية حركة المقاومة الإسلامية:

المادة السابعة:

بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهج حركة المقاومة الإسلامية في كل بقاع العالم، ويعملون على مناصرتها، وتبني مواقفها، وتعزيز جهادها، فهي حركة عالمية، وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبل غايتها، وسمو أهدافها. وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويقدر قدرها، ويعترف بدورها، ومن غمطها حقها، وضرب صفحًا عن مناصرتها أو عميت بصيرته فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن أغمض عينيه عن رؤية الحقائق بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث وأعيته الحجج في تبرير موقفه، والسابقة لمن سبق.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة   على النفس من وقع الحسام المهند

﴿وأَنْزَلنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحَقِّ مُصَدِّقًا لمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الكِتَاب وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فاحْكُم بَيْنَهُم بما أنزل اللهُ ولا تَتَّبعْ أَهْوَاءهُم عَمَّا جَاءَكَ من الحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُم شِرْعَةً ومِنْهَاجًا ولَو شاء اللهُ لَجَعَلَكُم أُمَّةً واحدةً ولكِن لِيَبْلُوَكُم في ما آتاكُم فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ إلى اللهِ مَرْجِعُكُم جميعًا فَيُنَبِّئَكُم بِمَا كُنتُم فِيهِ تَخْتَلِفُون﴾ (المائدة: 48).

وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسّام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب 1948، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968 وما بعده.

هذا وإنْ تباعدت الحلقات وحالت دون مواصلة الجهاد العقباتُ التي يضعها الدائرون في فلك الصهيونية في وجه المجاهدين، فإن حركة المقاومة الإسلامية تتطلع إلى تحقيق وعد الله مهما طال الزمن، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود ".(رواه البخاري ومسلم).

شعار حركة المقاومة الإسلامية:

المادة الثامنة:

الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها.

الباب الثاني–الأهداف

البواعث والأهداف:

المادة التاسعة:

وجدت حركة المقاومة الإسلامية نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة، ولذلك اختلّت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم والظلام، وتنمَّر الجبناء، واغتُصبت الأوطان، وشُرد الناس، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل، ولم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء، وتلك هي البواعث.

أمّا الأهداف: فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان.

﴿ولَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعضٍ لَفَسَدَتِ الأرض ولَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ على العالَمِين﴾ (البقرة: 251).

المادة العاشرة:

وحركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها، سند لكل مستضعف، ونصير لكل مظلوم، بكل ما أوتيت من قوة، لا تدخر جهدًا في إحقاق

الحق وإبطال الباطل بالقول والفعل، في هذا المكان وفي كل مكان يمكنها أن تصل إليه وتؤثر فيه.

الباب الثالث–الإستراتيجية والوسائل

إستراتيجية حركة المقاومة الإسلامية:

فلسطين أرض وقف إسلامي:

المادة الحادية عشرة:

تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة.

هذا حكمها في الشريعة الإسلامية، ومثلها في ذلك مثل كل أرض فتحها المسلمون عنوة، حيث وقفها المسلمون زمن الفتح على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. وكان ذلك أن قادة الجيوش الإسلامية، بعد أن تم لهم فتح الشام والعراق قد أرسلوا لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب يستشيرونه بشأن الأرض المفتوحة، هل يقسمونها على الجند، أم يبقونها لأصحابها، أم ماذا؟ وبعد مشاورات ومداولات بين خليفة المسلمين عمر بن الخطاب وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، استقر قرارهم أن تبقى الأرض بأيدي أصحابها ينتفعون بها وبخيراتها، أمّا رقبة الأرض، أمّا نفس الأرض فوقف على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، وامتلاك أصحابها امتلاك منفعة فقط، وهذا الوقف باقٍ ما بقيت السماوات والأرض، وأي تصرف مخالف لشريعة الإسلام هذه بالنسبة لفلسطين، فهو تصرفٌ باطل مردود على أصحابه.

﴿إنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِين فسبِّح باسْمِ رَبِّك العَظِيم﴾ (الواقعة: 95 – 96).

الوطن والوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية بفلسطين: المادة الثانية عشرة:

الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية، وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه، إذا وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة، تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده.

ولا يوجد مثل ذلك في أي نظام من النظم الأخرى، وتلك حقيقة لا مراء فيها. وإذا كانت الوطنيات المختلفة ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك وهو الأهم: أسباب

ربانية تعطيها روحًا وحياة، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة، رافعة في سماء الوطن الراية الإلهية لتربط الأرض بالسماء برباط وثيق. إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بطل السحر والساحر

﴿قَد تَبيَّنَ الرُّشدُ مِنَ الْغَيّ فَمَنْ يَكْفُرْ بالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بالله فَقَدِ استَمْسَكَ بالعُرْوَةِ الوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 256).

الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية:

المادة الثالثة عشرة:

تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، على ذلك تربى أفرادها، ولرفع راية الله فوق وطنهم يجاهدون.

﴿والله غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ولَكِنَّ أكثر النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: 21).

وتثار من حين لآخر الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنظر في حل القضية، فيقبل من يقبل ويرفض من يرفض لسبب أو لآخر، مطالبًا بتحقيق شرط أو شروط، ليوافق على عقد المؤتمر والمشاركة فيه. وحركة المقاومة الإسلامية لمعرفتها بالأطراف التي يتكون منها المؤتمر، وماضي وحاضر مواقفها من قضايا المسلمين، لا ترى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟

﴿ولَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليهودُ وَلاَ النَّصَارَى حتَّى تَتَّبعَ مِلَّتَهُم قُل إنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدَى ولَئِن اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الذي جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ مَا لَكَ من اللهِ من وَلِيٍّ وَلاَ نَصيرٍ﴾ (البقرة: 120).

ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث. والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره. وفي الحديث الشريف "أهل الشام سوط في أرضه ينتقم بهم ممن يشاء من عباده وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنيهم ولا يموتوا إلا همًا وغمًا". (رواه: الطبراني مرفوعًا وأحمد موقوفًا، ولعله الصواب، ورواتهما ثقات، والله أعلم).

الدوائر الثلاث:

المادة الرابعة عشرة:

قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وإنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر، ففلسطين أرض إسلامية، بها أولى القِبْلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسجِدِ الحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأقصى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ (الإسراء: 1).

ولمّا كان الأمر كذلك، فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى القضية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم.

ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبأ فيه إمكانات الدوائر الثلاث، فإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير.

﴿لأَنْتُم أشد رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ﴾ (الحشر: 13).

الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين:

المادة الخامسة عشرة:

يوم يَغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين، فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محليًا وعربيًا وإسلاميًا، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين.

ولابد من أن يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الإعلام ووسائل النشر، وجماهير المثقفين، وعلى الأخص شباب الحركات الإسلامية وشيوخها، ولا بد من إدخال تغيرات جوهرية على مناهج التعليم، تخلصها من آثار الغزو الفكري، الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يدْهم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين، فقد أدرك الصليبيون، أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطعن في مُثُلهم؛ وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود، وكان ذلك تمهيدًا للغزو الاستعماري حيث أعلن أللنبي عند دخول القدس قائلاً "الآن انتهت الحروب الصليبية". ووقف الجنرال غورو على قبر صلاح الدين قائلاً "ها قد عدنا يا صلاح الدين".

وقد ساعد الاستعمار على تعزيز الغزو الفكري، وتعميق جذوره، ولا يزال، وكان ذلك كله ممهدًا لضياع فلسطين.

ولا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية، ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية حيث المسجد الأقصى الذي ارتبط بالمسجد الحرام رباطًا لا انفصام له ما دامت السماوات والأرض، بإسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعراجه منه. "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة، خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله، والغدوة خير من الدنيا وما عليها ". (رواه: البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة). "والذي نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأُقتل ثم أغزو فأُقتَل ثم أغزو فأُقتَل".(رواه: البخاري ومسلم).

ملحق رقم (4)

إعلان الاستقلال 1988/11/15

"على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، فإن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعما بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني، وأصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدًا بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب"، وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923 قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطًا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته– ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلا بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلي، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسئولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلن في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرن الثاني 1988 ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالا وخشوعا أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال إننا، ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبدا رمزا لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائما وطننا حرا لشعب من الأحرار".

ملحق رقم (5)

الميثاق الوطني الفلسطيني 10/7/ 1968م

يتألف الميثاق من ثلاث وثلاثين مادة:

المادة "1":

فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة "2":

فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة "3":

الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته، وبمحض إرادته واختياره.

المادة "4":

الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانها.

المادة "5":

الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة "6":

اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يعتبرون فلسطينيين.

المادة "7":

الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً، وتأهيله للنضال والكفاح المسلح، والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة "8":

المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك، فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس، فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة، تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة "9":

الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح، والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة، لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة "10":

العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة "11":

يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة "12":

الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة "13":

الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان، يهيئ الواحد منها تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة "14":

مصير الأمة العربية بل الوجود العربي ذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة "15":

تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك على الأمة أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية، للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري، وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار، للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة "16":

تحرير فلسطين من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز، سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك، فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة "17":

تحرير فلسطين من ناحية إنسانية يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك، فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة "18":

تحرير فلسطين من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، من أجل ذلك، فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام، لإعادة

الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة "19":

تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام "(إسرائيل)" باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة "20":

يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب، وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك، فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة، وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة "21":

الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

المادة "22":

الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية، ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وإن "(إسرائيل)" هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب أرض الوطن العربي، لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم، وإن "(إسرائيل)" مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها، ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك، فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه، ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة "23":

دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء الموطنين لأوطانهم، أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة "24":

يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية، وحق الشعوب في ممارستها.

المادة "25":

تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة "26":

منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع مجالات الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة "27":

تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها، وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة "28":

يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة "29":

الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته، ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة "30":

المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير، هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة "31":

يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد، ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة "32":

يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة "33":

لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

ملحق رقم (6)

البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح لحركة حماس لانتخابات 2006

الإسلام هو الحل

يد تبني .. ويد تقاوم

نعم لحماية برنامج المقاومة

نعم لحرية الأسرى

نعم لإعادة بناء ما خلفه الاحتلال

نعم للإصلاح.. نعم للتغيير

مقدمة

شعوراً بالمسؤولية تجاه شعبنا المجاهد وقضيته المقدسة العادلة ، وانطلاقا من واجبنا في المساهمة في إصلاح الواقع الفلسطيني بما يخفف معاناة شعبنا الباسل ويعزز صموده ويحميه من الفساد والفلتان الأمني، وأملا في تعزيز الوحدة الوطنية وتمتين الصف الداخلي الفلسطيني، اتخذنا قرارنا بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 إلى جانب مشاركتنا في انتخابات المجالس المحلية،(رغم ما اعتورها من اختلالات متنوعة ومتعددة).

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تعتقد أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية تأتي في إطار برنامجها الشامل لتحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه.

لتكون هذه المشاركة إسنادا ًودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خيارا استراتيجيا لإنهاء الاحتلال. وتستند هذه المشاركة إلى مبادئ الحركة و منهجها السياسي والجهادي، حيث تكون المشاركة أو عدمها اجتهادا ووسيلة، وليست ثابتا عقديا أو مبدءاً، لا يتغير..

إن حركة حماس تسعى لبناء مجتمع مدني فلسطيني متطور وتوجيه النظام السياسي الفلسطيني وبرنامجه السياسي والإصلاحي بما ينجز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار وجود الاحتلال الغاشم بثقله البغيض على الأرض والشعب، وتدخلاته السافرة حتى في تفاصيل الحياة الفلسطينية .

إن تقدم الحركة ببرنامجها هذا، المستند لشعار الأمة "ألإسلام هو الحل" لهو من قبيل الوفاء لجماهيرنا الصابرة التي ترى في هذه البرامج البديل الناجع. و ترى في هذه القائمة القيادة الصادقة لغدٍ أفضل بإذن الله.

قال تعالى: (وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون) (الأنعام 153)

أولا/ ثوابتنا:

إن غياب الثوابت أو المرجعيات، أو عدم وضوحها يدخل شعبنا في تجاذبات وتناقضات تستهلك جهده وطاقته وتضيع عليه الفرص والوقت، وتختل بوصلته ويطمع فيه عدوه..أما نحن فتحركنا تنتظمه مجموعة ثوابت محددة، ونراها محل اتفاق ليس على صعيد معظم شعبنا فحسب ، وإنما على صعيد امتنا العربية والإسلامية. وهذه الثوابت هي:

1- الإسلام الحنيف ومنجزاته الحضارية مرجعيتنا ونهج حياتنا بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

2- فلسطين التاريخية جزء من الأرض العربية والإسلامية وهي حق للشعب الفلسطيني لا يزول بالتقادم ، ولا يغير من ذلك أي إجراءات عسكرية أو قانونية مزعومة .

3- الشعب الفلسطيني وحدة واحدة في كافة أماكن وجوده ، وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية، (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) (الأنبياء 92).

4- شعبنا الفلسطيني مازال يعيش مرحلة التحرر الوطني، وله الحق في العمل لاسترداد حقوقه وإنهاء الاحتلال باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك المقاومة المسلحة. وعلينا تسخير كل طاقاتنا لدعم صمود شعبنا ، وتوفير كافة الإمكانات لإنجاز مهمة التحرر من الاحتلال.

5- حق العودة لكافة أبناء الشعب الفلسطيني إلى أراضيهم وممتلكاتهم ، وحق تقرير المصير، وكل حقوقنا الوطنية ، تعد حقوقا غير قابلة للتصرف، وهي ثابتة لا ينتقص منها أية تنازلات سياسية.

6- المقاومة بكافة أشكالها حق طبيعي للشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

7- تعميق أواصر الوحدة الوطنية، واعتماد لغة الحوار والاحتكام للعقل لحل الخلافات الداخلية وتحريم الاقتتال وكل أشكال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الإطار الداخلي.

8- الحريات السياسية، و التعددية، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة تعد الإطار الناظم للعمل السياسي الفلسطيني، وضمانة الإصلاح ومحاربة الفساد، وبناء مجتمع مدني فلسطيني متقدم.

9- إن قضية الأسرى والمعتقلين هي من أولويات العمل الفلسطيني وهي جزء من السيادة الوطنية.. وستبذل الحركة أقصى الجهود من أجل تأمين الإفراج عنهم وتحريرهم.

ثانيا / في السياسة الداخلية

تشكل النقاط التالية الأسس والأولويات في بناء منظومة سياسية محكمة تضمن مستقبلا واعدا يليق بجهاد شعبنا وتضحياته سعيا نحو التحرر الشامل والإصلاح المنشود.

1- المحافظة على الثوابت الوطنية الفلسطينية ، ومقاومة التفريط بها أو التنازل عنها (إنهاء الاحتلال ، إقامة الدولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس ، حق عودة اللاجئين والنازحين ، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين..).

2- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية على قاعدة الشراكة والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

3- تكريس احترام الحريات العامة (حرية التعبير عن الرأي، والإعلام، والتجمع، والتنقل، والعمل..).

4- الدم الفلسطيني من المحرمات في المجتمع الفلسطيني، والحوار فقط هو المنهج المقبول لحل الخلافات الفلسطينية الداخلية.

5- تحريم الاعتقال السياسي ورفض مصادرة الرأي.

6- حماية مؤسسات المجتمع المدني ، وتفعيل دورها في التنمية والرقابة.

7- تصويب وترشيد دور الأجهزة الأمنية في حماية أمن المواطن والحفاظ على الممتلكات العامة، ووقف كل أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال.

8- حماية المقاومة ، وتفعيل دورها في مقاومة الاحتلال، وإنجاز مهمة التحرير.

9- تفعيل مقاومة بناء جدار الفصل العنصري حتى إزالته ، بكل السبل الممكنة بما فيها المؤسسات والمحاكم الدولية.

10- ضمان واحترام حقوق الأقليات في كافة المجالات على قاعدة المواطنة الكاملة.

11- الأموال العامة (بكافة أنواعها) حق لجميع الشعب الفلسطيني ويجب أن تستخدم في تمويل التنمية الفلسطينية الشاملة بصورة تحقق العدالة الجغرافية والعدالة الاجتماعية بعيدا عن سوء الاستغلال والهدر والغصب والفساد والاختلاس.

12- الأسرى والجرحى عنوان التضحية الفلسطينية ورعايتهم وإطلاق سراح الأسرى أولوية على الأجندة الوطنية.

13- الحفاظ على الوقف الفلسطيني الإسلامي والمسيحي وحمايته من الاعتداء والتلاعب، ورعايته وتطويره بما يتلاءم مع القيمة المعنوية والمادية لهذا الوقف الممتد في كل فلسطين.

ثالثا / في العلاقات الخارجية

1. توطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي في كافة المجالات، بوصفه العمق الاستراتيجي لفلسطين، والانفتاح على بقية دول العالم.
2. تفعيل دور الجماهير العربية والإسلامية في دعم مقاومة شعبنا للاحتلال ورفض التطبيع معه.
3. تشجيع أي مسعى للوحدة بين أي قطرين عربيين أو إسلاميين أو أكثر وصولا إلى الوحدة الشاملة.
4. رفض الدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة.
5. بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية، تحافظ على وحدة الأمة وتقدمها، وصون حقوقها وحماية قضيتها ورد العدوان عنها.
6. التأكيد على كافة المستويات الدولية وفي كافة المنتديات العالمية على عدم شرعية الاحتلال وكل ما نتج عنه.

7. دعوة كل الشعوب والقوى الخيرة في العالم إلى التحالف لإقامة سلام عالمي عادل يرتكز على التخلص من كل أنواع الاحتلال، وآثار الاستعمار ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية،

8. إعادة الاعتبار للحقوق الفلسطينية ، في المحافل العربية والدولية ، وخاصة حق التحرر من الاحتلال ، وعودة اللاجئين ، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة ، واستصدار المواقف والقرارات الداعمة لها.

رابعا / في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

1- محاربة الفساد بجميع أشكاله واعتباره سبباً رئيساً في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية.

2- تعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة والمحاسبة في التعاطي مع الموازنة العامة في كافة مراحلها (التخطيط والإعداد والنقاش والإقرار والتنفيذ).

3- تحديث التشريعات والنظم الإدارية بشكل يكفل زيادة فاعلية أجهزة الإدارة لتساهم في تقديم الخدمات بيسر وسهولة في كافة المستويات

4- إعادة صياغة سياسة التوظيف العام بما يضمن تكافؤ الفرص لكافة أبناء الشعب الفلسطيني على قاعدة الكفاءة، والحيلولة دون استخدام المنصب للمصلحة الخاصة.

5- محاربة المحسوبيات والوساطات والفئوية في التعيينات والترقيات في كافة المؤسسات العامة.

6- إعادة هيكلية الوزارات والمؤسسات العامة بما يتناسب مع حجم القطاع العام .؟!

7- ضمان حق المواطن في تقديم الشكاوى إلى الجهات المعنية دون المساس الخاصة أو العامة

8- تبني سياسة واضحة تهتم بالعنصر البشري من خلال تنمية القوى البشرية العاملة، وتحقيق الأمن الوظيفي والاستقرار النفسي للعاملين.

9- تحديث تشريعات الإدارة المحلية لتحقيق مفهوم اللامركزية، والعمل على تفويض السلطة، والمشاركة في اتخاذ القرار.

10- تشكيل لجنة وطنية- برلمانية لمراقبة أموال الوقف الفلسطيني بشقيه الإسلامي والمسيحي لضمان سلامة التصرف فيه وتحقيق أهدافه.

11- مكافحة التسيب في الأداء الحكومي و إهدار المال العام، والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)
(حديث شريف).

خامسا / في السياسة التشريعية وإصلاح القضاء

1- جعل الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيس للتشريع" في فلسطين.

2- تأكيد الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

3- تفعيل دور المحكمة الدستورية.

4- العمل على سن التشريعات التي تراعي خصوصية وقيم وتراث الشعب الفلسطيني.

5- تأسيس معهد قضائي للتدريب والتأهيل.

6- إجراء إصلاحات دستورية جذرية تكون مدخلا لإصلاحات وتنمية سياسية شاملة.

7- تعزيز مبدأ الشورى وترسيخه في مختلف المجالات والمواقع، وتحقيق المشاركة الفعالة.

8- العمل على وضع حد لتجاوز السلطة التنفيذية على الدستور بإصدارها قوانين مؤقتة أو تعديلات متكررة أو تأخير إنفاذ القوانين أو غير ذلك من تعديات.

9- إعادة هيكله ومهام الأجهزة الأمنية والقضاء على الممارسات الخاطئة والتعسفية وضمان حريات المواطنين، وحماية الممتلكات العامة.

10- إقرار مبدأ تداول السلطة عمليا، وإشراك كافة الطاقات البشرية الفلسطينية في برنامج التطوير الشامل.

11- العمل على إصدار قانون انتخابي جديد، يحقق العدالة ويضمن إفراز مجلس يمثل شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثيلا حقيقيا وأمينا.

12- الإصلاح الشامل للجهاز القضائي بحيث تتوفر له النزاهة والاستقلال والفاعلية والتطور.

سادسا /في الحريات العامة وحقوق الإنسان

1- تحقيق مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون ،وتساويهم في الحقوق والواجبات.

2- حماية و توفير الأمن لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو الانتقام.

3- حماية الحريات العامة للمواطنين، وضمان حق المواطن في التعبير.

4- تنفيذ مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعيين والعمل والترقية.

5- وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في منح رخص النشر، ومراكز البحوث، والمطبوعات، ومؤسسات قياس الرأي .

6- ترسيخ ثقافة الحوار، واحترام كل الآراء، بما لا يتناقض مع عقيدة الشعب وموروثة الحضاري، وبناء سياسة إعلامية قائمة على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة، ومراعاة التنوع والتعدد وحق الاختيار.

7- التوسع في المؤسسات الحقوقية المتخصصة في المجالات المتعددة:(المرأة، الطفل، السجين....وغيرها).

8- رعاية المؤسسات الإعلامية وضمان حق الصحفيين في الحصول على المعلومة ونشرها.

9- صون الحريات النقابية، والمحافظة على استقلال النقابات، والابتعاد بها عن كل أشكال الهيمنة.

10- الاعتراف بالقوى السياسية وتشجيعها والاستفادة من دورها، ودعم مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

سابعا /في السياسة التربوية والتعليمية

لما كانت التربية هي أساس بناء الجيل القادر على رسم مستقبل الوطن وتحقيق حلم الحرية والتحرير والاستقلال، وكذا التعليم الذي يجب أن يواكب كل جديد، فإن تحقيق ذلك يتطلب:

1- تطبيق الأسس التي تستند إليها فلسفة التربية والتعليم في فلسطين وأولها أن الإسلام نظام فكري يحترم الإنسان، ويحفظ له حقوقه بالتوازي مع حقوق المجتمع

2- تطبيق قوانين التعليم الإلزامي، والتوسع في التعليم الثانوي بشقيه المهني والأكاديمي.

3- تطوير المناهج والكتب والوسائل المدرسية بما يتلاءم مع فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في فلسطين ومقتضيات مواكبة العصر.

4- الاهتمام بالعلوم الإنسانية، والتركيز على اللغات وخاصة اللغة العربية في مختلف المراحل.

5- ترسيخ أخلاقيات مهنة التربية والتعليم، واحترام حقوق المعلمين، وتطوير قدراتهم.

6- إصدار التشريعات التي تصون العملية الأكاديمية والتعليمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من العبث والمزاجية والمحسوبية.

7- تشجيع المؤسسات التربوية للمبدعين والمتفوقين وأصحاب القدرات الخاصة.

8- تطوير مؤسسات التعليم العالي، ودعم مجالات البحث العلمي.

9- العمل على إلغاء استخدام المرافق المدرسية لأكثر من وردية.

10- العمل على تخفيض معدلات عدد الطلاب في الصف وعدد الطلاب للمدرس الواحد في كافة مراحل التدريس، خاصة للمرحلة الابتدائية.

11- العمل على تأمين المرافق الرياضية والثقافية والمختبرات في كافة مدارس الوطن.

12- العمل على تأمين مختبرات للحاسوب في كافة مدارس الوطن.

13- العمل على توفير التخصصات المختلفة في مختلف مناطق الوطن، من خلال استقطاب الكفاءات الفلسطينية المهاجرة وتدريب الكفاءات المقيمة في الوطن.

14- تشجيع السياحة الداخلية وجعلها من متطلبات العملية التعليمية وخاصة من خلال مناهج التربية الوطنية.

ثامنا / في موضوع الوعظ والإرشاد

1- رفع كفاءة الوعاظ والمرشدين،ومساواتهم بنظرائهم في الوزارات الأخرى، من حيث الدرجات والترقيات والحقوق، وإيجاد الحوافز المجزية لهم ، ووضع اللوائح والأنظمة التي تحقق العدالة.

2- وقف كافة أشكال التدخلات الأمنية في هذا الجهاز وتمكين العلماء العاملين من القيام بدورهم، ووقف سياسة الإقصاء

3- إعادة النظر بقانون الوعظ والإرشاد بما يتيح لأصحاب العلم والكفاءة الفرصة لتأدية واجباتهم الدينية والوطنية..

تاسعا / في السياسة الاجتماعية

1- الأسرة الفلسطينية وتماسكها الأساس المتين الذي يحافظ على قيمنا الاجتماعية ومثلنا الأخلاقية.

2- التكافل الاجتماعي ضمانة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعزيز مقومات الصمود.

3- الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي) والخدمات العامة الأخرى حق للجميع دون تمييز أو محسوبية أو فئوية.

4- فيما يخص قانون الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية:

i. هناك حاجة لسن قانون واحد مستنبط من النصوص الشرعية والمذاهب الفقهية المعتمدة واختيار ما يتناسب مع تطور المجتمع الفلسطيني المسلم.

ii. سن التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية الفلسطينية على اختلاف درجاتها لتطبيقها بشكل موحد في محاكم (القدس والضفة الغربية وغزة). بما في ذلك قانون الوقف وقانون الإرث وقانون الطوائف غير المسلمة.

iii. العمل على تمثيل المحاكم الشرعية في المحكمة الدستورية الفلسطينية بنسبة معقولة.

5- الحفاظ على النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني والأخلاقيات العامة ، وضمان عدم انتهاك الثوابت الاجتماعية والحيلولة دون أي إجراءات أو تشريعات تمس بها

6- دعم المؤسسات الاجتماعية التي ترعى الفئات (كالمرأة والطفل واليتيم والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة).

7- إنشاء وتطوير المراكز والمؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية التي تعنى بالأسرى والمحررين وتعمل على دمجهم في المجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن.

8- لرعاية الشاملة التعليمية والصحية لأسر الشهداء والمعتقلين والشرائح الضعيفة في المجتمع.

9- تفعيل وتنظيم وتطوير لجان الزكاة .

10- حماية الطفولة ورعايتها وحقها في التنشئة والتغذية والتربية النفسية والجسمية والتوجيه والتعليم

11- محاربة الفقر من خلال العمل على إقامة العدل وتوزيع الثروة، ،و تشجيع الجمعيات الخيرية، ورفع القيود عنها، وإفساح المجال لها للمساهمة في بناء المجتمع وتخفيف وطأة الفقر.

12- محاربة المخدرات والمسكرات والفساد بكل أشكاله بالثقافة والتوعية والتربية وتفعيل القانون.

13- تشجيع المشاريع التنموية واستثمار خبرات المجتمع ومراعاة احتياجاته.

14- دعم مؤسسات العناية بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير برامج اندماجهم في المجتمع.

15- تطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية بما يضمن القضاء على الفقر والمحافظة على الوئام الاجتماعي السائد في المجتمع الفلسطيني.

عاشرا/ في قضايا المرأة والطفل والأسرة

1- المرأة الفلسطينية شريك في الجهاد والمقاومة وشريك في البناء والتنمية، ومكفولة حقوقها المدنية والشرعية مكفولة.

2- ضمان حقوق المرأة، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها، والعمل على تمكينها من المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3- تحصين المرأة بالتربية الإسلامية، وتوعيتها بحقوقها الشرعية، وتأكيد شخصيتها القائمة على العفة والاحتشام والالتزام.

ملحق رقم (7)

نص اتفاق مكة للوفاق الوطني

أكد اتفاق مكة للوفاق الوطني، الليلة، على تحريم الدم الفلسطيني، وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقته، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني. ويقضي الاتفاق، الذي أعلنه السيد نبيل عمرو، المستشار الإعلامي للسيد الرئيس محمود عباس، على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي، معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

وفيما يلي نص الاتفاق:

بناءً على المبادرة الكريمة، التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس" في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428، الموافق من السادس إلى الثامن من شباط -فبراير 2007 حوارات الوفاق والاتفاق الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم دم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقته مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للأخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع، خلال الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

ثالثا: المضي قدما في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق.

وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص. رابعاً : تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية، وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا به نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الرئيسية، وفي مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والمسجد الأقصى والأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق

مكة المكرمة في 21 محرم 1428

الموافق الثامن من شباط –فبراير

ملحق رقم (8)

البرنامج السياسي لحركة فتح بعد المؤتمر السادس بيت لحم 2006

مقدمة :

بدأ الإعداد لانطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في منتصف عقد الخمسينات من القرن الماضي نتيجة إرهاصات لواقع جديد بعد نكبة 1948 يحمل رائحة الإصرار والمقاومة، من ثورة يوليو 52 في مصر، إلى بدايات الكفاح المسلح الفلسطيني الذي قاده أبو جهاد في غزة في 1954 ، إلى تشكيل قوة للفدائيين الفلسطينيين في غزة بإشراف القيادة المصرية، إلى انطلاق حركات التحرر الوطني في الجزائر وفيتنام وفي آسيا وأفريقيا.

كانت تلك التربة الخصبة لانطلاق حركة "فتح" في الربع الأخير من عام 1957بلورت فتح برنامجها النضالي الذي أدرك أهمية تعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن تواجده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركز على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية واستقطاب دعمها وحمايتها، وبدأت فتح بعدها في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح من خلال قوات العاصفة.شكل انطلاق حركة فتح بالكفاح المسلح في غرة يناير 1965 ولادة حقيقية لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بعد النكبة، لتعيد معه "فتح" الاعتبار لهوية الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وتلفت كل الأنظار إلى القضية الفلسطينية وعدالتها ومكانتها بين حركات التحرر في أرجاء العالم. انطلقت الثورة المسلحة التي مثلت رأس الحربة لتحرير فلسطين، ثورة فلسطينية الوجه، عربية القلب، إنسانية الأبعاد. انطلقت فتح من رحم المعاناة لتحول صورة الشعب الفلسطيني من لاجئين إلى شعب له حقوقه الوطنية التي يجب أن تحظى بدعم المجتمع الدولي والشرعية الدولية.

ثم كانت هزيمة 1967 واحتلال ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فقررت "فتح " تصعيد الكفاح المسلح داخل الوطن، ودخل أبو عمار ورفاقه إلى أرض الوطن المحتل لتدعيم جهاز فتح السري وتوسيعه وبناء الخلايا الجديدة، ثم كانت معركة الكرامة رمز الصمود الفلسطيني الأسطوري، ليزداد بعدها عنفوان فتح وعنفوان المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. (راجع المقدمة التاريخية لهذا البرنامج السياسي التي تقدم شرحا وتحليلا أكثر تفصيلا لانطلاقة حركة فتح، ونضالها ودورها في قيادة الشعب الفلسطيني.

في 9 ديسمبر 1987 انفجر الغضب الفلسطيني في وجه الاحتلال، وانطلقت انتفاضة الحجارة التي زلزلت الأرض تحت أقدام الاحتلال، ليعلن بعدها المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في 15 نوفمبر 1988 قيام دولة فلسطين والتي اعترفت بها 52 دولة قبل مرور عشرة أيام على هذا الإعلان.

وجاءت حرب الخليج في أغسطس 1990 وانهيار الاتحاد السوفيتي وخسارتنا لصديق كان دائماً إلى جانبنا، وخسارتنا العربية في العراق.
والخليج، وبروز القطب الأمريكي الأوحد في العالم، فكان لزاماً علينا إعادة النظر في إستراتيجيتنا المرحلية واغتنام فرصة التحرك بالسلام، فكانت عملية السلام وقيام السلطة الوطنية التي فتحت الأبواب لتحرير المدن الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، ولبناء مؤسسات الدولة المستقلة القادمة، ولاعتراف دولي كبير وعلاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع دول العالم، وانجازات داخلية كثيرة على الصعيد السياسي والدستوري والاقتصادي. كان للسلطة الفلسطينية إيجابيات أخرى كثيرة، لعل أهمها عودة (200.000) فلسطيني إلى الوطن ونهاية الإبعاد من الوطن، وكان للسلطة أيضاً سلبيات وعثرات (راجع تفاصيلها في المقدمة التاريخية.
شهدت نهاية عام 2000 فشل مفاوضات كامب ديفيد في الوصول إلى حل نهائي ما أدى إلى تعثر عملية السلام، والى انفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية في ظل السلطة الوطنية، بعد الانتفاضة القصيرة التي انطلقت إثر إحداث النفق عام 1996 . اشتد الحصار الإسرائيلي وتصاعد الاستيطان، وتصاعدت المقاومة، واجتاحت القوات الإسرائيلية الغازية الضفة الغربية بأسرها، وحاصرت الأخ القائد أبو عمار، وتآمرت لقتله. صمد القائد ورفض الاستسلام. في 11 نوفمبر 2004 بعد سنتين من الصمود الأسطوري في وجه الحصار وبعد محاولات اغتيال متعددة، وبعد حصار إسرائيلي مطبق ومستمر على المقاطعة، استشهد القائد والمعلم ياسر عرفات وكانت الصدمة الكبيرة برحيله فارساً وقائداً شهيداً. دفعت حركة فتح برمز من رموزها ليقود المسيرة في تلك الظروف الصعبة، وتولى الأخ أبو مازن دفة القيادة، لكن الحصار الإسرائيلي استمر وتصاعد الاستيطان.
في يناير 2006 أعلن الرئيس أبو مازن عن انتخابات تشريعية فازت فيها حماس، تبعها حصار إسرائيلي ودولي، تشكلت على أثره في مطلع العام 2007 حكومة ائتلافية للوحدة الوطنية نجحت جزئياً في فك الحصار، وفي يونيو من نفس العام قامت حماس بانقلاب عسكري في غزة ، احتلت خلاله مؤسسات السلطة وقامت بفصل غزة عن الضفة وفرضت نظاما عسكريا قمعياً صارماً أنهى الشرعية الديمقراطية في غزة.
استمرت حماس بعد انقلابها في تعميق الهوة بين غزة والضفة وفي إقصاء كل من يخالفها الرأي، وفي إنشاء مؤسسات بديلة وموازية لمؤسسات السلطة، واستخدمت أدوات القمع في كبت الحريات، ومحاربة تنظيمنا، والفصائل الأخرى، مستبدلة مشروعنا الوطني الفلسطيني، والشرعية الديمقراطية بمشروعها الخاص. وانطلقت حماس في مفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل إلى مشروع اتفاق بهدنة مع إسرائيل، فرضتها على التنظيمات الأخرى بالقوة المسلحة، ما شكل حماية للحدود الإسرائيلية، واعتبرت حماس أن أية محاولة للتصدي للتهدئة تشكل عبثا بالمصالح الوطنية، متناسية ادعاءاتها ومقولاتها السابقة عن استمرار المقاومة، التي استخدمتها لتبرير محاولاتها المستمرة لتدمير اتفاقاتنا مع إسرائيل التي حققت في 1994 و 1995 انسحابات واسعة من الضفة وغزة. أصبحت سيطرة حماس على قطاع غزة هي هدفها الأول أيا كانت النتيجة على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومصالح شعبنا وبالأخص في قطاع غزة.
لم ينجح اتفاق التهدئة بين حماس وإسرائيل في وقف التآمر الإسرائيلي على شعبنا في غزة، فكان العدوان الإسرائيلي الإجرامي عليه في مطلع العام 2009 ، ذلك العدوان الذي أحدث دماراً هائلا وأدى إلى استشهاد المئات وجرح وإصابة الآلاف من أبناء شعبنا في قطاع غزة، والى إحكام الحصار حولها، وإحباط المحاولات لإعادة تعميرها.
ظلت حركة فتح أمينة لمبادئها ، وعملت من خلال السلطة على توفير الدعم لغزة ، وبقيت جاهزة دائما للتعامل الجاد مع أي مشروع وحدوي يعيد اللحمة والوحدة لشعبنا وسلطتنا ، ويحافظ على شرعية واحدة في التمثيل تكمن

في منظمة التحرير ، وفي الشرعية الديمقراطية التي تكمن في الشعب الذي يعبر عنها بالانتخابات . استجابت فتح للمبادرات العربية ، وآخرها المصرية ، لإنهاء الانقسام والعودة الى الوحدة، ومازالت مصر تسعى لانجاح الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، وهو حوار ندعمه بقوة ونسعى لتحقيق النجاح له.

كان للسياسة الأمريكية في المنطقة في السنوات السبع الأخيرة دور مهم في تدهور الأوضاع، وفي تأييد ودعم السلوك العدواني والاستيطاني الإسرائيلي ، كما استخدمت إدارة بوش الأمريكية القوة المفرطة في التعامل مع الدول العربية والإسلامية، وقامت بتدمير العراق وأفغانستان ولبنان.

هبت رياح التغيير في أمريكا بنجاح باراك أوباما والحزب الديمقراطي في الانتخابات الأمريكية الأخيرة،وبالأخص بعد أعاصير الأزمة المالية الكاسحة التي انطلقت من الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة لولاية الرئيس بوش لتضرب الاقتصاد العالمي بأسره . يتجه العالم إلى مزيد من التعددية ، وبالأخص بنمو قدرة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لعل ذلك يؤدي الى التزام أكبر بالقانون الدولي ، واستخدام أقل للقوة المفرطة للدول الكبرى في قمع الشعوب وسلبها حريتها واستقلالها. أبدى الرئيس أوباما استعداده للعب دور ايجابي في قضيتنا وفي المنطقة بشكل عام، وقام بعمل مراجعة نقدية لسياسة بوش في منطقتنا ، وطالب إسرائيل بوقف الاستيطان وتبني فكرة الدولتين ، لكن ذلك لن يعود علينا بأدنى فائدة إذا لم تستعد حركتنا عافيتها، وإذا استمر الانقسام الفلسطيني والضعف العربي.

بناء حركة فتح وتجددها ووحدتها، وقيادتها لشعب فلسطيني موحد وسعيها لبناء موقف عربي قوي هو طريقنا إلى القوة، والى الاستفادة من رياح التغيير العالمية، ومن الفرق بين سياسة جورج بوش وسياسة الرئيس الحالي لأمريكا. مازالت غزة تعاني من الحصار الإسرائيلي، ومن القصف والاجتياح والاغتيال ، تفتقد إلى الوقود والكهرباء ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي ، بل والغذاء والكساء والدواء والأمن والاستقرار، كما أنها تفتقد الوحدة مع الوطن وحرية الحركة للأشخاص منها وإليها . ومازالت الضفة تحت الاحتلال الإسرائيلي،تتقلص مساحتها بالاستيطان السرطاني وتحيط جدران الفصل العنصري بمدنها وقراها، وبخاصة عاصمة بلادنا القدس التي يتهددها التهويد، ونحن نواجه حكومة إسرائيلية تتبنى الاستيطان وتعميق الاحتلال ورفض حقوق الشعب الفلسطيني بدون مواربة أو تستر، وأسرانا الأبطال يملئون سجون إسرائيل، والوطن يفتقد الوحدة الوطنية والشرعية الديمقراطية والأمان.

هذه الصورة الفلسطينية القاتمة يجب أن تحفزنا إلى المزيد من العمل والنضال وليس للهدم والاستسلام، فقضيتنا مازالت حية في كل بقاع العالم. مازال شعبنا على استعداد للتضحية من أجل حريته واستقلال الوطن ، يتحمل بصمود مذهل أصعب الظروف دونما أي إشارة إلى استعداده للتنازل عن ذرة تراب من وطنه وحقوقه ، وهو باق على أرضه لا يهاجر ، ينمو ويتكاثر محافظا على عروبة الأرض وهويتها الفلسطينية ، وإسرائيل لا تنعم بأمان دائم واستقرار ، وثلثي مواطنيها غير متأكدين ، عند سؤالهم في آخر استقصاء ، ما إذا كانت إسرائيل ستبقى بعد الستين سنة القادمة ، ومازال العالم يعترف بحقوقنا ، ويرى أن السلام والاستقرار في المنطقة لن يتحققا إلا بحل قضيتنا حلاً عادلاً نرتضيه ، ومازالت قضيتنا محركا أساسيا للشارعين العربي والإسلامي.

اكتسبنا خبرة كحركة تحرر وطني وثورة فلسطينية ، أضيفت لها خبرة التنمية والتطوير وبناء مؤسسات الدولة ، وكلها خبرات ساهمت في بناء كوادر قادرة على الاستمرار والتعلم من الأخطاء ، والبناء على المنجزات. ولكن هذه الحركة الرائدة تجد نفسها اليوم أمام تحديات جسام وتغييرات خطيرة تهدد بانهيار مشروعها الوطني في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وإعادة الحقوق المغتصبة .

تواجه حركتنا التهديد بخسارة ما بذلت من أجله الغالي والرخيص: قافلة من الشهداء يقودها رجال عظام من كوادرها ومن لجنتها المركزية وفي مقدمتهم الشهيد القائد ياسر عرفات. آلاف الكوادر من خيرة شبابها، يملأون سجون الاحتلال، وآلاف المعاقين من أبنائها وفلذات أكبادها يتحملون جراحهم لتحيا فلسطين ، ويعيش حاملا الحلم والأمل رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، ورجال مؤمنون بأصالة وفلسطينية حركتهم ، لا يزال يملؤهم الأمل في أن تنهض حركتهم من كبوتها وتعالج أوجاع وآلام المرحلة.

يشكل مؤتمرنا الحركي السادس وقراراته وخطاب السيد الرئيس محمود عباس عند افتتاح المؤتمر انطلاقة جديدة للحركة تستعيد من خلالها عافيتها وفاعليتها ، كما أن المؤتمر حقق تجديداً لقيادتها ولوحدتها في ظلال الثوابت والشرعية.

تنتظر الجماهير الفلسطينية برنامج الحركة لكي تستمد منه الأمل في المستقبل، ولكي تجدد الثقة في القيادة المنتخبة، وقدرتها على حماية المشروع الوطني، واستعدادها لمواصلة النضال بحكمة وشجاعة حتى تحقيق النصر.

الثوابت الإستراتيجية والسياسات المرحلية لحركة فتح :

انطلقت فتح من رحم شعبها وأمتها، حركة للتحرر الوطني للشعب الفلسطيني وثورة تستهدف تثوير الشعب الفلسطيني وتوحيده وتنظيمه وتحرير إرادته لكي يأخذ زمام قضيته بيده فيدفعها من الجمود إلى الحركة لإنهاء الاحتلال والاستيطان ولإعادة اللاجئين إلى وطنهم.رسمت فتح إستراتيجية وطنية حكمت رؤيتها وأولوياتها وحركتها عبر نصف قرن من الزمان. ولكنها كانت تضع برامج مرحلية منطلقة من الثوابت في إستراتيجيتها، آخذة في الاعتبار إن العالم الذي تعمل فيه دائم التغيير يحمل لها تطورات مستمرة فلسطينيا وإسرائيليا وعربيا ودوليا، وتؤثر هذه التطورات في عوامل القوة والضعف للحركة، وفيما تتيحه من فرص، على حركتنا الاستفادة منها، وما تحمله من مخاطر عليها تفاديها.

أهداف حركة فتح وإستراتيجيتها حددت أسلوبها وميزت شخصيتها عن الحركات والأحزاب الأخرى في المنطقة، وبعضها انتهازي غير جلده وأهدافه ووسائله عند كل تغيير في الأوضاع ومعادلات القوى،وبعضها ظل جامدا لا يتطور في وجه تطورات دولية هائلة مما أدى الى سقوطه وتلاشيه وزواله من الساحة. يقال إن الثابت الوحيد في العالم هو التغيير، ولكن قدرة أي حركة سياسية على الحياة والاستمرار لا تعتمد فقط على قدرتها على مواجهة التغيير أو التكيف معه أو مواجهته، وإنما في إحداث التغيير وقيادته والاستفادة منه، تفعل ولا تكتفي برد الفعل. ولعل فترات النهوض في فتح كانت تلك الفترات التي بادرت فيها الحركة بالفعل والتغيير، وان فترات جمودها كانت عندما اكتفت بالخضوع للتغيير الآتي من خارجها والاكتفاء برد الفعل.

عندما تقوم الحركة الثورية بإحداث التغيير تحتفظ دائما بعناصر ثابتة في أهدافها وأسلوبها، تميز شخصيتها وتحقق استمرارها، بما يحفظ ولاء أعضائها وانتماءهم لها والتفاف الجماهير حولها. (تعتبر الأهداف والمبادئ والأساليب المنصوص عليها في الباب الأول من النظام الأساسي منطلقاً أساسيا لحركتنا وجزءا من هوية شعبنا الفكرية والسياسية وهي أيضا هوية الحركة وميثاقها الأصيل الذي أسس لانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وانعتاق شعبنا من نير الاستعمار والعنصرية، لقد شكلت هديا للآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى وهي بمثابة عقد وطني وسياسي تتعاقد عليه الأجيال حتى استعادة شعبنا حقه في تقرير مصيره.

تتجدد الحركة الثورية فتصحح أخطاءها وتتجاوز قصورها وتنمي عناصر قوتها، وتفعل ذلك وعيونها ثابتة على أهدافها الإستراتيجية ومصالح شعبها العليا، وذلك سر حركة فتح واستمرارها نصف قرن من الزمان رائدة للمشروع الوطني الفلسطيني.

نأت الحركة في ثوابتها عن تبني فكر حزبي أحادي، باعتبارها حركة تحرر وطني تمثل الشعب بطوائفه وطبقاته وقطاعاته كافة، وفتحت الباب أمام تيارات سياسية وفكرية، هي تيارات النهضة العربية الحديثة الثلاثة:
الإسلامية والقومية واليسارية، وانصهرت هذه التيارات في رحاب حركة فتح لتؤسس فكراً وطنياً ثورياً فلسطينياً ينتمي للفكر العربي والإسلامي، اغتنى وتطور في ضوء الممارسة والكفاح، وتعمق محتواه الكفاحي والديمقراطي أيضاً.

في الإستراتيجية:
يمكن تلخيص الأهداف المحددة في إستراتيجية حركة فتح بما يلي:
1. تحرير الوطن وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني:
تحرير الوطن هو محور نضال حركة فتح، ويشمل ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق ثابت غير قابل للتصرف لا يسقط بالتقادم اعترف به وأكده المجتمع الدولي، وهو يشمل حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية المحررة التي احتلتها إسرائيل بعد الرابع من حزيران 1967 ، وحق لاجئيه في العودة والتعويض، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم 194 ، ويتركز في الأجل المنظور في التصدي للاستيطان وتهويد القدس والحصار المفروض على بلادنا والاحتلال لمدننا وقرانا بهدف إنهائها جميعا كخطوة على درب تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

انطلقت فتح بالكفاح المسلح لتحرير الوطن، وهو وغيره من أساليب المقاومة المشروعة حق للشعب الفلسطيني يعترف به القانون الدولي طالما بقي الاحتلال على أرضنا. تتبنى الحركة السلام العادل والشامل هدفاً استراتيجياً، تتعدد الوسائل للوصول إليه ولكنها لا تقبل الجمود بديلا، وهي تتبنى النضال بأدواته المختلفة وسيلة لاستعادة حقوقنا الثابتة.
ترى الحركة أن تناقضها مع الاحتلال هو التناقض الأساسي، وان كل الصراعات الأخرى تمثل تناقضات ثانوية، وأن حقوق الشعب الفلسطيني لا تسقط بالتقادم، ولكنها تبرز وتنضج بالنضال، وأن كل بقعة ارض فلسطينية مقدسة ومهمة مثل غيرها، مع أولوية خاصة للقدس عاصمة بلادنا الأبدية، ودرتها ورمزها، أولى القبلتين، ومحط أنظار المؤمنين الموحدين في العالم بأسره.
2. أساليب النضال وأشكاله:
ينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان والطرد والترحيل، والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية. انطلق نضالنا الثوري بالكفاح المسلح في وجه الاغتصاب المسلح لأرضنا، ولكنه لم يقتصر عليه أبداً، وتنوعت أدواته وأساليبه لتشمل الكفاح السلمي كما مارسته الانتفاضة، والمظاهرات والاعتصام والعصيان المدني والمواجهات ضد عصابات المستوطنين ، والنضال السياسي والإعلامي والقانوني والدبلوماسي، والمفاوضات مع سلطة الاحتلال، وعليه فان حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال المسلح لأرضه يبقى حقا ثابتا أكدته الشرائع والقانون الدولي. ان اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجماهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الحركة، وعلى قدرة الشعب على الثورة والصمود، والاستمرار في الكفاح.
الغايات لا تبرر كل الوسائل في حسابات فتح، فهناك وسائل تتناقض مع الأهداف العامة على المدى الطويل، وبخاصة أن فتح طرحت منذ البداية حلولا إنسانية تكفل التعايش المستقبلي بين المسلمين والمسيحيين واليهود في

دولة ديمقراطية واحدة. رفضت حركة فتح منذ انطلاقتها استهداف المدنيين من اي كان، كما رفضت نقل المعركة للخارج، كما رفضت فوضى السلاح وسوء استخدامه والفلتان الأمني.

3. الشخصية الوطنية المستقلة والهوية الفلسطينية:

ارتكزت إستراتيجية حركة فتح على الشعب الفلسطيني ونضاله، وأنه لا بديل له عن وطنه، ولذلك فقد بذلت الحركة جهودها في كل الميادين لتأكيد الشخصية الوطنية المستقلة ، ولتثبيت الهوية الفلسطينية، هذه الهوية هي مرتكز حقنا في بلادنا، ورفضنا إعادة التوطين في الأقطار العربية المجاورة (باعتبارنا عرب في بلادنا وجوارنا)، أو في أي وطن بديل. وترى الحركة أن تأكيد الشخصية الوطنية يتطلب الاهتمام بالانتماء للجماهير والوطن والمكونات الاجتماعية الأساسية. الانتماء إلى الهوية الفلسطينية هو جزء لا يتجزأ من الانتماء للدائرة الحضارية العربية الإسلامية ومن الانفتاح الإنساني، ولهذا أكدت الحركة دوما على أن انتماء الحركة هو بالأساس وطني فلسطيني، وان هذا الانتماء هو الذي يقرر الحركة السياسية وأولوياتها . انطلقت الحركة في زمان تشتت فيه الانتماء الفلسطيني إلى أحزاب قومية وأخرى دينية وثالثة أممية إيديولوجية، بما يؤدي إليه ذلك أحياناً من فقدان الهوية الأصلية والسقوط في كمين التبعية للخارج وأهدافه، ولذلك فهي منذ انطلاقتها رائدة المشروع الوطني وحاميته في المراحل كافة ، على قاعدة الشخصية الوطنية المستقلة والبرنامج الوطني لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. ناضلت الحركة في أصعب الظروف دفاعاً عن استقلال القرار الوطني الفلسطيني.

4. الوحدة الوطنية الفلسطينية:

الشعب الفلسطيني شعب أصيل واضح الهوية والانتماء إلى وطنه تمسك بهما ويناضل منذ ما يقارب القرن من الزمان من اجل الحفاظ على وطنه وهويته الوطنية وتحرير أرضه من الاحتلال والاستيطان. والشعب العربي الفلسطيني وحدة واحدة داخل الوطن، في الضفة وقلبها القدس، وفي القطاع، وخلف الخط الأخضر، وخارجه في الشتات. تعرض هذا الشعب لمحنة تاريخية أدت إلى تشريده وتشتيته داخل الوطن وخارجه، ليعيش جزء كبير من أبناء شعبنا في مخيمات اللاجئين داخل الوطن وخارجه، ولكن الشعب الفلسطيني ظل متمسكا بوحدته في كل آن ومكان. إن شعبنا بمسلميه ومسيحييه شعب مؤمن ملتزم يحافظ على عقيدته وتراثه ويحرص على وحدته الوطنية، كما أن شعبنا كله أينما كان، في الداخل والخارج، في القرى والمدن والمخيمات، وأيا كانت عقيدته، مسلماً كان أو مسيحياً، هو شعب واحد لا يتجزأ. وحدته الوطنية هي سر قوته وصموده، وتحقيق هذه الوحدة والانطلاق منها، مرتكز استراتيجي للحركة. تنطلق فتح من تحملها مسئولية الشعب الفلسطيني أينما كان، والى أي طائفة انتمى. ولعب الشهيد أبو عمار دوراً متميزاً في رعاية أبناء شعبنا في كل مكان كما قام برعاية الذين هجروا منهم الى الحدود الليبية والعراقية. ترفض فتح الاقتتال الفلسطيني وتدينه، وتعتبر الدم الفلسطيني خطا أحمر، وإراقته جريمة وخطيئة. ناضلت فتح من اجل وحدانية التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية ومازالت تعمل لاستمرارها ممثلا للشعب الفلسطيني تنضوي تحت لوائها الفصائل والأحزاب والشخصيات الوطنية المستقلة كافة.

5.انتماؤنا العربي وعلاقاتنا العربية:

الشعب الفلسطيني شعب عربي، وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية، نصادق من يصادقها ونعادي من يعاديها. ناضل الأحرار العرب معنا وانتمى الكثير منهم إلى حركتنا. قدمت لنا أمتنا الدعم والحماية، وشاركتنا في معركة التحرير

بدماء أبنائها وإمكانياتها، وهي ترى أن المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي استهدفنا إنما يستهدف وطننا العربي. علاقات فتح العربية، وتنميتها والحفاظ عليها، منطلق استراتيجي لحركة فتح، ومصدر قوة لشعبنا رغم الخلافات العربية، عبرت عنه الحركة في أدبياتها بشعار "فتح فلسطينية المنطلق وعربية القلب والعمق، وتحرير فلسطين واجب قومي".

ناضلت الحركة لكي تصبح منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضوية في الجامعة العربية، وسوف نعمل لكي تستمر الدولة الفلسطينية عضواً أساسيا فاعلا في جامعة الدول العربية. علاقتنا بالحكومات العربية هي أفضل العلاقات السياسية الأخوية، ونحن كحركة نلتزم بقرارات الجامعة العربية، ولكننا لا ندخل في تحالفات جزئية مع بعض الدول العربية ضد دول عربية أخرى، وندرك الأهمية الخاصة لدول الجوار ، ولكننا نسعى للحفاظ على أفضل العلاقات بالجميع. لا نقبل الوصاية والتبعية لأحد، ونسعى للوحدة العربية المنشودة بكل قوانا. هذه السمة الواضحة في إستراتيجيتنا، تطلبت منا الدخول في مواجهات مكلفة دفاعا عن القرار الفلسطيني المستقل، ما جعل الاستقلالية أحد السمات الرئيسية في إستراتيجية فتح. وقد ناضلنا من اجل قرارنا الوطني المستقل.

6.الإسلام والأديان السماوية في إستراتيجية فتح:

فلسطين هي الأرض المقدسة للأديان السماوية، والإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الدين الرسمي للسلطة والدولة، وللمسيحية نفس القدسية والاحترام، ولا تسمح حركة فتح بأي تمييز بين الفلسطينيين على أساس دينهم وعقيدتهم أو مقدار إيمانهم، ونحترم حرية العبادة للجميع، بما فيهم اليهود، وقد انطلقت حركتنا تدعو لدولة ديمقراطية لا طائفية للمسلمين والمسيحيين واليهود.

تستلهم الحركة القيم الروحية والدينية من الإسلام والأديان السماوية وهي تنتمي فكريا الى الثقافة العربية الإسلامية لأنها حركة شعب يحافظ على القيم الأخلاقية والروحية، ويؤمن بالله ورسله وكتبه، ولكن فتح حركة لا تقبل الطائفية، وترفض التعصب والتطرف وترى أن الأديان السماوية تحض على الإخاء والتسامح والتعايش بين الشعوب.

7.دور العلاقات الدولية في إستراتيجية فتح:

لا توجد تحالفات وعلاقات دولية ثابتة، وإنما تستند العلاقات الدولية إلى المصالح والرؤى والقيم المشتركة، ومعادلات القوى، وتتغير بتغيرها ولكن هذه العلاقات تستند أيضا في عصرنا إلى القانون الدولي، وحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية.

تسعى الحركة دائما إلى تنمية علاقاتها الدولية وتطويرها موسعة دائرة أصدقائها وحلفائها، ملتزمة استراتيجياً بالقانون الدولي ، وبشرعة الأمم المتحدة، ملتزمة بميثاقها. تنطلق حركة فتح في علاقاتها الخارجية من كونها حركة تحرر وطني تكافح ضد الاحتلال الإسرائيلي، مستندة دائما في حركتها الشعبية والرسمية إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في الاستقلال والعودة، كما أنها تستند إلى الحمايات التي كفلها القانون الدولي الإنساني وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، وحماية المدنيين تحت الاحتلال الأجنبي ، والى أحكام القانون الدولي التي أكدت حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والحق في الكفاح من أجل حريتها واستقلالها وتقرير مصيرها.

لذلك فحركتنا تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا وتعمل على إعادة تفعيل دورها بشأن القضية الفلسطينية وتطوراتها . يشكل القانون الدولي حماية للشعب الفلسطيني من محاولات سلطة الاحتلال الاستفراد بنا واعتبارنا "قضية داخلية"

تتعامل معها بعيداً عن القانون الدولي الإنساني وحمايته ، ما يمكنها من الاستمرار في الاحتلال والاستيطان والتهجير.

تدرك حركة فتح أن المجتمع الدولي يقف إلى جانب الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها، المحافظة على وحدتها، والمتمسكة بحقوقها، في ظل القانون الدولي وحمايته، ولا يقف إلى جانب الشعوب التي تستجدي حقوقها من مغتصبيها وتتخلى عن حماية القانون الدولي، وتتراجع عن ثوابتها.

تدرك حركة فتح خطورة النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية الذي أدى إلى حروب دامية تركزت على منطقتنا والى تدمير العراق وأفغانستان، والى تفجير التناقضات الطائفية والعرقية ، والى بث الكراهية بين الشعوب، والى فرض القوة على حساب القانون ولاسيما في مجلس الأمن . لكن هذا النظام قد تعرض للإخفاق والهزائم العسكرية والسياسية وأخيرا الاقتصادية، مما يبشر ببزوغ النظام متعدد الأقطاب الذي سيعيد التوازن في العلاقات الدولية ويتيح لنا فرصة أكبر في عمل دولي داعم لحقوقنا.

8.سمات أخرى مميزة في إستراتيجية حركة فتح :

تتبنى فتح الديمقراطية والتسامح، ومواكبة العصر، ورفض التطرف والإرهاب بكل أشكاله ولاسيما إرهاب الدولة، وتتعامل فتح باعتدال مع الواقعية السياسية وهي سمات ميزت أسلوبها ، وكسبت دائما جماهيرها وساعدتها على توسيع دائرة أصدقائها وحلفائها، ولكنها تنطلق جميعها من الثوابت ، ومن الاستعداد للنضال الضروري لتحقيق الأهداف، وبذلك فهي تشكل جزءاً هاماً من منطلقاتها الإستراتيجية . العقلانية في مفهوم فتح لا تعني التفريط بالحقوق والثوابت، وإنما استخدام العقل والعلم في تحقيق هذه الأهداف ، والاعتدال لا يعني الجبن والهروب من المشكلات، وإنما رفض التطرف ، ومحاولة تغطية العجز بالمبالغة والتهور، والديمقراطية لا تعني الرضوخ للقوالب الأمريكية، أو التسليم بالآراء الخاطئة، أو المضللة، وإنما بالعودة الدائمة للجماهير وتوسيع قاعدة مشاركتها في اتخاذ القرارات ورفض الدكتاتورية وحكم الفرد ونحن نخطئ إذا قبلنا بنهج الفردية.

التسامح في إستراتيجية فتح لا يعني التهاون والنكوص، بل رفض التعصب الأعمى، ورفض تغليب الأحقاد على الوفاق الاجتماعي والتوحد الوطني، ومواكبة العصر لا تعني القبول بالتغريب والعولمة في ظل الهيمنة الغربية، وإنما الأخذ بالعلم والتقنية الحديثة سلاحا لتحقيق أهدافنا، وقد التزمت حركة فتح بالتقدم ومواكبة العصر في مواجهة خصم متقدم علمياً وتقنياً، ولبناء وطن تحيط به التحديات من كل مكان.

تبنت فتح هذه السمات لأنها انطلقت كحركة للشعب الفلسطيني كله وليست حزبا نخبويا، ولأنها في تحليلها للمعطيات قررت أن تعمل للأجل الطويل، بعيداً عن الانتهازية والمغامرة، ولأنها آمنت بالديمقراطية والوحدة، التزمت بالحوار والاعتدال، ولأنها طرحت مشروعاً إنسانياً تقدمياً على عدوها، كان من الضروري أن ترفض التطرف والإرهاب، وفي هذا السياق لا بد من التمييز بين الإرهاب الذي يقتل المدنيين لأهداف سياسية عدوانية وهو يشمل إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد شعبنا، وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي وكفاح الشعوب من أجل حريتها واستقلالها وتقرير مصيرها. لذلك نحن نقف مع دول العالم التي تطالب بتعريف الإرهاب وإبراز الفرق بين أعمال الإرهاب المرفوضة والمدانة وبين حق الشعوب في كفاحها من أجل التخلص من الاحتلال الأجنبي والاستعمار وكل أشكال السيطرة والهيمنة الأجنبية.

تتمسك الحركة بالقيم الإنسانية، قيم العدل والسلام وحقوق الإنسان، والمساواة، والحوار بين الأفراد والجماعات، وبين الثقافات والحضارات، وتقف بقوة إلى جانب أهداف ورسالة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، التي تؤكد

دور الثقافة والتربية لتوطيد الأمن والسلم الدوليين، وكذلك إيمانها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.

هذه هي الرؤى والالتزامات الثابتة التي تشكل إستراتيجية حركة فتح، وتمثل مجموعة الأهداف والوسائل والرؤى هذه أسلوباً خاصاً لحركة فتح ، وشخصية مميزة وخطاً استراتيجياً نضالياً تنطلق منه في التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية. تعيش فتح في عالم دائم التغير وتخطط له من خلال برامج مرحلية ضمنتها برامجها السياسية التي اعتمدتها مؤتمراتها العامة، ما يتطلب تحديداً واضحاً لمهام المرحلة القادمة.

• مهام المرحلة القادمة :

مقدمة :

تنطلق "فتح" من مؤتمرها السادس لقيادة مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني، وإذا كانت المراحل السابقة جميعها قد انطوت على صعوبات كبرى وتهديدات جسام لمستقبل قضيتنا الوطنية فإن المرحلة المقبلة تبدو أكثر تعقيداً وأشد خطورة، بحكم تضافر عوامل خارجية وداخلية متنوعة ومتعددة أهمها الانحياز الأميركي لإسرائيل، وعلى الأخص في ظل الإدارة الأمريكية السابقة، وانقسام الموقف العربي، والانشقاق الداخلي الفلسطيني، الذي ألحق أفدح الأضرار بقضيتنا وبوحدتنا الوطنية وبقدرتنا على مواجهة الاحتلال.

ما زلنا نمر بمرحلة تحرر وطني بكل متطلباتها، ولكننا لن نكون أسرى لقوالب جامدة، فنحن أيضا نعد مؤسساتنا لانطلاق دولة مستقلة كاملة السيادة، والمزج بين متطلبات المرحلتين يخلق تعقيدات لا بد من التعامل معها بحكمة وإبداع.

تدرك "فتح" أنها ستواجه المرحلة المقبلة وستجتازها مظفرة كما واجهت ما سبقها من مراحل وتمكنت من اجتيازها، وإنها تملك من عناصر القوة ما يهيئها للانطلاق نحو المستقبل:

1) شعب ملتزم بقضيته مؤمن بعدالتها استمر في النضال جيلا بعد جيل رغم المعاناة من أجل تحقيق أهدافه الوطنية.

2) أُمة عربية ما زالت قضية فلسطين تحرك ضميرها، ويبدو أن حكوماتها تتجه إلى المصالحة بعد فترة من الخصومة والانقسام والصراعات الداخلية الموجعة ما يمكنها من الحراك في دعم قضيتنا، وأُمة إسلامية تزداد تعاطفاً مع شعبنا مسلوب الأرض والحقوق.

3) عدو محتل يقف مع حليفه الأميركي في مواجهة الأُسرة الدولية، والقانون الدولي، ويعاني من الفضائح والتراجع التدريجي في موقفه وقدرته على رسم المستقبل على قياس مصالحه التوسعية، وكان لهزيمة غزوته ضد لبنان، ولصمود الشعب الفلسطيني دور مؤثر في تحقيق هذا التراجع.

4) رياح التغيير تهب على الولايات المتحدة، في ظل إدارتها الجديدة، والأرجح أن يبتعد العالم بمقدمها عن الأحادية، ويتجه نحو مزيد من التعددية والتوازن والحوار، والالتزام بالقانون الدولي.

5) الدولة الروسية الصديقة تزداد قوة واستقلالا، وتصميما على المواجهة المحدودة والمدروسة، والصين والاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا وجميعهم أصدقاء، تنمو قوتهم واقتصادياتهم، والأقطار العربية البترولية الشقيقة تحقق نموا اقتصاديا سريعا، بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد لا يكون هناك حل للأزمة المالية الدولية دون دور كبير تلعبه دول الخليج العربي، وفي مقدمتها السعودية، وكذلك الصين بصناديقها المالية السيادية الهامة.

• في المقابل هناك عناصر سلبية وضعف في واقعنا:

1) نحن ندرك أن العدو رغم كل تناقضاته ما زال يحظى بدعم استراتيجي من أمريكا، بالرغم من هزيمة التيار المحافظ المعادي للعرب والمسلمين فيها.

2) الساحة الفلسطينية مازالت منقسمة ومحاصرة سياسيا وجغرافيا، ولعل ذلك أخطر نقاط ضعفنا. ومازالت حركتنا في حاجة لاسترداد عافيتها، وتفعيل قواها وجماهيرها، وتوحيد قادتها وكوادرها وطاقاتها، وذلك ما نحن بحاجة أن نخرج به من مؤتمرنا السادس.

3) الحكومات العربية تساعد ولكنها لا تقدم لنا الدعم الذي يكفي لخلق توازن مع قوى العدو، أو للحفاظ على القدس عربية إسلامية، كما أنها لا تجهز جماهيرها لمواجهة جادة: سياسية واقتصادية، مع الاحتلال الإسرائيلي، ولدى بعضها الاستعداد للقبول بالضغط الأمريكي للتطبيع المجاني مع إسرائيل على حسابنا.

4) الدعم الأوروبي تقلص عما كان عليه في التسعينات، نتيجة لتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ونتيجة لانقسامنا وتقلص نفوذنا، وللضغط الأمريكي، والابتزاز الإسرائيلي.

وفي المحصلة هنالك نقاط قوة و نقاط ضعف في واقعنا. وهناك أخطار علينا مواجهتها أو تجنبها وأهمها الانقسام الداخلي، والتمحور الإقليمي، وهناك فرص علينا اقتناصها، ومن بينها الفرصة التي تتيحها هزيمة المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، ونهاية حقبة الرئيس بوش التي استندت الى استخدام القوة المفرطة في إدارة السياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال رؤية أحادية للعالم ترفض التعددية، والمشاركة الدولية في اتخاذ القرارات، كما أدت سياستها الى محورة المنطقة حول الصراع الأمريكي – الإيراني، ما أذكى نيران الفتنة والانقسام في وطننا ومنطقتنا. قد تتاح فرصة أفضل في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة. وقد تتاح فرص قومية وإقليمية جديدة، تتمثل بمصالحة عربية وبدور ايجابي لتركيا وتحسن في موقف إيران تجاهنا، وهي قوى إقليمية كانت تقف في الماضي إلى جانب عدونا وتقيم معه أوثق التحالفات.

تلك هي العناصر الرئيسية لبناء الإستراتيجية: أهداف وطنية واضحة وثابتة ومعطيات راهنة دائمة التغيير،وهي تستند إلى عناصر القوة ، وعناصر الضعف الداخلية ، والى الفرص المتاحة ، والأخطار المهددة خارجيا.

إن مواجهة المرحلة المقبلة تتطلب، قبل أي شيء آخر، تعريفاً دقيقاً وتشخيصاً واضحاً للمهام الكفاحية التي تطرحها المرحلة القادمة ، باعتبار ذلك القاعدة الأساس لصياغة سياسات وآليات وأدوات المواجهة:هدفنا المركزي هو دحر الاحتلال وتحرير الوطن، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وكفالة حق اللاجئين في العودة والتعويض.

تحليلنا للمرحلة القادمة يوضح المهام المرحلية المطلوب أدائها لتحقيق هذا الهدف وتتلخص في مواجهة الاحتلال الاستيطاني والحفاظ على الأرض والمقدسات وعروبتها، وبخاصة في القدس، والعمل على الإفراج عن الأسرى، والتمسك بثوابتنا، واستنهاض النضال بأشكاله المختلفة لدحر الاحتلال ، وتصحيح المسار التفاوضي دون الاقتصار عليه أو القبول باستمراره دون جدوى، ومحاولة الحصول من خلاله على تقدم باتجاه أهدافنا ، واستكشاف بدائل إستراتيجية للمواجهة إذا فشلت عملية السلام في شكلها الحالي، والاستمرار في بناء القوة الذاتية لاستمرار هذه المواجهة.

علينا أن نتفق على ترجمة هذه التوجهات الرئيسة الى مهام مرحلية تفصيلية لتحقيق أهدافنا في المرحلة القادمة، وهو ما سنعرضه فيما يلي:

مواجهة الاحتلال الاستيطاني واستمرار النضال من أجل التحرير والاستقلال.

1- الثوابت:

استمرار الالتزام بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

2- اللاجئون:

تلتزم حركة فتح بما يلي:

أ- العمل الدءوب لتحقيق حق اللاجئين في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات، وبوحدة قضية اللاجئين دون النظر لأماكن تواجدهم بمن فيهم اللاجئون في أراضي (48). وترى الحركة ضرورة المحافظة على المخيم كشاهد سياسي أساسي للاجئين الذين حرموا من العودة لديارهم إلى حين حل قضيتهم، وضرورة التمسك بوكالة الغوث كعنوان دولي واعتراف بقضية اللاجئين إلى حين عودتهم إلى بيوتهم وبلادهم، مع العمل على تحسين أوضاع اللاجئين والمخيمات، ومع التأكيد على أن منظمة التحرير هي المرجعية السياسية للاجئين الفلسطينيين.

ب- التأكيد على رفض مبدأ التوطين القسري أو الدعوة للوطن البديل، فلا توطين في لبنان ولا وطن بديل في الأردن.

3- الأسرى :

العمل الدءوب للإفراج عن أسرانا جميعاً ولن نوقع أي اتفاق نهائي إلا عندما يتم ذلك.

4- الحق في المقاومة :

تتمسك حركة فتح بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، بكافة الوسائل المشروعة بما فيها حقه في ممارسة الكفاح المسلح الذي يكفله القانون الدولي ، طالما استمر الاحتلال ، والاستيطان، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة.

5- أشكال النضال في المرحلة الراهنة:

تتبنى حركة فتح أشكال النضال المشروع كافة، مع التمسك بخيار السلام، دون الاقتصار على المفاوضات لتحقيقه، ومن بين أشكال هذا النضال التي يمكن ممارستها بنجاح في المرحلة الراهنة لإسناد المفاوضات وتفعيلها أو كبديل لها إن لم تحقق غاياتها:

أ) استنهاض النضال الشعبي المناهض للاستيطان ونموذجه المعاصر الناجح هو المواجهة المستمرة في بلعين ونعلين ضد الاستيطان والجدار، ولإنقاذ القدس ورفض تهويدها. مهمتنا تعبئة المواطنين جميعا للانخراط في أنشطتها ، وتحقيق المشاركة العربية والأجنبية الشعبية فيها، وتقديم كل العون من أجهزة السلطة لإنجاحها، وتصدر القيادات الحركية والشعبية والرسمية لأهم فعالياتها.

ب) إبداع أشكال جديدة للنضال والمقاومة عبر المبادرات الشعبية ومبادرات كوادر الحركة، وتصميم شعبنا على الصمود والمقاومة بما تكفله الشرائع الدولية.

ج) مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الداخل والخارج من خلال التحرك الشعبي، وعلى الأخص ما يتعلق بالسلع الاستهلاكية التي يتوفر لها إنتاج محلي بديل، وممارسة أشكال جديدة من العصيان المدني ضد الاحتلال، والعمل على تصعيد حملة دولية لمقاطعة إسرائيل ومنتجاتها ومؤسساتها بالاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا.

د) طرح ومناقشة بدائل إستراتيجية فلسطينية ، إذا تعذر تحقيق التقدم من خلال المفاوضات الحالية، بما في ذلك طرح فكرة الدولة الديمقراطية الموحدة ، التي ترفض العنصرية والهيمنة والاحتلال، وتطوير النضال ضد الأبار- تهايد والعنصرية الإسرائيلية ، أو العودة إلى فكرة إعلان قيام الدولة على حدود 1967 ، وغيرها من البدائل الإستراتيجية.

ه) العمل المستمر للإفراج عن الأسرى والمعتقلين، وإنهاء الحصار الخارجي والحواجز الداخلية وتحقيق حرية الحركة.

و) العودة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحميلهما مسؤولياتهما في حل الصراع وإنهاء الاحتلال، ومواصلة العمل لاستصدار قرارات من مجلس الأمن على أساس الباب السابع من الميثاق لها صفة الإلزام.

ز) استعادة علاقتنا المباشرة والقوية بمعسكر السلام الإسرائيلي، وإعادة تنشيطه للعمل من أجل السلام العادل دون خلط مع التطبيع كسياسة مرفوضة في ظل الاحتلال.

6- العمل على تطوير أداء منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وصيانة حقوقنا بما يلي:

إن استمرار المفاوضات دون إحراز تقدم حقيقي في زمن محدد يشكل خطرا على حقوقنا ويتحول الى عبث يسمح لإسرائيل باستخدامه غطاء لاستمرار الاستيطان ولتعميق الاحتلال. لتفادي هذا الخطر علينا التاكد من التزام "م.ت.ف" بالقواعد التالية للخوض في المفاوضات:

1. ربط عملية التفاوض بالتقدم الحقيقي على الأرض وفق مؤشرات واضحة للعيان أهمها :الإصرار على وقف الاستيطان وبخاصة في القدس وقفا كاملا، والتوقف التام عن تغيير معالم القدس وتهويدها وهما شرطان لا يجوز استئناف أي مفاوضات بدون تحقيقهما، كما يجب التأكد من وقف (إسرائيل) للاجتياح والاعتقالات والاغتيالات ورفع الحصار عن شعبنا

في غزة وإزالة الحواجز في الضفة الغربية، والانسحاب الى حدود 28 سبتمبر 2000 كخطوة أولى للوصول الى حدود 4 حزيران 1967 كمؤشرات واضحة للتقدم على الأرض وربط التقدم في المفاوضات بانجازها.

2. التفاوض يكون على أساس الشرعية الدولية وقراراتها الرئيسة: (383 ،242 ،194 ،181) وفي إطار المبادرة العربية للسلام، طالما كان هذا الاستمرار يحقق أهدافنا الإستراتيجية والمرحلية.

3. مواصلة العمل لإنعقاد مؤتمر دولي جديد للسلام يثبت حقوقنا ويدفع باتجاه مفاوضات سريعة تنتج اتفاقا للسلام يحقق أهدافنا.

4. الإصرار على وضع جدول زمني واضح وملتزم به وسقف زمني للمفاوضات.

5. رفض تأجيل التفاوض على القدس أو على قضية اللاجئين، أو أي من قضايا الحل النهائي.

6. رفض فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة.

7. رفض الاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، رفضا قاطعا لا تراجع عنه حماية لحقوق اللاجئين ولحقوق أهلنا عبر الخط الأخضر.

8. الإصرار على مشاركة دولية أثناء المفاوضات، وعلى آلية للتحكيم عند حدوث خلاف على تنفيذ الاتفاقات، تكون ملزمة للطرفين.

9. الإصرار على رقابة دولية وآلية حفظ سلام دولية لضمان تنفيذ الاتفاق.

10. نجاحنا في تحقيق أهدافنا من خلال المفاوضات يتطلب تشكيل لجنة مهنية وطنية قادرة على التفاوض، تستمر في تبعيتها لمنظمة التحرير، تراقبها لجنة عليا تشارك فيها الفصائل والشخصيات والكفاءات الفلسطينية، ولجنة أخرى حركية تتابع المفاوضات وتقدم تقاريرها للجنة المركزية والمجلس الثوري.

11. لا بد من الذهاب إلى استفتاء شعبي لاعتماد اتفاق السلام الذي يتم الوصول إليه عبر المفاوضات النهائية.